

13VA



تقرير

قفة

تقرير قواني

1479

تقرير قواني في الناصرة

| | |
|----------------------------|----------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| Kısım | H. Hüsnî |
| Yeni Kavim | |
| Eski Kayıt no | 1479 |



وبحمد و صلوة على رسوله البائس الفقير محمد المرعشي المدعو
بـ **ساجدة** زاده اكرمه الله سبحانه بالفوز والسعادة **هذا** تقرير
القوانين المتداولة من علم المناظرة كتبه عن اقتراح بعض الطلبة
وليكون لهم مقدمة لطيفة وعما التادارة **وعلم** المناظرة قواعدها
يعرف بها احوال الابحاث الجزئية من كونها موجبة وغيره والقانون
قصبة كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بعضها الصغرى
سهلة الحصول وهي حمل عنوان موضوع الكبرى الكلية على جزئ
من جزئياته فيحصل قياس من الشكل الاول ينتج حمل محمول القانون
على ذلك الجزئ فيقال هذا البحث منع كذا فهو موجبة ينتج ان هذا
البحث موجبة وقس عليه والابحاث اعتراضات المسائل واجوبة
المعلل والتوجيه التوجيه المناظر كلامه الى كلام خصمه كذا قبله
موضوع علم المناظرة الابحاث الكلية التي يبحث فيه عن احوالها من
كونها موجبة وغير موجبة فالبحث عن احوالها هي القوانين المذكورة
والعرض منه معرفة احوال الابحاث الجزئية وفائدة العصمة عن
الخطأ في المناظرات ومن ليس له بضاعة من هذا الفن لا يكار
يفهم ابحاث العلوم خصوصا الكلام واصول الفقه والميزان
ويستحق هذا الفن علم اداب البحث وعلم ضاعة التوجيه ايضا
ولفظ العلم ليس جزء من هذه الاسامي وكذا من سائر اسماء العلوم

قوله
موت
وكل من

فان

[illegible][illegible]

فی اربعین

او ما یستز

[illegible]

التقسيم والايصال

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لا تقابل بينهما بل المتقابلون هما الاب والاب فيما المتضايقا
 فلعل في الكلام السيد تاج قلعل المراء محول المقدمة تصور
 محول النتيجة نسبة الى ذات متضايقة مأخوذة مع وصف
 الاضافة حتى لو كانت معرفة عن وصف الاضافة ان تقول لانه
 متولد من نقطة انسان اخر لا يلزم المصادرة وما ينبغي ان
 ينبغي عليه ان الاستدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وليس
 من قبيل جعل الدعوى من الدليل لان المعرفة بالكسح من المعرفة
 كما صرح به بل هو مفهوم اجمالي فليس بمترادين وذلك كان
 تقول هذا اسم لانه دال على معنى في نفسه غير مقرون باحد الاشياء
 الثلاثة وهو كل ما هو كذلك فهو اسم فليس الدعوى هنا عين الصغرى
 فليس حاشا لها ان الحاجب لانهما اما ان يدل على معنى في نفس المقصد
 ان قلت الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية واحدة فلا
 يمكن جعلها عين الدليل من قوا وجه ما كتب في بعض الورقات على
 المصادرة بين جعل الدعوى عين الدليل او جزؤه قلت لعله
 اشارة الى وجه بعيد وهو ان تكون الحدود الثلاثة للدليل مرادفة
 فالنتيجة تكون عين كل واحد من مقدمة الدليل فتكون عين الدليل
 ولك ان تقول قد تطوى احدى مقدمتي الدليل وتكون الدعوى
 عين المذكورة فيستوحيج كون الدعوى عين الدليل للعقل عن
 المقدمة المطلوبة كما صدر عن بعض محشي شرح الشبهة عند

في كلام السيد تاج قلعل المراء محول المقدمة تصور محول النتيجة نسبة الى ذات متضايقة مأخوذة مع وصف الاضافة حتى لو كانت معرفة عن وصف الاضافة ان تقول لانه متولد من نقطة انسان اخر لا يلزم المصادرة وما ينبغي ان ينبغي عليه ان الاستدلال بثبوت الحد على ثبوت الحد وليس من قبيل جعل الدعوى من الدليل لان المعرفة بالكسح من المعرفة كما صرح به بل هو مفهوم اجمالي فليس بمترادين وذلك كان تقول هذا اسم لانه دال على معنى في نفسه غير مقرون باحد الاشياء الثلاثة وهو كل ما هو كذلك فهو اسم فليس الدعوى هنا عين الصغرى فليس حاشا لها ان الحاجب لانهما اما ان يدل على معنى في نفس المقصد ان قلت الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية واحدة فلا يمكن جعلها عين الدليل من قوا وجه ما كتب في بعض الورقات على المصادرة بين جعل الدعوى عين الدليل او جزؤه قلت لعله اشارة الى وجه بعيد وهو ان تكون الحدود الثلاثة للدليل مرادفة فالنتيجة تكون عين كل واحد من مقدمة الدليل فتكون عين الدليل ولك ان تقول قد تطوى احدى مقدمتي الدليل وتكون الدعوى عين المذكورة فيستوحيج كون الدعوى عين الدليل للعقل عن المقدمة المطلوبة كما صدر عن بعض محشي شرح الشبهة عند

بيان

بيان التباين المنقضيين ورده محشي اعراب الدليل ليس عن
 المذكورة اذ هنا مقدمة اخرى مطلوبة فيحتمل ان يكون ما كتب في
 بعض الورقات متعلقا بالوجه المذكور ومن قبيل جعل احدى مقدمتي
 عين النتيجة ايضا توقف العلم باحدى مقدمة الدليل على العلم بالنتيجة
 بيان ما قاله القطب في شرح مختصر الاسول ومن هذا القبيل كل قياس
 دورى ان ثبتت احدى مقدمتيه بقياس يتألف من نتيجة الاول
 وعكس المقدمة الاخرى كما يقال وضوء يصح رافع الحدث وكل ما هو
 رافع الحدث يصح بالنية وكل وضوء يصح بالنية يتم يستدل على
 قولنا كل ما هو رافع الحدث يصح بالنية بقولنا كل ما هو رافع الحدث
 وضوء وكل وضوء يصح بالنية فكل ما هو رافع الحدث يصح بالنية
 انتهى يقول الفقيه ولعل القياس الدورى لا ينحصر في الصورة
 التي ذكرها بل يوجد غيرها ايضا كما في القياس الاستثنائي المركب
 من المتصلة الاتفاقية نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهو
 لكن الانسان ناطق ينتج ان الخمار ناهو لان العلم بصدقه المتصلة
 الاتفاقية موقوف على العلم بصدقه التالي فلو استقيد العلم
 بصدقه التالي من العلم بصدقه الاتفاقية يلزم الدور
 كذا في تصديقات شرح الشبهة ولا بيان المصادرة في كتب
 المؤلفين قد اظلمت فيه ومن قبيل فساد المادة اشتباه
 المعارض بالمعروض وهو ما يفهم من حاشية شرح المطالع على

وحيث ان الحكم بحال المفهوم متروك على ما صدق عليه ذلك
المفهوم فيقول الخصم هذا غلط من باب اشتباه العارض
بالمعروض اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق عليه هذا
المفهوم والاخر ان يحكم بحال ما صدق عليه المفهوم على
المفهوم فيقول الخصم حينئذ هذا غلط من باب اشتباه العارض
بالمعروض اذ ليس الكلام فيما صدق عليه هذا المفهوم بل
في المفهوم ويجوز ان يقال في الموضوعين من باب اشتباه
مفهوم الشيء بما صدق عليه وهذا الاشتباه كما يقع في
المعلل يقع من مسائل ومن قبل اشتباه العارض المعروف واشتباه
النقل بالمتنوع كما ذكر بعض محنسي شرح المسعودي **الغرض** طلب
الذلة **والنكاح** هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لظهور
الصواب بل لالزام الخصم واطهار الفضل كما في بعض الكتب
والظان معناها المنازعة في المسئلة بشئ لا يوايقفه اظهر
الصواب وهي غير مسموعة عند اهل التوجيه فيدخل فيها دعوى
بطلان دليل الخصم او دعواه من ذكر دليل يدل على البطلان
وكذا منع شئ مدلل الا انه يراى ارجاع المنع الى شئ من مبادئ
دليله وكذا منع المبدئي الاولي في كل حال وكذا منع المحررات
والحدسات والموارث عند اشتراك التجربة والحدس
والنوازل بين عامة الناس كذا قيل كما صرح به في شرح المواقف

وقضايها

وقضايها قياسها مع ما في حكم المبدئي الاولي وكذا منع المسلم عند
المنع قبل يدخل فيها طيب الدليل على مجموع الدليل من حيث هو مجموع
او على مقدمة غير معينة منه وفيه بحث لا في الفسخ وتعيين النظر
معناه ترجيح الطريقة للمسالك اليه وتفصيله ان المعلل قد يستدل
على مطلوبه بدليل مشتمل على التوطيل والاستدراك او للمقابلة السائل
يعترض عليه بان الاول ان يستدل بهذا مشير الى دليل خالف
وعن المذكورات فيجيب عنه بان هذا الاعتراض من قبل تعيين
الطريقة وهو ليس من باب المناظرين وقد يعين المعلل ويرجح
طريقاً لا فائدة شئ ثم يستدل عليه بانه يفيد هذا وهو امر
مطلوب فالسائل يعترض عليه بان ذلك لا يرجح ذلك الطريقة
لوجود طريق اخرى يفيد ما افاد فيجيب عنه بان هذا الاعتراض
من قبل الاعتراض على تعيين الطريق والاعتراض عليه ليس
من باب المناظرين فتعين الطريق في المقام الاول صفة السائل
وفي المقام الثاني صفة المعلل وان شئت قلت في المقامات
ليس قانون التوجيه وخارج عن قانون المناظرة وبيات
ذلك ان المناظرة لاظهار الصواب وما ذكره السائل في المقامات
لا يتعلق له بهذا الغرض واما في الاول فلان المطلوب قد ثبت
بما ذكره المعلل ايضا واما في الثاني فلان ترجيح سبب اخر وهو

اختيار المعلن قلعه لاخط في دليله فالمدكور يصح ذلك الطريق
والاختيار يرجح فجميع الدليل يثبت الترجيح وبالجملة ان للمعلن
ان يدفع ذلك الاعتراض بادق عناية ولو قال السائل ان دليله
مستدل على مستدرك فهذا محتمل ان يكون المراد به ترجيح الطريق
الحالي عن الاشتغال على امر مستدرك فهو حيث من قبيل تعيين
الطريق ويحتمل ان يكون المراد منع دعوى ضمنية لان المعلن كانه
ادعى حسته دليله فالتسائل منع هذه الدعوى مستدك باشتغال
الاستدراك فهو على هذا التقرير من ذاب المناظرين لانه منع
شيء من الدعوى وهي المنع من دليلهم وبالجملة ان للمعلن كما ادعى
شيئا واستدل كذلك ادعى حسن دليله ومنع الدعوى من
ادكان المناظر ولاجل هذين الاحتمالين قاله ابو الفتح واما
قيل ان الدخول في الدليل بان بعض مقدماته مستدرك من قبل
تعيين الطريق وهو خارج عن قانون المناظر فبإياه انه دافع
في كلام المحققين انتهى وكذا التفصيل في كل دخل بالاستدراك
وشبهه وان كان واراد على اللفاظ الدعوى او التصورات
لان اللفاظ طريق افادة المعاني واذا اشتمل دليل المعلن على
فساد ابطله السائل بسببه ثم قال والصواب ان يقال كذا
هو ليس من قبيل تعيين التوجيه والغلة فقولك بكته بتشديد
الكاف اما يعنى توجهه او بمعنى غلبه وفسر التكيك بالمعنى الموصول

الطريق هذا ما لاح من تلويحات الاكابر
فقيسوا امامه بذكره على ما ذكره النكت
يحيى على معنيين صح

بالاسكات

بالاسكات والالزام هذا والتفريع والتعيب والتوجيه والاول كلها
يعنى واحد مجازاة الخصم وتسمى التماسي معه وارضاء العنان اليه
والمساهلة كذا في المقول حقيقة ان السائل يزعم استلزام
شيء شيئاً بناء على الوهم يحكم لذلك الاستلزام سبب مع بطلان
الزوم في الواقع والشيء الاول فمالا مجال للمعلن ان ينكره للشيء
الثاني بناقض دعوى المعلن فيعارض السائل المعلن بدعوى
الشيء الاول ولانه يستلزم في زعمه ما بناقض دعوى المعلن
فللمعلن والجواب عنه امران الاول اثبات مدعاه بدليل اخر و
ترك الالتفات الى معارضة به السائل وهذا معارضة على
المعارضة وثاني بحثها في آخر الرسالة والامر الثاني تسليم دعوى
السائل ومنع الاستلزام وهذا مجازاة الخصم وهذا الشد
تأثيرا في تكيك الى الخصم واسكاته لانه السائل ادعى شيئا لا مجال
للمعلن ان ينكره ويستلزم ذلك في زعمه ما يناقض مدعى المعلن فشيء
السائل لا تزول باثبات المعلن مدعاه بدليل اخر لانه يقول بعد
ذلك الاثبات الشيء القدر في ثبوت الاحوال لا ينكره وهو يستلزم
نقيض مدعاه فشيء السائل لا تقطع الا بطريق المجازاة
ان قلت ليس للمعلن ان يمنع هذا لان المفروض ان ما ادعاه
السائل فمالا مجال للمعلن ان ينكره قال صاحب الايضاح في تمثيل
المجازاة كما اذا قال لك من يياظرك انت من شائك كيت وكيت

هنا وظيفة اخرى وهي منع ما ادعاه
السائل قلت لا مجال للمعلن صح

فبقول نعم انا من شاتي كيت وكتيب ولكن لا يلزم من اجل ذلك
ما ظننت انه يلزم وقال ايضا واما قوله حكاية عن الرسل ان نحن
الا نبشر مثلكم ولكن الله يمن من يشاء من عباده فمن مجازاة الخضم
للتبكي فالرسل عليهم السلام كانوا ان ما قلتم من ان نبشر مثلكم
هو كما قلتم لا تنكروه ولكن ذلك لا يمنع ان يكون قد من الله علينا
بالرسالة انتم وتوضيحه ان الكفار توهموا ان البشرية
تناق الرسالة وان الرسل لا تكون الامن الملائكة وان
شئت قلت توهموا ان البشرية تستلزم عدم الرسالة و
سبب ذلك التوهم منهم استعظامهم امر الرسالة فالرسل
لما ادعوا الرسالة عارضتهم الكفار بقولهم انتم الالبش
مثلنا فاجابهم الرسل بطريق المجازاة كما عرفت وكان يكفي
للكفار في المعارضة ان يقولوا انتم نبشروا مثلنا مثلكم تسليم
الحصر لا تنفاء الرسالة لان ذلك مفاد الحصر فينا في ذلك
قولهم ولكن الله يمن الآية فالظاهر ان يقول ونحن نبشر مثلكم
لثلاثين في الملامة واجاب منه في المطولات بان تسليم
البشرية بطريق القصر ليكون وفق كلام الخضم كما رأينا من اثار
انتم ومعناه ان القصر غير مرادفع التسليم وانما ذكر المشاكلة
يقول انا اليكم مرسلون بعد قول الكفار ما انتم الالبش
مثلنا لان ذلك ليس مجازاة بل في مقام المعارضة ان

الرسل نبشروا مثلنا بدون الحصر لكن الحصر
للتاكيد فتأمل نعم ان ظاهر قول الرسل
ان نحن الالبش صح

الفقر في هذا الجواب من الرسل المانع من
رسل عيسى عليه السلام بقولهم ربنا
يعلم صح

قلت

قلت قال في التلخيص وقولهم ان نحن الالبش مثلكم من باب مجازاة
الخضم ليعثر حيث يراد بتبكيته وقال في المطول في بيان ليعثر
من العثار وهو الزلة لامن العثر وهو الاصلاح انتهى فامنع
الزلة هنا قلت الزلة الزلق وزوال الثبات والخضم
لما لم يثبت على سؤاله عند المجازاة بل سكنت والزمر فكانت
كأنما زلت قدمه عن مكانها يقول الفقير والمجازاة كثيرة
في اجوبة المصنفين حيث يقولون قلت نعم ولكن الامر كذا
والمجازاة غير التسليم في اصطلاح المناظرين وان كان يطلق
على المجازاة التسليم لغة والتسليم في المجازاة بمعنى التقدير
واعتماد الفحمة والتسليم في عرفهم ان يفرض السائل صحة مانعه
من غير اعتقاد بصحته وهذا يعرب بما قاله السيوطي في مجازاة
القران بعد ذكر المجازاة ومنها التسليم وهو ان يفرض المخال يقول
الفقير ويسمى التسليم في عرفهم التنازل ايضا كما وقع في بعض المصنفين
وصورة التسليم ان يقول السائل بعد قوله لا نسلم الصغرى
ولو سلمناها لا نسلم الكبرى ولعل فائدة التسليم اشعار بان
منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع المقدمة الاولى لثلاث
يتوهم المحلل اذ وقع منع الاولى يندفع منع الاخرى وانما
اطلب في الكلام وبالغت في التوضيح لاني لم اجد وتفصيل
هذا المقام في كتابي الا لزام الالزام عجز السائل عن منع كلام

المعلل والافهام عجز للمعلل عن اثبات مطلوبه اي عند منع السائل
 كذا قاله المسعود ويقال الزام السائل والافهام للمعلل بالامانة
 والظاهر انه اضافة المصدر الى المفعول فالمعنى جعل للمعلل
 السائل عاجزا وجعل السائل للمعلل عاجزا فغير المسعود نفسه
 ان بالاوراد قدبر والذي عجز خصمه فهو غالب وخصمه مغلوب
 ويقال للمغلوب المسراون ومنه قوله تعالى فبنت الذي كفر
 اي تحرير الكافر وانقطع كلامه كذا في الكواشي وقراء فبنت
 على صيغة المبني لفاعل بفتح ابياء والهاء اي فعلت ابراهيم الكافر
 كذا في الكشف ولطري منه المباحث كذا في القاموس **المقصود الاول**
 في الابعاد الواردة على التصورات والمراد منها التعريفات
 والتقسيمات اذ التصور الذي له يكن من قبيل احدهما فهو اما
 متضمن للتصديق كالقيود المذكورة في الدعاوى المقدمات
 او غير متضمن كالصورات التي ضمن التصديقات وهي للموضع
 والمحمول والمقدم والتالي وكالتصورات المذكورة على سبيل
 التعداد والاول يرد عليه مباحث التصديقات فلا يترك
 في هذا المقصد بل في المقصد الثاني لا يراى عليه بحث اصلا
 نعم يستفهم عن تفسير الفاظها فجواب عنه بالنقل عن اهل اللغة
 والعرف العام والخاص ان لا يصرف القرينة عن ارادة المعنى
 الحقيقي والافجاب بيان المعنى المجازي كما تقتضيه القرينة

قوله قاله الى التصديق صرح به السند الشريف في حاشية
 شرح المطالع مسجدة **قوله** الذي لا يعلم وضيع
 اللفظ المصحح به ابو الفتح في حاشية التهذيب
قوله يعلم المعنى في ذاته نقلة البعض عن حاشية
 الفخر يد السند الشريف وكذا يفهم من كلامه في
 شرح التوافق مسجدة **قوله** جميع العلوم وقد
 اشار الى اطلاق اللفظة على جميعها في المطول
 والاسم المخصوص يعلم اللغة هو علم من اللغة
 مسجدة

قوله قاله بعد ان الى قوله وحقايق
 مأخوذ من التلويح مسجدة

المحنة

المعينة بكر السياء في بعض الرسائل ان السؤال على طريق الابتناء
 يرد على المدعى والمقدمات يطلب بيان المراد منهما وبيان
 مرجع الضمير وكذا مثلهما فلا سؤال اعلم منه وكتب المقدّم
 مشحونة به خصوصا الكشاف وقد يعترض على الفاظها من جهة
 عدم مطابقتها لقوانين العربية وسيجيء وفي هذا المقصد
مقامات المقاول الاول التعريفات وفيه ثلاثة فصول **الفصل الاول**
 في تفسير التعريف هو على ما ذكر في شرح المواقف اما اللفظي
 واما الحقيقي اما اللفظي فهو تعيين تعيين معنى اللفظ للسامع
 من بين المعاني المعلومة وان شئت قلت هو تفسير معنى
 لفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة الى السامع بلفظ واضح
 الدلالة عليه بالنسبة اليه فماله الى التديق بان هذا اللفظ
 موضوع لكذا اللغة واسطرح ولا يتصور الحد والرسم وحقه
 ان يكون بلفظ مفرد مرادف او نحو كقولهم القنصر الاسد
 وسعدان ثبت فان لم يوجد المفرد ذكر المركب الذي يقصده
 تعيين المعنى لا تفصيله وهو لا يكون الا لافادة السامع الذي
 لا يعلم وضع اللفظ له لكن يعلم المعنى في ذاته حتى اذا لم يعلم المعنى
 لم يكن التعريف اللفظي له وهو طريق اهل اللغة كذا قيل ولعل
 المراد من اللغة جميع العلوم العربية واما الحقيقي فهو الذي
 يقصده تحصيل ما ليس بحاصل التصورات وبه من المطالب

قوله اذ افضل المصحح به السند الشريف
 في شرح المواقف وقوله والذي صدق
 عليه الخ اشار اليه السند الشريف
 ايضا في حاشية شرح المطالع مسجدة
قوله وفي هذه الصورة اي صورة
 وضع الموضع اللفظي التفسير ماهية
 الشيء انما يفيد به قوله السند الشريف
 في حاشية شرح المطالع وانقله الى
 بحسب الاسم حد الحقيقة انما
 يتصور ان كان الاسم موضوعا
 لتفسيره الماهية المركبة لا هو
 قوله كذا قاله السند الشريف في
 حاشية شرح المطالع والتفات الى
 مسجدة

قوله ما يقصد الى قول الاسمية كلامه
 الى الفصح في حاشية التهذيب عن
 التسمية بالتعريف بحسب الاسم مأخوذ
 من كلامه السند الشريف في شرح المواقف
 وقد ذكرنا وانفك بعد قوله تفصيلا او
 اجمالا لكن تركناه لانه مخالف لما ذكره
 السند الشريف في شرح المواقف
 مسجدة

قوله وهو منقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل
الشيئية فالاعلاط المعنوية يخرج المعرف
عن كونه معرفة عن حقيقة فاعلم انما هي
عن الاستحسان فقط

التصورية ومنقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تفصيل
بحسب المفهوم اللفظي لمن يعلم انه مودلوله وقد تصور به بوجه وار
تصوره بوجه اخر تفصيل في تفرقا اسميا وتفرقا بحسب الاسم
وهو منقسم الى الحدود والرسوم والاسمية لانه ان فصل
نفس المفهوم الذي وضع له يسمى حد اسميا وان ذكر عوارض ذلك
المفهوم يسمى رسما اسميا والذي صدق عليه ذلك المفهوم
قد يكون موجودا او قد يكون معدوما وقد يشبه الاسمي باللفظ
والميز بينهما معرفة السامع المفهوم المذكور قبل التعريف
معرفة قبله والتقسيم الاخر ما يقصد به تصور حقيقة الشيء
يسمى تفرقا بحسب الحقيقة اما حد او رسما وهذا يختص بالموجود
فالمعدومات ليس لها الاتعريفات اسمية اسمية او لفظية
اذ لا حقايق لها بله مفهومات والموجودات يجوز ان يكون لها
اقسام التعريف كلها اذ لها مفهومات وحقايق ثم اعلم ان
الواضع قد يصنع اللفظ لنفسه ماهية الشيء فيستخرج الحد
بحسب الحقيقة والحد بحسب الاسم ويختلفان بالاعتبار لانه اذا
اخذ من حيث هو مفيد لتصور حقيقة مسمى للفظ فهو حد
بحسب الحقيقة وان اخذ من حيث مفهوم اللفظ وتعلل
الواضع فهو حد بحسب الاسم وفي هذه الصورة اذ المراد به جو
الشيء يكون الحد حد بحسب الاسم ليس الاسم اذ اعلم وجوده

قوله ثم اعلم ان قول كذا قيل مأخوذ من
التأويل مسبقه قوله تأويل وجهه
انه ان يكون المراد انهما كالشيء الواحد
هذا تأويله ويجوز ان يطلق الماهية
على الحقيقة ايضا بحسب الاشتراك
بحسب الحاجة الى التأويل

ينقلب

ان يعتبر

ينقلب ذلك الى الحد بحسب الحقيقة كذا قيل ولعل المراد انه يمكن كونه
حد بحسب الحقيقة وقد يصنع الواضع اللفظ لعوارض باهية الشيء
فتلك العوارض اذ اذكرت من حيث كونها مفهوم اللفظ متعقل
الواضع فهو حد بحسب الاسم وان ذكرت من حيث كونها مفيد
التصور حقيقة الشيء فهو رسما بحسب الحقيقة ان تصورات
الحقايق قد يكون بذاتها وقد تكون بعوارضها والمذكورات
من الاسامي مأخوذ من مؤلفات السيد الشريف واما التقاير
فهو لم يفرقه بين التعريف اللفظي والاسمي بل سماها اسميا فاقسم
التعريف اولا الى الحقيقي والاسمي فائدة قال الشارح القطب الماهية
هي الصورة المعقولة ومن الشيء انتهى وقد عرفت الحقيقة بانه
ما به الشيء هو هو اي ما به يكون الشيء نفسه حقيقة الانك
الحيوانية والنطق الثابتان في الواقع وماهية هي الصورة
الذهنية الماخوذة منها المحولة على الانسان وهو مفهوم الحيوان
الناطق بين والحقيقة فرقة فواقع في بعض النسخ الكتب من
الاشعار باتحادها فعلم ما اول تأمل فالحد الثاني بحسب الحقيقة هو
نفس الماهية الحقيقية الثانية في الواقع فهذا الباب من
المراتب قد ميزته وجرده عن المساحات الموقوفة الفصل الثاني
في شرائط التعريف الحقيقي وهي منقسمة الى شرائط احسنه وشرائط
صحته واما الاول فهو خلوه عن الاعلاط اللفظية وهي اشتماله

قوله بل كون المفهوم الخ فاذ اعرفنا انما
بانه شيء يشبه النفس في القدرة والتعريف
ياصل لان النفس اخفى من النار وان كان
دلالة لفظ النفس عليه اظهر واذا
عرفنا بانه السطيف فوق الاستقيا
فالعرف غير حسن لانه لا سطيف بمعرفة
اسل المرتب من هذا المعنى طاهر في نفسه
لكن دلالة لفظ الاستطيف عليه غير
ظاهرة لانه غير مانوس الاستعمال

على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ العربية والالفاظ
المشتركة بدون العربية المعينة للمراد والالفاظ المجازية بدون
القرينة المعينة للمعنى المجازي ولا يمكن فيه القرينة الملائمة عن
ارادة الحقيقة والالفاظ الدالة على المقصود بالالتزام اذ
لكل معنى لوازم متعددة فلا يتعين ارادة اللازم الذي هو
المقصود في مقام التعريف الا اذا ظهر القرينة المعينة للمراد
وبان هذا في حاشية سيد الشرف على شرح التسمية واما القائل
فهو ثلثة امور الاول مساواة للمعرف وهو عبارة عن الجمع
والمنع التقيض وسلب الشيء عن نفسه والبرجح بلا مرجح و
الثالث كونه اجل من المعرف وتفضيل المقام في كتب المنطق
وليس المراد من كون التعريف اجل كون دلالة اللفظ عليه اجل
بل كون المفهوم في نفسه اجل سواء كان دلالة اللفظ عليه اجل
اولا فهو ليس من شرائط الحسن **الفصل الثالث** فيما يرد على
التعريفات وما يرد **وهنا مقالات ست** **المقال الاولى**
في المنع وهو يراد على التعريف ان يفتى لانه من المطالب التقييد
في دفع بالتقل من اهل اللغة والاصطلاح ولا يرد على التعريف
الحقيقي لانه التعريف بشئ من قسميه لا يقصد الحكم بشئ
على المعرف بفتح الراء حتى يصلح منه بل يقصد ان ينقش في
ذهن السامع صورة المعرف تفضيلا فلا يقصد بذكر المعرف

كان الانسان في قوله الانسان حيوان ناطق اذا اراد تعريفه
الآن يتوجه ذهن السامع ترجحها اجماليا الى ما يريد تصويره تفصيلا
لا يلحكم عليه بالتعريف فهو بمنزلة الكاتب ينقش صورة شيء
فلا ينبغي ان يقال لانهم ان الانسان حيوان فانه مجرى مجرى ان يقال
للكاتب لا نسلم كما يترك النقش ولا معنى له كذا في حاشيته شرح
المطالع للسيد كشريف قوله اذا اراد تعريفه اشارة الى انه
قد اراد بذلك القولك التعريف بل التصديق كما اذا وقع مقدمة
من دليل فحجوز متعه قال في شرح المواقيت نعم يعبر ان يقال
لانهم ان هذا احد للانسان وان الحيوان جنس له والناطق فعل له
الى غير ذلك فان هذه الدعاوى صادرة عنه ضمنا وقابلة للمنع
واذا اريد دفعه ضعف في الحقايق الموجودة يعنى في التعريف
بحسب الحقيقة وان سهل في المفهومات الاعتبارية يعنى في التعريف
بحسب الاسم قوله فان هذه الدعاوى صادرة عنه ضمنا يعنى
اذا قال بحد مثلا اذ التعريف نفسه لا يتضمن هذه الدعاوى وذلك
ظاهر واذا قال يرسم فكانه قال هذا رسم له وانه متضمن للمعنى
قال السيد كشريف في حاشيته شرح الشمسية واعلم ان ارباب العربية
والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف يعنى يتناول اقسام الاربعية
وكثير ما يقع الغلط بحسب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين انتهى
ان قلت ذكر الانسان قيل بلفظه في قوة هذه الصورة مطابقة للانسان

وان لم يكن المنع نفس نقشه معنى
قلت ما ذكره في صحيح

قوله كما يفهم من كلماتهم ان قلت ذلك
مصحح في كلماتهم قلت المصحح هو كونهما
من الرسوم الناقصة واما المصحح
فهو مفهوم مخالف

قوله فلوزكرنا ناقصة مادة لا يفهم وجوه
كان قال عند تعريف الانسان بانه يادع
المشعر الى المشقة الى انه غير جامع
لان لا يشمل الانسان المستوفى بالمشقة
مسألة

قوله هو لا بد ان يكون المودل لان الناقصة
مستدل فلا يتحقق الحيوان حتى لو منع صحة التعريف
مستند بانه غير جامع لمادة فلا يثبت كنج
الحيوان لكن لم يجز ان ادعهم منع صحة التعريف
مسألة

قوله سواء كان بطريق توقف الشيء الخ
كما يقال الشيء كذا بغير ان يتم يقال ان
زمان طلوع الشمس مسألة

فهذه دعوى ضمنية تقبل المنع وان لم يقبله نفس التعريف كما ان
القول للكاتب لانهم مطابقة تعنيك للذي اردت نقض صورة
معنى صحيح والمطابقة في التعريف عبارة عن الجمع والمنع لكن لم يجز
بمنعها عادة العلماء بل ينقض صحة التعريف مستدلان بعدم
مطابقته **المقالة الثانية** في نقض صحة التعريف الحقيقي بعد
مساواة المعرفة وتقريره ان تعريفك غير جامع وغير مانع
وكل تعريف هذا شأنه فهو غير صحيح ببيانه الصغرى انه لا يشمل
المادة الفلانية مع ان المعرفة صادقة عليها او ثملها مع ان
المعرفة غير صادقة عليها وكل تعريف هذا شأنه فهو غير جامع
او غير مانع وبيان الكبرى مذكور في شرح الشبهة بشرط المساواة
مذهب المتأخرين اذا القدماء جواز التعريف بالاعم والاخضر
وجعلوها الرسوم الناقصة واما جواز الاعم ففي موضع مراد
بميز المعرفة بعض الاشياء الاشتباه به كما في حاشية شرح المطالع
للسيد كقريف واما جواز الاخص فلعل الداعي اليه ارادة الاقتصار
على الافراد المشهورة واعلم ان الصغرى من دليل الصغرى مشتمل
على مقدمتين فللمعرف ان يمنع واحدة منهما او كليتهما وطريق الثاني
ان يمنع احدهما ولا يتم بقول ولو سلم هذه ولا يتم الاخرى تامل
وسند منع الثانية تحرير المعرفة وله ايضا ان يمنع الكبرى الاولى
مستند بان المراد التميز عن الشيء الفلاني او بان المراد الاقتصار

مسألة
قوله هو لا بد ان يكون المودل لان الناقصة
مستدل فلا يتحقق الحيوان حتى لو منع صحة التعريف
مستند بانه غير جامع لمادة فلا يثبت كنج
الحيوان لكن لم يجز ان ادعهم منع صحة التعريف
مسألة

على الافراد

قوله فلزم الدور وقد وقع هذا الدور
بان المتوقف على الموضوع هو مفهوم للمعنى
من المفظة والذى توقف عليه الوضع هو
فهم المعنى في ذاته من فهم من المفظة
فلا تختلف جهة التوقف مستند

على الافراد المشهورة لكن اذا صرح المعرفة يكون تعريفه حذرا لا يمكن
منع الكبرى اذا لا عمم والاختصاص من الرسوم الناقصة كما يفهم
من كلماتهم فلا يفصل ثم اعلم ان مادة النقض في التعريفات والتقسيمات
الاستقرائية لا بد ان يكون متحققة فلوزكرنا ناقصة مادة لا يعلم
وجودها فللمعرف ان يمنع الكبرى القائلة بان كل تعريف هذا شأنه
فهو غير جامع او غير مانع مستند بانه انما يصح ما ذكرته ان لو كان
مادة النقض محققة ولا نسلم تحقيقها وطريق الجواب عن المنع
وعن الجواب عنه سيعلم ان شاء الله تعالى **المقالة الثالثة** في نقض
صحة باستلزامه للدور وتقريره ان تعريفك هذا باطل لانه
مستلزم للدور وهو محال ينتج انه مستلزم للحال وما يستلزم
الحال فهو محال على ما يتوقف عليه بمرتبه او المراتب وبيانه
في علم الكلام ومعنى توقف الشيء على الاخر ان لا يوجد الشيء
الا اذا وجد الاخر قبله والقسم الاخر الدور المعنى وهو
كون الشيء مع الاخر كالمضامين كالبوق في النبوة فان احدهما
لا يوجد في الخارج وفي الذهن الامع الاخر وبيان التصايف
في علم الكلام والدور المعنى لا يوجد تقدم الشيء على نفسه
بل يوجب ان يكون الشيء مع نفسه والقسم الاول باطل في
ذاته فيبطل التعريف باستلزامه له سواء كان بطريق توقف
الشيء من اجزاء التعريف على المعرفة وبطريق اشعار التعريف

توقف شيء آخر يتوقف عليه كما اذا عرفت الدلالة الوضعية
 يكون اللفظ متى اطلق فهم معناه للعلم بوضعه يقال انه قد حكم
 في هذه التعريف فهم المعنى يتوقف على العلم بالوضع ومن المعلم
 ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين اللفظ
 والمعنى فلم يلزم الدور والقسم الاخر غير باطل في ذاته فلا يبطل
 التعريف باستلزامه دورا كذلك الا اذا كان الدور بين
 المعروف وبين شيء من اجزاء التعريف قال المتفاداني في شرح
 التسمية احد المتصانيفين لا يجوز اخذ في تعريف الاخر لانه
 الحدي يجب ان يفعل قبل الحدود والمتصانيفين يكون تعقلها معا
 ان للتعريف ان يجب عن هذا النقص لمنع الصغرى مستند بتغير
 بجهة التوقف وهو توقف احد الشئيين ومتعلقه على متعلق
 ما يتوقف عليه والتاقتض توهم في الصورتين توقف الشيء على
 ما يتوقف عليه كما اذا توقف على ب وتوقف ب ا وعلم على
 علم ا وله ان يمنع الكبرى الاولى مستندا بانه دور معي وهو
 غير محال لكن اذا كان الدور بين المعروف وبين شيء من اجزاء
 التعريف فلا يجوز منع تلك الكبرى لما عرفت انه محال في هذا
 الموضع ولا محال لمنع الكبرى الثانية ولو قرر النقص هكذا
 انه مستلزم للدور وكل ما يستلزم الدور فهو باطل فلما عرفت
 ان يمنع الكبرى مستندا بانه انما يكون باطلا وان لو كان الدور

قوله تفارجه التوقف فلا يبطل تعريف
 باستلزامه دورا كذلك الا اذا كان المح
 انما اذا لم يكن كذلك كان يقال في تعريف
 الحرف الذي استلزامه ان حرف لا يمكن
 التلظية الا بالحركة فيقال ان هذا التعريف
 مستلزم للدور لانه لا يشعرا في الحرف
 الممد المتوقف على الحركة والحركة متوقفة
 على الحرف لانه ما قام به فلم يلزم الدور
 تعار عنه بانه دور معي لان الحرف
 لا يكون الا منع الحركة لا يكون الا مع الحرف
 مستلزم

محالا وليس كذلك وله ج ان يرد ويقول ان اردت انه مستلزم
 للدور المحال فالصغرى ممنوعة و اردت انه مستلزم للدور مطلقا
 فالكبرى ممنوعة ومسته منع الكبرى ج ايضا ما سبق المقالة
 الرابعة في نقص صحة باستلزامه التسلسل وسائر الحالات
 اما تقديره فمثل ما يسبق فيه ايضا اذ قد يظن وقوع التسلسل
 وهو غير واقع لعدم الترتيب او للانقطاع وبعض غير محال
 في الامور الاعتبار والمعدات وبيان التسلسل في علم الكلام و
 اما جوارب النقص سائر الحالات المذكورة فمنع الكبرى اوله فيه
 لا يصح الا في سلب الشيء عن نفسه فان منه ما لا يكون محالات
 سلب الشيء عن نفسه جائز اذا كان متصفا واما الصغرى فيجوز
 في الجميع اذ الناقض قد يتوهم وقوع الشيء منها وهو غير واقع
 واما النقص بان التعريف ليس بلغة المعرفة فاما بان يكونا
 متساويين في المعرفة والجهالة كتعريف احد المتصانيفين
 بالآخر واما بان يعرف بانه خفي وتقصي له في شرح المطالع وتقرير
 ظاهر المقالة الخامسة في الاعتراض عليه باشماله على الاعتراض
 اللفظية يقول الفقير ينبغي ان يجوز اطلاق النقص عليه مجازا
 لان الاعتراض اللفظية تنزيل الحسن كما يزيل عدم الطر
 وعدم العكس الصحة فاشترك الجميع في مطابق الازالة وتقرير
 الاعتراض بها ان تعريفك غير حسن لانه مشتمل على لفظ وكل تعريف

قوله لا يجوز اخذه في تعريف الاخر
 كما يقال الاب ذواين مستلزم

قوله ن سلب الشيء الخ صرح به شاه
 حسين

هذا شأنه فهو غير حسن فمع الصغرى يجوز في الجميع لكن الصغرى
 في الاعتراض بالاستئصال على المشترك والمجاز والذال بالالتزام
 مشتملة على مقدمتين لأن تقريرها أنها مشتملة على لفظ كذا
 بل قرينة معينة للمراد فللمعرف أن يمنع كلامه من تنبؤ المقد
 ولا يجوز منع الكبرى في شيء من الصور إلا إذا لم يقيد المشترك
 والمجاز والذال بالالتزام بانتفاء القرينة المعينة للمراد
 فلما منع أن يمنع الكبرى وأن يرد في الصغرى على قياس ما ذكر في
 النقض بالدور بقول الفقير ينبغي أن يكون من جملة الألفاظ
 اللفظية اشتغال التعريف على لفظه مستدرك وهو ما لا يفيد جمعا
 ولا توضيحا وقد ينقض العبارة العربية بعدم مطابقتها لقوانين
 العلوم العربية وتقريرها أنها غير مستحسنة لأنها مشتملة على الألفاظ
 قبل الذكر والعطف على معمول عاملين أو نحوها وهو ما يستفح علماء
 العربية ينتج أنها مشتملة على امر مستفح وكل عبارة كذلك فهي غير
 مستحسنة فقديم منع الصغرى الأولى سنده في الغالب تحرير العبارة
 وقد منع الكبرى الأولى أنه يجوز لبعض علماء العربية ما يستفح
 الآخرون ولا مجال لمنع الكبرى الثانية وأعلم أن صحة التعريف
 وحسنه وحسن العبارة دعاوى ضمنية فيجوز منعها على قياس
 سائر الدعاوى كما يجوز نقضها لكن المحصر عرف العلماء في نقضها و
 لهذا الشهير بين الطلبة أن ناقض التعريف وناقض العبارة

قوله على ما أشار إليه يعني شارحاً في بعض
 منبوات ساشية على شرح مختصر الأصول
 قال هؤلاء ما يحسنون أن يحسنوا في لغاتهم
 استغناء وجعلوا مؤلف فيه
 أبو الهيثم لا أن مراد مختصر الكتاب
 أبواب الكتاب آخر العلم في شرح ستغناء
 مستعمل

قوله وهو لفظ يعني بمنزلة الديرى أن كل أحد
 يعلم أن المستغنى يعلم المقسم أو لا يدون
 أو لا يعاد أقسامه ثم يحمل على الغير
 بعد أقسامه بنكف الاستغناء وما لم
 الملك يعلم مع العلم بعد أقسامه مع
 قول في قال التمسوني يعني في هذا ما شئنا
 احتسبنا فشرحت على شرح مختصر المنتهى
 مستعمل

قوله مستدركين في تذكر في المفوتفين
 عموماً وخصوصاً لأن المناظرين لما حوز
 التعريف بالاعتماد والأصحح عند أن
 تعريف بشيء واحد شبيه بالعموم والخصوص
 مستعمل

مستدل

مستدل وموجعها المقالة السادسة في معارضة التعريف
 وبيان أنه لا يكون شيء واحد حقيقتان مختلفتان وذلك ظاهر
 فلا يكون له حدان بحسب الحقيقة تامان وإن تساوى أو باصداق
 وكذا لا يعرف شيء واحد بتعريفين بحسب الحقيقة متباينين
 وإن كانا سميين ناقصين وأما إذا كانا تعريفان واحداً فبحسب
 الاسم فيجوز تباينهما وإن كانا حادين ثامين أن يجوز أن تكون
 لللفظ واحد مفهومان متباينان لمتعدد لفظ وضعه فيجوز
 للفظ واحد تعريفاً بحسب الاسم متباينان وإن كانا حادين ثامين
 وكذا يجوز أن يكون له حدان بحسب الاسم باعتبار وضع وإن يكون
 للحقيقة مسماه باعتبار وضع آخر حدان بحسب الحقيقة مباين
 لذلك الحدان بحسب الاسم وأما الحدود والتاقصه الغير
 المتباينة والرسوم مطلقاً كذلك فلا مانع من بعدد هاشي
 واحد وإن كانت بحسب الحقيقة فإذا قال المعارض حدث هذا
 معارض لذلك الحد وإن كان كذا فهو باطل فالصغرى مشتملة
 على ثلث مقدمات كون ما عرفه المعروف معرفاً فأنما ذكره المعارض
 وكون ما ذكره حداً وكونه معارضاً للتعريف الأول فهو أمان
 يريد معارضة حديثه أو معارضة صحة صحته فان أريد الأول
 ونعم المعروف كون تعريفه حداً تاماً بحسب الحقيقة وسلم كون تعريف
 المعارض كذلك يطل تعريفه حداً كما زعموا وإن لم يسلم بقول لا يخ

قوله حدثك هذا معارض لذلك الحد هذا
 التعريف هو الذي ذكره شارح المواقف
 ولعل تعبير المعارضة لا يجوز فيه مسم

قوله وإن أراد المعارض أن يقول الفقير
 السؤال إلى المذكورة في تلك الرسالة
 في تعريف علم المناظرة معارضة لفظية التعريف
 المذكور وحاصل الجواب هناك منع كون
 تعريف المعارض تعريفاً بحسب الحقيقة
 مستعمل

تفصیل

تفصیل

[illegible]

مجلس بعض السائلين رسالة في علم الحساب غير
منه بوزن ولا عيب اسمه مؤلف

ولو قد استدلل الخ وذلك الدليل من كتب من انفصل
 صغيري وجيلان بعد اخراي الا انفصال زمان فتا
 تصديقان فخرج الشك مني
 مستعمل

من قوله ان الكلمة
 مع القوم وهي
 من قوله وهي
 الكلمة وهي
 انك لا تدري
 كذا لك اني

قوله ثم اعلم ان قوله مثل كذا قال كذا
مشرىف في حاشية شرح مختصر الاصول وقوله
مثل كذا قال كذا قال كذا
شرح المطالع

ثم اعلم ان تقسيم الكل الى جزئياته فيه ضم وتركيب والمقسم
صادقة على اقسامه وهو جزء من مفهوم الاقسام مثل قولهم الحيوان
اما ناطق او صاهل من قبيل وضع قيد المقسم مكان القسم والمقسم
معتبرة والتقدير اما حيوان الخ قول ابن حبيب وهو اسم وفعل
وحرف من هذا القبيل فليس هو في تقدير وهي كلمة اسم وكلمة فعل
وكلمة حرف ان الكلمة في مفهوم كل من هذا المذكورات فكل منهما
قائم مقام الضم والتركيب وبالجملة انه قد يذكر في التقسيم المفهوم
الاجالية المتضمنة للكل مع قيوده وقد يذكر المفهومات التفصيلية
وقد يستدل بالثاني على الاول كما وقع في الكافية واما الثاني
فهو تحليل الكل وتفصيله الى الاجزاء فلا يصدق المقسم على
اقسامه ضرورة ان الكل لا تحليل على الجزء ويكون كل قسم واحد
في ماهية المقسم كذا قاله السيد الشريف في حاشية شرح مختصر
الاصول فليس هذا القسم ضم وتركيب بل اقسام امور مفردة
كقسم الكتاب الى اجزائه والمجنون الى مفرداته وهذا النوع لا يكون
الاحقيقيا وهو ظاهر تقول الفقير لا يجوز ادخال حرفا لا انفصال
في هذا التقسيم بل هو من خواص التقسيم الاول لكن لا يجيب فيه ايضا
فلا يقال المجنون اما غسل او شويذ بل يقال المجنون غسل وشويذ
لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الاجزاء بل المجنون من حيث هو
المجروح بخلاف الكل فانه يتحقق بكل واحد من جزئياته ثم

قوله به البعض هو عصام مستطاع

ان المقسم

ان المقسم من كلام السيد الشريف في كلية شرح مختصر الاصول ان كل
يقسم الكل الى الاجزاء يمكن ارجاعه الى تقسيم الكل الى الجزئيات بان
يراد ما يتضمنه الكل فان تلك الاجزاء اجزاء للكل وجزئيات
بما يتضمنه ثم ان الكل في الاول يستحق مقسما ومورد القسم
ويستحق هو مع قيد من القيود قسميا وهذه التسمية انما هي
الى الكل ان كل قسم يستحق بالنسبة الى المقسم الاخرية كما
صرح به هكذا التسمية في تقسيم الكل الى انه ليس فيه ضم فاعرف
الفصل الثاني فيما يتعلق بالحصر المقصود بالتقسيم يقصد بكل
من نوعه الحصر وان يكون بحرف التريد قال السمو في الحصر الحاصل
في ضمن التقسيم هو الحكم على طبيعة المقسم ومفهومه بعد خروجه
عن الاقسام انتهى وهذا بيان الحصر في النوع الاول في النوع الثاني
فهو الحكم على المقسم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام وقصد الحصر
هو الغالب وقد يناوئنه كما صرح به البعض في يساقى بيان تقسيم
الكل واعلاه هو الغالب ايضا في تقسيم صرح به الكل ويفهم دعوى
الحصر بالسكوت في معرض البيان كما صرح به التهذي والمراد بالسكوت
عن ذكر قسم اخر مع انتفاء قرينة تدل على عدم ارادة الحصر مثل
دب ومن التعيضية لان السكوت المذكور لا يفهم منه ذلك
الا بشرط انتفاء تلك القرينة يقول الفقير فكل ينقسم متضمن
لدعوى حصر المقسم في اقسامه المذكورة ما لم يقرن بما يفيد عدمه

قوله وان لم يكن بحرف التريد كقول ابن
الحبيب وهو قسم وفعل وحرف فان المقسم
التقسيم والحصر كما اشار اليه الجاني مستطاع

قوله كل من نوعه صرح به السيد الشريف
في حاشية شرح مختصر الاصول مستطاع

توضيح به البعض هو عصام صرح به في حاشية
شرح الجاني عند قول المسر في اسم وفعل
مستطاع

قوله قال السمو في بعض حاشية على طائفة
السيد الشريف على شرح مختصر المتناكب
مستطاع

لا نقار كان يقول ومن اقسامه هذا وهذا قال السيد الشريف
 في حاشية شرح مختصر الامول المحرر في الذي يقصد بالتقسيم
 اما عقل متروك بين النقي والاثبات يحرم العقل بحدود
 مفهوم بالانحصار واما استقرار اي لا يكون كذلك فيستند
 انحصار يعني الجرم بالانحصار الى التبع والاستقرار سواء كان
 في الجزئيات كالانحصار الدلالة اللفظية في الثلاثة او في
 الاجزاء كالانحصار الجسد المركب في اجزائه من العناصر يقول
 الفقير المحصر العقل لا يكون الا في تقسيم الجزئيات كما يورق
 اليه المنقول من السيد الشريف قيل قوله وكثيرا ما قائله عصا
 في حاشية شرح جاني وكثيرا ما يوجد في التقييمات حصره يكف فيه
 مفهوم التقسيم والاتفاق له بالاستقرار بل يستعان فيه بتبناه او
 برهان وهذا حقيق بان يستحق حصره قطعيا انتهى وكذا قال السيد
 الشريف في بعض تعليقاته على حاشية شرح مختصر الامول ولكنه
 قطع بتلك التسمية ويفهم من كلام السيد الشريف في تلك
 الحاشية مع كلام بعض الافاضل في حاشية عليها ان كل قيمة
 استقرارية يمكن فيها التردد بين النقي والاثبات ليقول الانتفاء
 وسهل الاستقرار اعلم مما وجد بالاستقرار من جزئياته والاول
 ان يجعل الارسال في القسم الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون
 المرسل اكثر من قسم واحد لكن ما كان الارسال فيه في قسم واحد

قوله كما يورق اليه وحده الاملاء انه علم المحصر
 الاستقرار الى نوعي التقسيم وسبب من
 التعميم في الحصر العقل وجوده في التقسيم
 الكل الى جزئياته فلهذا سبب
 التعميم في النوع الاخر اشهر بعدم وجوده
 فيه ووجه آخر ان التردد لا يمكن مع كل
 واحد من الاجزاء مستطاع

فحاشية

فهو شبه بالحصر العقل ثم ان التقسيم الكل الى الاجزاء لا يمكن فيه
 التردد المذكور الا بواب بارجاءه الى تقسيم الكل الى جزئياته
 بارادة ما يتضمنه الكل مثلاً قال السموقي وقد يكون المحصر جعلاً
 على ما اشار اليه السيد الشريف انتهى وجعل حصر الكتاب في ابوابه
 من هذا القبيل يقول الفقير الفاضل ان معنى الحصر الجعلي ان يكون
 الجرم بالانحصار للمعلم يجعل الجاعل للمقسم منحرفاً في الاقسام
 المذكورة وهذا الجرم صانع المركب بالانحصار ما ركب في الاجزاء
 كذا العلم يجعل ما ركب منحصراً فيها فلا يستدجر منه بالانحصار
 الا بالاستقرار وهو حفظ واما غير صانعه فلا يكون جرمه بالانحصار
 الا بالاستقرار فان قال للمصنوع كما في اربعة ابواب مثلاً فان
 الحصر بالنسبة الى المصنوع جعل وبالنسبة الى السامع استقرار
 ان السامع لا يحصل له جرم بالانحصار بمجرد سماع قول المصنوع
 بل باستقرار اجزاء الكتاب حتى اذا حصل له الجرم بمجرد قول المصنوع
 فالظاهر انه حصر جعل بالنسبة اليه ايضا هذا ما بلغ اليه فذكر
 والله اعلم **فصل ثالث** في النسبة بين المقسم وكل قسم منه
 اعلم ان كل قسم في تقسيم الكل الى جزئياته يجب ان يكون اخيراً
 مطلقاً من المقسم بحسب الحمل وبحسب التحقيق لان كل قسم مركب
 من المقسم وقيل من قيوده المقسمة فيقال كل انسان حيوان بدون
 العكس الكلّي واما القيد وحده فقد يكون اخيراً مطلقاً من المقسم

قوله قال السموقي يعني في حاشية على حاشية
 السيد الشريف ما يشرح مختصراً انتهى

قوله على ما اشار اليه يعني اشار اليه في بعض
 سموات حاشية على شرح مختصر الامول
 قال هناك ما تضمنه الحصر العلم في اجزائه
 استقراراً وحصره بجزئياته في ابوابه
 جعل الا ان اراد بحصر الكتاب في ابوابه
 حصر العلم في اجزائه اذ عاد موظفة تواب
 الكتاب اخر العلم فالحصر استقراراً

قوله وهو حفظ يعني بمنزلة المدعى ان كل
 احد يعلم ان المستقرى يعلم المقسم
 اولاً بدون العلم بعدد اقسامه فكيف
 الاستقرار وصانع المركب يعلم المركب مع
 العلم بعدد اقسامه مستطاع

قوله ويقال كما تحقق الانسان
 تحقق الحيوان بدون العكس الكلّي

كالناطق والساهل بالنسبة الى الحيوان المنقسم الى الحيوان المنقسم
الى الحيوان الناطق والحيوان لساهل وقد يكون اسم من وجه منه
كالابيض والاسود بالنسبة الى الانسان المنقسم الى الانسان
الابيض والانسان الاسود لكن بعد انضمامه الى المنقسم يكون لخص
مطلقاً منه اي من المنقسم النية وتساخو في بعض المواضع
فوضعها في تود المنقسم مواضع الاقسام والقيود قد يكون اسم
من وجه من المنقسم حكوا بجواز ان يكون بين المنقسم والمنقسم
من وجه وهذا الكلام ظاهر اذ يلزم منه الفساد لانه لو قسم
الشيء الى ما هو اسم منه وجه لزم الفساد الى ما بيانه بان
يقال للانسان منقسم الى الابيض والاسود وكل منهما
منقسم الى انسان وغيره فيلزم منه انقسام الانسان الى
الانسان وغيره وهذا باطل فيقال في دفعه هذا مسامحة من
باب وضع قيد المنقسم موضع القسم فالقسم الحقيقة الانسان
الابيض والانسان الاسود كذا في حاشيته شرح المطالع كيتد
كشريف ان قلت الظاهر انه لا حاجة الى ضم المنقسم الى القيد الذي
هو انحصار مطلقاً منه مع انهم حكوا بوجوب اعسار في الاقسام
مطلقاً قلت القسم هو المفهوم لا ما صادق عليه ذلك المفهوم
وفصل النوع وحاصلية كالتناطق والضاحك وان كانا
انحصارين مطلقاً من الجين بحسب الوجود الخارجي كنهما اعمان

قوله في المقسم احراز عن القيد المقسم فانه
معتبر في المقسم فاذا قسمنا الانسان الى
الانسان الرومي والانسان العربي
مثلاً فالرؤية والرجعية قد اختلف
مقسمان وانما النطق هو القيد المقوم

قوله الا بار حله البر في اليه كلام العبد
في شرح مختصر الأصول حيث قال عند قول
المصنف ويحصر المنقسم واعلم ان الحصر
يشبه استقراء من اراد حصر
فقد ركب شطط الا ان يقسم به
فقط بقوله الانسان والرجعية
فيقال بما يقتضيه الكتاب اما مقصود بالذات
والآخر

من وجه

من وجه منه بحسب مفهوميهما لان مفهوم الناطق متلاشي له النطق
لا حيوان له النطق وكذا مفهوم الضاحك وبالجملة ان فصل النوع
لا يمكن تركبه من جنس ذلك النوع كما صرح به كيتد كشريف في حاشية
الشمسية وكذا الخاصة فمفهوم الناطق اسم من وجه من الحيوان
بحسب التعقل فليس قسماته الا ينتم اليه وكذا الكلام في تمامه
فاعتبار المنقسم لتفصيل مفهومات الاقسام حتى لو كان المنقسم
اليها مفهوم الشيء لكانا عين القسم لان الشيء معيار في مفهوم
يهما وظهر من هذا انه اذا ذكر في موضع القسم مفرد هو لخص
مطلقاً من القسم فيد يشبه عليك انه عين القسم او جزؤه
وطريق تميز ذلك تفقد مفهوم ذلك فان كان مفهوم المنقسم
مع قيد من قيوده فهو عين القسم كالاسم الذي قيم اليه الكلمة
وان لم يتضمن مفهومه المنقسم فهو جزء القسم والمنقسم مقدر
معه كالتناطق اذا ذكر في تقسيم الحيوان واما كل قسم فيقسم
الكل الى الاجزاء فهو مبالين للكل بحسب الحمل واسم منه مطلقاً
بحسب التحقيق اذ المربع في القسم حيث كونه جزء من ذلك
الكل والآخر وسأوله في التحقيق **الفصل الرابع** في ان التقسيم
الكل الى اهل هو من المصالب التصورية والتصديقه قال التمس
نقلاً عن البعض تقسيم الكل الى جزئياته ضم مختصراً مشترك
لتفصيل المفهومات التي هي الاقسام ولا يحكم فيه على المنقسم

قوله في الاقسام كليهما مطلقاً يعني سواء
كان التقود في انحصار مطلقاً من المنقسم
او اعتم من وجه مستقلة

قوله لاحاجة وذلك لعدم لزوم القيد
المذكور في الاسم من وجه مستقلة

قوله كالتناطق وكقول ابن الجوزي لا يحتاج
اما ان تدل في تقدير كلمة ذات دلالة
كما صرح به

شئ والحصر هو الحكم على المقسم بعدم خروجه عن الاقسام
 هو متأخر عن التقسيم انتهى وقال السيد الشريف في حاشيته شرح
 المطالع التقسيم يحصل الطبيعة الكلية يقول الفقير فذكر المقسم
 في مثل قول الحيوان اما ناطق او صاهل كذا انكر المعروف قبل التعريف
 وقد عرفت ذلك فقول ابن الحاجب لانها اما ان تدل الخ دليل
 على دعوى الحصر الذي تضمنه التقسيم بقوله وهي اسم وفعل و
 حرف كما اشار اليه الجاني لا على نفس التقسيم وقدراد بما في صورة
 التقسيم الحكم على المقسم بانه منقسم الى الاقسام المذكورة كمثل
 ما ذكرنا في باب التعريف فيقع مقدمة من دليل كقول ابن الحاجب
 لانها اما ان تدل الخ ان قلت لظن قوله لانها اما ان تدل الخ دليل
 على الحكم بانقسام الكلمة الى الاقسام المذكورة ان الدليل يظهر
 ينتج الحكم بالانقسام وانتاج الحصر غير ظاهر قلت ما ذكره بقوله
 لانها الخ في قوة قولنا لانها منحصر في كلمة دلت واقترنت وكلمة
 لم تدل بقرينة كلمة الانفصال يقول الفقير فاذا امكن ارادة
 الحكم بما في صورة التقسيم باعتبار ذلك الارادة فيمكن مرفعه الى
 التقسيم والحصر باعتبارين فقامل هذا وكذا الكلام في تقسيم الكل
 الى اجزائه لاحكام فيه بل الموبة تعريف المقسم وتفصيل ماهيته
 لان ماهية الكل هو عين الاجزاء ويقصده الحصر وهو الحكم على
 بان ليس له جزو خارج عن الاقسام كذا يفهم من سوق الكلام

قوله عند قول ابن الحاجب وقد علم بذلك
 ان وجه حصر الكلمة الى اجزائه مستقيم

قوله فقامل وجهه اشارة الى اعتبار
 احد الاعتبارين ان يراد بقول لانها اما ان
 تدل الخ لا منقسم الى كلمة دلتا الى والحيوان
 الاخر ان يراد به لانها منحصر في كلمة دلت

كسند

السيد الشريف في حاشيته شرح مختصر الاصول فليس الكل الى الاجزاء
 لتفصيل ماهية الاقسام بل لتفصيل ماهية المقسم
 في ان التقسيم قد يتضمن تعريف الاقسام وهذا الا ان يكون الا في
 تقسيم الكل الى جزئياته وبيان ذلك ان مفهوم كل قسم هو الكل
 مع قيد من قيوده وهذا هو المفهوم التفصيلي المقسم وقد برحظ
 القسم اجمالا ثم يعرف بهذا وذلك كاقسام الكلمة فاذا قيل هي
 اسم وفعل وحرف فالاقسام لوحظت اجمالا فيعرف الاسم بانه
 كلمة تدل على معنى في نفسه غير مفترق برمان وكذا اخواه فاذا
 عرفت هذا فاعرف ان تقسيم الكل على وجهين احدهما ان يذكر
 الاقسام اجمالا كقول ابن الحاجب وهي اسم وفعل وحرف وهذا
 لا يقتضي تعريف الاقسام وهو ظاهر والثاني ان يذكر الاقسام
 تفصيل تحقيقا وهو ان يذكر المقسم مع القيود كان يقول
 الحيوان اما حيوان ناطق او حيوان صاهل واما تقديره وهو
 ان يذكر القيود فقط كان يقول الحيوان اما ناطق او صاهل
 لان المقسم مدرج في كل قسم وفي كل من وجهي الثاني اما ان
 لا يفتقر التقسيم يحمل المفهومات الاجمالية على المفهوم التفصيلية
 كالمثالين المذكورين او يفتقرن يحملها عليها كان يقول في كلا
 المثالين وهو الانسان وهو القرس وكقول ابن الحاجب في قوله
 لانها اما الخ وهي الاسم وهي الفعل وهي الحرف فحصل اربعة اوجه

قوله وان علم الخ وبالجملة ان نفس التقسيم
 وان افاد نفس التعريف لا يفيد ان هذا
 الشئ معرف بذلك مما لم يفتقر الشئ
 خارج عنه وهو الحمل المذكور مستقيم

ففي كل من هذه الوجوه الاربعة يتضمن التقسيم التعريفان لكن في وجهي المقارنة يعلم السامع معرفتها ايضا بالفتح في وجهي عدم المقارنة لا يعلمها وان علم فيهما نفس التعريف لكن لم يعلم ان اي شيء يعرف به واما تقسيم الكل الى الاجزاء فهو لا يتضمن الا تعريف المقسولان ماهية المركب اجزائه كما صرح بان ماهية لفظة هي الوحدات والتعريف قد يكون اجزائه متصادقة وقد تكون متباينة والتفصيل في علم الكلام **الفصل السادس** في شرائط التقسيم اما تقسيم الكل الى جزئين اذ كان حقيقا فشرطان لا يكون بعض الاقسام المذكورة مبينا للمقسم في الواقع ولا يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما منه في ذلك التقسيم وان لا يكون بعض الاقسام المذكورة نفس المقسم مراد قائله او مساويا له غير مراد قائله ولا يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع قسما منه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم بتقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وقد يجمع الفساد بان يكون الغير مبينا للمقسم وان لا يكون بعض الاقسام المذكورة اعم من وجه من المقسم ولا يلزم انقسام المقسم الى قسمين وقد عرفت في الفصل الثالث وان يكون بين الاقسام تباين اذ لو تراد القسم اثنان او تساويا غير مترافين يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم وان كان بعضها اخص مطلقا من بعض يلزم ان يكون قسم من اعم وان كان

قوله اذ لو تراد تقسيم الحيوان الى الانسان والبشر

قوله ولا يلزم عبارة القول هذا يلزم ان يكون قسم الشيء قسما منه وقد عرفت

قوله تقسيم الانسان الى البشر والزنبي

قوله اعم من وجه من المقسم كقسم الانسان الى الابيض والزنبي وهذا اخص من اعم فالتقسيم هو الانسان الابيض هو اخص مطلقا من الانسان

اخص

اخص من وجه يلزم عدم التمايز بين الاقسام والمقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام كما صرح به في شرح المطالع والاوزار كلها باطله واما اذ كان التقسيم اعتباريا قال اختلف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار كان في التمايز كما صرح به في شرح المطالع ولا يضر تضاد الاقسام وتقل عن بعض الاقسام اذ التقابل بين الاقسام الاعتبارية ليس يلزم بل يجوز ان يكون الاقسام الاعتبارية والمقسم امور متساوية انتهى قوله الفقير لكن لا يجوز ان يكون مترادفة والترادف لا يلزم الشاؤ فان المفردات المتخالفة كالانسان والكاتب والصالح كلاهما بالقوة ليست مترادفة وان كانت متساوية فيمكن تقسيم الانسان اليهما فكل منهما اخص مطلقا من الانسان بحسب التعقل لان المقسم ومتخالف للآخر بحسبه وان كان الكل امور متساوية بحسب الوجود الخارجي بشرط التسوية الاعتبارية كل قسم اخص مطلقا من المقسم بحسب التعقل وان كان مساويا له بحسب الوجود الخارجي وكون كل قسم متمايزا عن الآخر بحسبه ولا يشترط عدم تضاد الاقسام والله تعالى اعلم واما تقسيم الكل الى الاجزاء فشرط تباين الاقسام بحسب الوجود الخارجي وتباين كل قسم للمقسم بحسبه اذ لا يكون فيه التقسيم الاعتباري **الفصل السابع** في شرائط الحصر المقتضى بالتقسيم وشرائط التعريف

قوله اخص مطلقا اي سواء كان تمايزا بحسب المفهوم كقسم الانسان الى الصالح والافقار والكاتب والفعل وغير متمايزين كقسم الحيوان الى الانسان والزنبي فان المفهوم الاول باخل من المفهوم الثاني فيها غير متمايزين مستلزم

قوله تقسيم الانسان الى الانسان والكاتب والصالح كلاهما بالقوة مستلزم معتبر معهما

الذي يتفهمه اما شرائط الحصر العقل فهو ان لا يجوز العقل
 قسما اخر للقسمة بخبر مدحظة مفهوم التقسيم والابطال
 الحصر العقل وان دل البرهان او النسبة على بطلونه واما
 شرائط الحصر القطعي فهو ان يجوز العقل قسما اخر لكن يدل
 البرهان والنسبة على بطلونه واما شرائط الحصر الاستقرائي
 فهو ان لا يوجد في الواقع قسم اخر وكذا شرط الحصر الجعلي فهو
 يصدق في الحصر الاستقرائي والجعلي تجوز العقل قسما اخر ولا
 لم يدل البرهان او النسبة على بطلونه ما لم يتحقق ثم اعلم
 ان التقسيم اذا لم يتضمن التعريف فامر ما سبق واما اذا تضمن
 فان لم يعلم السامع المعرف بفتح الراء ينقص بوجود الاعتراض
 المذكورة في مقام التعريفات سوى عدم الجمع والمنع والحدوث
 اذا استماع اذا لم يعلم المعرف لا يمكن له النقص بشئ من هذه
 الثلاثة واما اذا علم ذلك فينقص بها ايضا **الفصل الثامن**
 في وظائف السائل عند التقسيم ووظائف المجيب عنه وهنا
 مقالات ثلث **المقالة الاولى** في الاعتراض على نفس التقسيم
 وهو ابطال صحة التقسيم مستدلا بانتفاء شئ من شرائط المذكورة
 ويجوز اطلاق النقص عليه مجازا وقد ذكر مستدركا في
 حاشية شرح المطالع مغالطة يعم ورد بها الجمع تقسيمات
 الكليات الى جزئيات وهي ان مورد القسمة لا يتحقق لافي

ضمن

ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث تحقيقه في هذه القسمة
 الاخر فليزيم انقسامه الى قسمين وان اخذ من حيث تحقيقه فيها
 جميعا لم ينقسم الى شئ منهما فيجيب عنها باننا فلا حفظ المقسم
 في نفسه مع قطع النظر من تحقيقه في شئ من اقسامه وهذه
 المغالطة مركبة من منفصلة وحليات كبريات بعد ادخالها
 الانفصال ونسبة التاليف متحدة وجوابها منع لتلك المنفصلة
 ثم اعلم ان السائل اذا اعترض على التقسيم بانتفاء الشرط الاول
 والثاني يجاب عنه بانتفائه مستند التجري المقسم او القسود وقد
 يجاب عن الاعتراض بمنع انتفاء الشرط الثاني في صورة التساو
 مع عدم الترادف يمنع بطون التوزع مستند التجري ان يكون
 القسمة اعتبارية ويجاب عن الاعتراض بانتفاء شرط الثالث بان
 المقسم معتبر في الاقسام ويجاب عن الاعتراض بانتفاء التباين
 بسبب الترادف بمنع انتفائه بتجريد احد القسمين وعن الاعتراض
 بانتفائه بسبب التساوي وبسبب النية بالعموم والخصوص
 من وجود بما ذكر ومنع بطون التوزع مستند التجريد التقسيم
 بان يقال انما يبطل لو كان التقسيم حقيقيا ولا ثم ذلك لا يجوز
 ان يكون اعتباريا واما اذا كان الاعتراض بانتفاء التباين
 بسبب العموم والخصوص مطلقا فهو مجاب بمنع انتفائه مستند التجريد
 احد القسمين واما الجواب بمنع بطون التوزع مستند التجري كون

لم يتناول القسم

قوله مركبة من منفصلة الخ وتقررها ان
 التقسيم اما مقارن يكون مورد القسمة
 مأخوذة من حيث تحقيقه في هذه القسمة
 دون القسم الاخر واما مقارن يكون
 مأخوذة من حيث تحقيقه فيهما جميعا والاول
 بطر والثاني بطريق ان التقسيم مقارن
 بالباطل وكل ما هو مقارن بالباطل فهو
 باطل فالتقسيم باطل مستند

الصفة اعتباريا فلم اطلق بالاشارة اليه في كلامهم والقياس
 صحة ذلك الجواب اذا كان مفهوماً العام والخاص متميزين
 كتقسيم الانسان الى الفاضل بالقوة والكاتب بالفعل ولما
 اذا لم يتم اقسام الحيوان الى الانسان والانسان الروحي
 والقياس عدم صحته لان مفهوم الاول داخل في المفهوم الثاني
 والله اعلم **المقابلة الثانية** في الاعتراض على ما يقصد به من الحصر
 وهو اما على طريق الابطال او على طريق المنع بقرير الاول ان الحصر
 باطل لجواز مادة فلوينة خارجية عن الاقسام داخلية في المقسم
 والمنع ان الحصر مقارن بجوابها وكل حصر كذلك فهو باطل وقديما
 لتحقيق مادة كذا او يكون تحققها بديها ويستدل عليه بالحجة
 ان في التقرير وجهين وقد عرفت ان الحصر العقلي والعقلي بطلان
 تجرد تجوز العقل بواسطة والحصر الاستقرائي لا يبطل الا بواسطة
 تحقق وجودها فيجاب على الوجه الاول بمنع جواز تلك المادة الا
 ان يكون جوازها قطعاً او بمنع خروج المادة عن الاقسام وسند
 في الغالب تقرير بعض الاقسام المتداخل فيه او بمنع دخولها في
 المقسم وسند في الغالب تقرير المقسم او بمنع الكبرى مستند
 بان كل حصر كذلك انما يكون باطلا وان لو كان عقلياً او قطعيّاً
 ولا تخم كونه عقلياً او قطعيّاً له لا يجوز ان يكون استقرائياً وهو
 المبطل الا بواسطة تحقق وجودها وجود المادة المذكورة

قوله في الحصر اما الجواب بمنع بطلان
 الاول في صورة المساقاة فليس اليه
 المنقول من بعض الافاضل من جواز الاشارة
 بين الاقسام والمقسم في الصفة الاعتبارية
 واما الجواب بمنع بطلان في صورة المجموع
 من وجهين الاول قيامه بقرير في شرح
 المطالع عند مقسم الجواب في مقابلة محنة

قوله في تجوز العقل اعني تجزئها
 تجزئها من لحظة مفهوم الصفة في الحصر
 البطلان على وجه الدليل الخارجي في الحصر
 العقلي حتى لو لم تجزئ العقل الواسطة
 بالتجزئ الدليل الخارجي بل بالنظر الى
 مفهوم الصفة فقط لا يبطل به الحصر
 العقلي بل يبطل به الحصر العقلي

غير متحقق

غير متحقق فكان السائل زعمه في الوجه الاول كون الحصر عقلياً
 او قطعيّاً بقرينة استدلاله على بطلانه بجواز الواسطة
 ويجاب عن الوجه الثاني بمنع تحقيق المادة وهذا المنع لا يتبع
 السائل الا اذا كان مقروناً بتجوز كون الحصر استقرائياً ولذا
 قال ابو الفتح ويمكن دفعه بان التقسيم استقرائي وتحقق الصورة
 المذكورة غير معلوم انتهى ويجاب ايضا بمنع خروجها وخروجها
 كما عرفت وقد يستند في منع دخولها في المقسم بانه مقيد
 بكثرة الوقوع وتلك الواسطة بعد تسليم تحققها لاشك
 في ندرة وقوعها ولا مجال لمنع الكبرى في هذه الوجه ويجاب
 عن الاعتراض ايضا بمنع قصد الحصر بالتقسيم لانه بما قال
 المعترض ان الحصر باطلا فكأنه قال انك قصدت الحصر
 وهو باطل فان قال المعترض لدفع المنع هذا التقسيم مقارن
 بالسكوت في معرض البيان والسكوت المذكور يدل على رد
 الحصر يقال السكوت المذكور انما يدل عليها اذ لم توجد
 قرينه تدل على عدم الحصر وههنا وقد وجدت وهي كلمة
 قد او من او بما والى هذا التفصيل اشار ابو الفتح بقوله
 على انه لا تقسيم ههنا بل المقصد ايراد بعض الصور كما
 يشير اليه بما مع ترك ارادة الحصر انتهى لكن قوله لا ينافي
 فيه نظراً ان المقام يقتضي ان يقال لا حصر فكأنه ادعى

ان التقييم يستلزم الحصر او برارقه وهو مخالف لما سبق
نقله واما تقرير الثاني على ما يفهم من كلام ابو الفتح
فهو ان الحصر ممنوع لجواز وجود المادة الفلانية داخله
في المقسود خارجة عن الاقسام او تحقق وجودها على قياس
ما سبق **المقالة الثالثة** في الاعتراض على التعريف الذي
يتضمنه التقييم قد علمت بيان ذلك في اخر فضل المتابع
وقارنني ان ينبه عليه ان التقييم الحقيقي سواء التعريف
الاو بسطل يتصادق الاقسام في شيء واما التقييم الاعتباري
فهو ان لا يتضمن التعريف فلا يصير تصادق الاقسام واما
ان تضمن التعريف سواء لم يعلم ان اي شيء يعرف به او علم
ذلك فتصادق الاقسام في كلا الحالتين وان لم يصير ^{التقييم}
الاعتباري لكي يصير التعريفات التي يتضمن له لانتفاضها
متعاينها عن انتفاض تلك التعريفات بارادة قيد الحقيقة
في كل قسم ويدخل الشيء الواحد في تعريفات متعددة
باعتبار انتفاضه بمجئيات مختلفة فهو مع هذه الحقيقة
يدخل في هذا ومع تلك الحقيقة في ذلك فالتعريفات مع
لا انتفاذ على شيء واحد لان الشيء واحد لان الشيء باعتبار
انتفاذه بمجئية اخرى فما قاله ابو الفتح لدفع الاعتراض بعدم
تمايز الاقسام التقييم اعتباري وقيد الحقيقة مقبّر في الاقسام

وح يحسن التقابل بين الاقسام انتهى فقيه نظرا لا حاجة
الى اعتبار قيد الحقيقة لدفع الاعتراض بعدم تمايز الاقسام بل يكفي
فيه حمل التقييم على الاعتباري الا ان يقال اعتبره ليحسن
التقابل لا ليضع التقييم كما يشعر به كلامه **المقصد الثاني**
في الوجبات الواردة على التصديقات والمراد من التصديقات
الدعوى ولو ضمنا ومقدمات الادلة ومطوية والمراد بالدعوى
الضميمة ما يفهم من القرائن كدعوى الحصر المفهوم بالسكوت
كما يفهم من قيود المقصنا يا نعم ان الانشاءات ليست بتصديقات
لان التصديق ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها والنسبة
الانشائية لا يتصور فيها الوقوع واعلم انك اذا تكلمت بشيء
فهو اما نقل عن الغير او لا فان كان نقلا فالمنقول اما قول
اولا والقول المنقول اما تصديق او تعريف او تقييم او غيرها
من الانشاءات او المركبات الناقضة والمفردات والنقل
دعوى الناقل فيجوز طلب تصحيحه عنه فاذا كان ذلك الطلب
بما يشق من لفظ المنع فهو مجاز ان ليس النقل مقدمه من
من دليل حتى اذا وقع مقدمه من دليل فهو ليس مجاز كما صرح
به ابو الفتح وقال الشارح المسعود واما ما يقال ان المنع طلب
الدليل ^{بما يشق} النقل ليس بدليل فحل نظرا فاما انتهى وبين وجه
التأمل بانه يجوز ان يكون طلب الدليل معنى المنع في اغلب ^{الاستعمال}

قولنا ان ليس النقل له وهما مطوي وهوان
المنع طلب الدليل على مقدمه الدليل
منشأ

ويكون للمنع معنى آخر غير مشهور وهو طلب البيان اعم من ان يكون
 دليلاً أو متحجاً ولو سلم ان معنى المنع ليس الا طلب الدليل فلو سلم ان
 يصح النقل ليس بدليل وكيف وهو مثبت لما ادعاه الناقل من
 قوله فلو ان وكان القائل توهم ان الدليل هو ما تركب من المقدمات
 انتهى واذ كان ذلك الطلبي غير ما يشتق من لفظ المنع كقولك
 لا تخم نقلك فهو حقيقة وكذا يجوز ابطال النقل بدليل وانما
 نقيضه به ويجوز اطلاق لفظ النقص على الاول واطلاق
 لفظ المعارضة على الثاني مجازين كما اشار اليه بعض
 الشارحين ويجاب عن الكل بانبات النقل باحضار الكتاب
 مشدود ويجاب عن الاخرين بمنع مقدمات دليلها كلاً او بعضاً
 وينقص دليلها واما المنقول اذ كان قولاً فالتاقل ان لم
 يلزم صحته فلا يتوجه عليه الموازنة بوجه وانما ان كانت
 تصديقاً او تعريفاً او تقييماً واما اذا التزم صحته بان
 يستدل من عند نفسه من التصديق في يتوجه عليه ما يتوجه
 على المحلل من المنع والنقص والمعارضة او قال بعد كقول هذا
 للمنقول صحيح سواء كان المنقول حينئذ تعريفاً او تقييماً
 في يتوجه على المنقول ما يتوجه عليه اذ اوضح انه غير متقول
 واما قلت ان عند نفسه لانفسه لانه اذا كان الدليل من
 تمة المنقول فلا يتوجه عليه ايضاً موازنة بوجه الا اذا التزم

قوله يجوز ان يقال المراد ان المراد من الدليل
 في تعريف المنع الدليل المطلوب وهو يشتمل على
 المركب والقول وما ليس من جنس القول
 كالعامة لانه الدليل المنطوق وهو ما تركب من
 منقول

وهو عاصم في شرح
 للإدراك العقلية
 منجزة

قوله الا اذا التزم صحته هذا الدليل كذا قال
 الشارح الخفف دليل الالتزام المذكور
 بان يقول هذا الدليل صحيح او بان يستدل
 على كل واحد من مقدمتيه منمنجزة

صحة

صحة هذا الدليل في يتوجه عليه الوظائف الثلاثة المذكورة
 واذ لا يمكن المنقول تصديقاً ولا تعريفاً ولا تقييماً بل انشاء
 او مركباً ناقصاً لا يتضمن التصديق او مفرداً فلا يتوجه عليه
 الموازنة ولا يتصور من الناقل التزام صحة وان كان ما تكلم به
 عين نقل فهو اما تعريف او تقييماً وقد سبق بهما واما انشاء او
 مركب غير تام لا يتضمن تصديقاً او مفرداً فلا يتعلق بشئ منها
 موازنة واما تصديق وذلك التصديق اما دعوى مجردة
 عن دليل او دعوى مقرونة بالدليل والاول يجوز طلب
 الدليل عليه وذلك لطلب اذ كان بما يشتق من لفظ المنع
 فهو مجاز ان ليس المدعى مقدمة من دليل حتى اذ وقعت مقدمة
 من دليل فهو ليس بمجاز وان كان ذلك الطلبي غير ما يشتق من
 لفظ المنع فهو حقيقة وكذا يجوز ابطاله بدليل وانبات نقيضه
 ويجوز لفظ النقص على الاول واطلاق لفظ المعارضة على
 الثاني مجازين كما اشار اليه بعض الشارحين ويجاب عن الكل
 بانبات المدعى بدليل ويجاب ايضاً عن الاخرين بمنع مقدمات
 دليلها كلاً او بعضاً وينقص دليلها ان قلت اذ كان استعمال
 لفظ المنع ولفظ النقص ولفظ المعارضة كلها في النقل ولما
 مجازاً كما ذكر هنا فلم يقتصر بيان في بعض المسائل بل لفظ المنع
 حيث قيل فيها ولا يمنع النقل والمدعى الا مجازاً قلت فاعتذر

اي لا يستعمل لفظ المنع بهما وكذا
 فشره ابو الفتح

عنه بعض كشافين بان استعمال لفظ التفضيل والمعادضة
 في النقل والمدعي غير شائع ولذا لم يتعرض لبيان استعمالهما
 فيما ليس بحقيقة بل مجاز مجتزأ استعمال لفظ المنع فيما فاته
 شائع ومثالي وهو مذكور في الدليل لا يتوجه عليه طلب
 الدليل سواء كان بما يشق من لفظ المنع او لا اذا اريد طلب
 الدليل على شيء من مقدمات دليلها في يكون طلب الدليل عليها
 مجازا في النسبة باللفظ كان ان قلت الامر كذلك اذ كان النقل
 مقرونا بالتفصيل فلم ينضد في سلك البيان قلت لما شئت تفصيل
 قد سكتوا عن بيانه فائدة المعلن من ينصيفه لاثبات الحكم
 بالدليل كذا قاله كشاف المسعود وهو شعر بان التعليل والاول
 متراد فان معناها تبين علة الشيء والمراد من علة ههنا ما هو
 واسطة لحصول التصديق المطلوب فبعد البرهان الا في
 والى كما حققته ذلك كشاف وقيل ان الاستدلال من علة
 على المعلول قد يخص باسم التعليل والعكس هو استدلال هذا
 والذي يتوجه حقيقة على الدعوى المقرونة بالدليل ثلث
 وظائف منع مقدمات دليلها كلاً او بعضاً ونقض دليلها و
 معارضة وتقريرها باجماً اذا استدل احد على مطلوبه فحق
 الحضم اما ان يكون بحسب الظن في الدليل او في المدعي واما قلنا
 بحسب الظن فان القدر في الدليل يرجع الى القدر في المدعي

قوله هو الماوى في شرح الارضية نقله
 من مقدمات البرهانية مستطاع

قوله يرجع الى القدر في المدعي لان الدليل اذا
 لم يثبت يكون المدعي غير ثابت وقول
 بالتعكس لان ثبوت الدعوى يستلزم عدم
 ثبوت الدليل لان الدعوى لازم وانقضاء
 اللازم يستلزم انقضاء الملزوم مستطاع

وبالعكس

وبالعكس والاول اما ان يكون يمنع مقدمة من مقدمات الدليل
 على التعيين فذلك يسمى منعاً ومناقضة ونقضاً تفضيلاً ولا
 يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يفتوى به المنع فذلك
 المذكور يسمى سند المنع ويسمى المنع المقارن به منعاً مع السند
 ويسمى المنع الغير المقارن به منعاً مجزئاً او قد يكون المنوع كل واحد
 من مقدمات الدليل على التعيين وذلك مناقضات لمناقضة
 كما خرج به في الحاشية الارضية واما ان يكون يمنع مقدمة
 لا يعينها بمعنى طلب الدليل عليها وهو مكابرة غير مسموعة ان ليس
 في وسع المعلن اثبات غير المعين كما نقله ابو الفتح من بعض
 او رد عليه نظرياته يمكن ان يثبت المعلن مقدمة معينة
 فان قال السائل ليس المنوع عندنا بهذه بل المقدمة الاخرى في
 يجب للمعلن اثبات تلك المقدمة الاخرى واما ان يكون يابطال
 مقدمة معينة وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو
 مكابرة غير مسموعة وان ذكر معه دليل فذلك الابطال مع الدليل
 عليه ان كان بعد اقامة المعلن دليله على تلك المقدمة فهو يسمى
 معارضة في المقدمة ومناقضة على طريق المعارضة وان كان
 قبل اقامة المعلن دليله عليها وهو الغضب الغير المسموع عند
 المحققين وفيه كلام يسمى ان شاء الله تعالى وان يكون يابطال
 مقدمة غير معينة وطريق تعبيره ان يقال ليس دليلك بجميع

مقدماته صحيحة وهذا رفع الإيجاب الكلي ومعناه ان في بعض مقدماته
خللا وهذا يحتاج الى دليل فان لم يذكر معه دليل فهو مكابرة غير
مسموعة وان ذكر معه دليل فذلك الابطال مع الدليل يستلزم
نقصا اجماليا ويستلزم ايضا نقضا بدو ان يعيد لفظ الجحيم
ويستلزم دليلا شاهدا وشاهدا على نوعين احدهما ان يقال
دليلك هذا جار في مادة اخرى مع تخلف الحكم عنه وكل
دليل هذا شانه فهو باطل والاخر ان يقال دليل هذا مستلزم
لفساد مثل الدور والبس وكل تعريف هذا شانه فهو باطل
واما ان يكون يمنع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة
غير مسموعة عند المتأخرين كما اشار اليه الشارح الحنفى في البس
في وسع الملل اثبات مجموع الدليل من حيث هو المجموع اذا الدليل لا ينفك
الاقتضية واحدة واورد عليه ابو الفتح نظرا بانه يجوز ان يقيم
المعلل دليل واحد على صحة جميع مقدماته او يقيم على كل مقدمة
منها دليلا على احدى ثم يستدل بصحة كل واحد منها على صحة مجموع
يقول الفقير لم يظهر لنا اقامة دليل واحد على صحة جميع مقدماته
ان قلت ما الفرق بين منع مجموع الدليل وبين منع كل واحد من
مقدماته على التعيين قلت المطلوب في الاول اثبات مجموع
من حيث المجموع وذلك غير ممكن بحسب اللفظ والمطلوب في الثاني
اثبات كل واحد واحد وهو ممكن قال بعض المحققين ما ملخصه ان

قول يمنع الدليل والمراد
بالدليل ما يعم القصة او قد
يكون بطلانها بغيره

منع المجموع

منع المجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه يحتمل معنيين احدهما منع
ثبوت نفس الدليل وتحققه في نفس الامر كما استدلل المعلل
بنص غير ثابت كان قال مثله هذا الامر كذا القوله عليه مضبوطة وتلك
ومنع السائل ثبوت اي كون كذا على مضبوطة وتلك قائله و
الثاني في منع صحة الدليل وهذا مكابرة بخلاف الاول لان
مرجعه منع النقل وهو صحيح بخلاف واما ان يكون بابطال مجموع
الدليل بمعنى ابطال جميع مقدماته وطريق تغييره هو ما سبق
في ابطال مقدمة غير معينة لانه رفع الإيجاب الكلي بتحقيق
فيما يصدق فيه السلب الكلي كما يتحقق فيما يصدق فيه السلب
الجوئي وبيان ذلك في تفصيل بقا شرح شمسية وباقي الكلام
هو عين ما سبق في ابطال مقدمة غير معينة ان قلت قد صرح
حوا بابطال مجموع الدليل من حيث هو المجموع راجع الى ابطال مقدمة
لا بعينها ولم يصرحوا برجوعه الى ابطال كل واحد من مقدماته
قلت لعلمهم لم يصرحوا به لشذوذه اذ الغالب في الادلة
الفاصلة ان يكون منشأ الفساد بعض مقدماتها والثاني
ان يكون قدح الخصم في المدعى المدلل من غير تعرض للدليل
اما ان يكون يمنع المدعى بمعنى طلب الدليل عليه وهو مكابرة
لا يلتفت اليه كذا في التلويح وذلك لان المدعى مدلل فلو
وجه لطلب الدليل عليه يقول الفقير هذا اذا اراد المانع

النسبة الحقيقية وإنما إذا أراد من منع المدعى منع مقدمة من
 دليله فهو ليس بمكابر كما يفهم من كلامهم والفقير هنا نظر و
 وهو أن منع المدعى وإن أريد به منع مقدمة من دليله لكن
 تلك المقدمة غير معينة عند تلك الازدادة فهو راجع إلى
 منع مقدمة غير معينة وهو مكابر كما سبق ولعل الصواب
 أنه ليس بمكابر لما ذكره أبو الفتح ولو وقع في كلام المحققين
 حيث يقصرون على قولهم بعد تقرير الدليل وفيه نظر وإنما
 أن يكون بإدعاءه نفي ذلك المدعى فهذا إن خلاص دليل
 دال على النقيض فهو مكابر غير مسموعة وإن كان مع دليل
 دال فهو ليس بمعارضه وتقريرها أن يقال دليلك وإن دل
 على ما ادعيت لكن عندنا ما ينفيه أي ينفي ما ادعيت وهذا
 قد يستعمل أيضاً معارضة في الحكم وذلك بتميز عن المعارضة
 في المقدمة وقد سبق ذكرها وسيجيء تفصيل تلك الوقفا
 التثنية **باب الأول** في منع مقدمة الدليل وهي ثابتة كما
 عرفت جزء الدليل وشرطه انتاجه وتقريره فهنا مقالاً
المقالة الأولى في السند قال أبو الفتح المشهور مساوات
 السند للمنع إنما تقبیره بالقياس إلى نفيض المقدمة الممنوعة
 بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص
 انتهى أراد أن قولهم هذا السند مساو للمنع مجاز في النسبة

والمراد أنه

والمراد أنه مساو لنقيض المقدمة الممنوعة لملا سببه بين
 المنع وبين تلك المساوات إذا المنع كانه مكان لها وأراد بالمعنى
 المشهورة في النسبة بين القضايا النسبة بحسب التحقيق وإنما
 كان معنى السند ما ينوي به المنع يزعم المانع انفساط
 المساوي لنفيض المقدمة الممنوعة وإلى الاختصاص مطلقاً
 وإلى الأعم منه مطلقاً وإلى الاختصاص من وجه والأعم من
 وجه مع أن ما يتقوى به المنع في الواقع هو المساوي له و
 الاختصاص منه مطلقاً ليس الأول الأخير أن يتقوى بهما المنع
 يزعم المانع بمعنى أن المانع لا يأتى بشئ منهما إلا يزعم مساواة
 لنقيض الممنوع أو يزعم خصوصته مطلقاً منه مثال هذه الوقفا
 إذا قال المانع لا نعم أنه ليس بحيوان لم لا يجوز أن يكون ثامياً متحرراً
 بالارادة فالسند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة وهو أنه
 حيوان وإن قال لم لا يجوز أن يكون متجرباً بالفعل فهو اختصاص
 مطلقاً وإن قال لم لا يجوز أن يكون جسمياً فهو أعم مطلقاً وإن
 قال لم لا يجوز أن يكون أبيض فهو اختصاص من وجه وأعم من وجه
 أن قلت يجوز أن يكون ما يتقوى المنع يزعم المانع مباحين في
 الواقع لنقيض الممنوع كان يقول المانع في المثال المذكور لم
 لا يجوز أن يكون حجر فالنقيض ليس بمحاصر قلت إيجابه بأن
 المحصر استقرأني وتحقيق وقوع المباحين في كلام المناظرين غير

قوله ولمراد الوأوجالية
 وقوله بملا سببه متعلق بجاز
 منته

كذا صرح به في بعض التعليقات
 عن حاشية شافعيين
 منته

قوله اختصاص أعم يعني اختصاص مطلقاً من غير
 الممنوع أو أعم مطلقاً منه أو اختصاص من
 وجه وأعم من وجه منه فالإختصاص
 يمنع الجواب فقط وفي تلك الصور كان ثمة
 يكون النسبة بين السند الآخر والسند
 المذكور عين النسبة بين السند الآخر
 بين نقيض الممنوع لأن الاختصاص والأعم
 من المساوي للنقيض اختصاصاً وأعم
 من ذلك الشئ فإنه قبل القطع
 مستقيم

قوله لأن الاختصاص الحكم أن الفرض اختصاص
 من الحيوان الذي هو أعم من الإنسان مع
 أن الفرض ليس اختصاصاً من الإنسان بل مباحين
 منته

معلوم فصل اعلان في صورة التمسك المساوي يمكن ان يوجد
 لمنع سند اخر اخضع او اعم وهو ظاهر وكذا يمكن ان يوجد له سند
 اخر مساو ونقيض المنوع مثله لكن لا يجوز ذلك السند الاخر الا
 مساويا للسند المذكور ايضا لان المساوي الشيء مساو لذلك الشيء
 وفي صورة التمسك من مطلقا يمكن ان يوجد لمنع سند اخر
 مساو ونقيض المنوع او اعم منه مطلقا او من وجه وكذا ان
 يوجد له سند اخر اخضع مطلقا مثله لكن لا يلزم ان يكون
 ذلك السند اخضع مطلقا من السند المذكور بل يجوز ان يكون
 السند اخضع مطلقا من السند المذكور بل يجوز ان يكون مبيئا
 له لان الاخضع من اعم من شيء لا يلزم ان يكون الاخضع من
 ذلك الشيء بل يجوز ان يكون مبيئا له وبالجملة ان السندين
 اللذين كل واحد منهما اخضع مطلقا من نقيض المقدمة الممنوعة
 لا يشترط يوجد بينهما شيء معين من النسب الرابع فاذا قلنا
 لمنع انه لا يجوز ان يكون ناطقا وقت ايضا لا يجوز
 ان يكون ضاحكا فكلاهما اخضع مطلقا من نقيض المنوع وهما
 متساويان فاذا قلنا يد السند الاخضع مطلقا المذكور سابقا
 قبيل هذا الفصل لا يجوز ان يكون مباحدا فهو ايضا اخضع مطلقا
 لكنه مبيئا للمذكور واذا قلنا لا يجوز ان يكون ضاحكا بالقوة
 فهو ايضا اخضع مطلقا لكنه اعم مطلقا من المذكور واذا قلنا

قوله المذكور سابقا وهو قولنا
 لا يجوز ان يكون متبعيا بالفعل
 منسوبة

لا يجوز

لا يجوز ان يكون ضاحكا بالفعل فهو كما انه اخضع مطلقا من
 نقيض المنوع اخضع مطلقا ايضا من السند المذكور واذا قلنا
 لا يجوز ان يكون كاتبا بالفعل فهو ايضا اخضع مطلقا من نقيض
 المنوع لكنه اخضع من وجه واعم وجه من السند المذكور
 فاقاله البعض المحشين معنى مساوات السند لمنع ان يكون
 سند اخر ومعنى اخصيته ان يكون لمنع سند اخر غير هذا السند
 فيه خفاء ولعل معنى الاول ان لا يكون لمنع سند اخر مثله
 مبيئا له اي للسند المذكور ولعل معنى الثاني ان يكون لمنع
 سند اخر اخضع مثله مبيئا له اي للسند المذكور وبالجملة ان
 وجود السند الاخر المبيئا للسند المذكور كون السند المذكور
 اخضع مطلقا من المنوع وقال ذلك المحشد ايضا ومعنى اعميته
 السند ان يجتمع السند منع المنوع وعدمه اراد من المنوع نقيض
 المنوع ومن عدمه عين واراد من اعميته السند اعميته من
 نقيض المنوع مطلقا او من وجه فنقول اذا كان اعم مطلقا
 منه فهو على قسمين القسم الاول ان يكون اعم من وجه من
 عين المنوع كما سبق في مثال السند اعم مطلقا وهذا القسم
 هو غالب في السند اعم مطلقا من نقيض المنوع والقسم الثاني
 ان يكون اعم مطلقا من عين المنوع ايضا كما اذا قال المانع لان
 انه ليس بجواب لا يجوز ان يكون ما يمكن ان يحجب عنه فهذا

قوله المذكور سابقا وهو قولنا
 لا يجوز ان يكون متبعيا بالفعل
 منسوبة
 قوله المذكور سابقا وهو قولنا
 لا يجوز ان يكون متبعيا بالفعل
 منسوبة

السند كما انه اعم مطلقاً من نقيض المنوع وهو انه حيوان كذلك
 اعم مطلقاً عنه ايضاً لان قولنا انه ليس بحيوان ان موضوعه
 اما موجود واما معدوم لعدم اقتضاء السالبة وجود الموضوع
 وكل منهما يمكن ان يخبر عنه النية اذ المعدوم يمكن ان يخبر عنه
 كالموجود او كما تحقق عين المنوع تحقق سند المذكور وبدون
 العكس الكلي والسند المذكور يتحقق مع نقيض المنوع ولا
 يتحقق عين المنوع اذا كان اعم من وجه من نقيض المنوع
 فهو على قسمين ايضاً القسم الاول ان يكون اعم من وجه
 من عين المنوع ايضاً كما سبق في مثال سند لا اعم من وجه
 والقسم الثاني ان يكون اعم مطلقاً من عين المنوع كما اذا
 قلنا هذا الشيء منفسق قال المسائل لا اعم انه حيوان بل لا يجوز
 ان يكون موجوداً فالموجود اعم من وجه من نقيض قولنا انه
 حيوان لانه نقيضه سلب وهو انه ليس بحيوان والسالبة
 لا توجب وجود الموضوع فنقيض المنوع هنا يفارق عن السند
 في المعدوم والسند يفارق عنه في الحيوان ويجتمعان في الخبر
 مثلاً واعم مطلقاً من عين المنوع وهو ظاهر **فصل** مدار كون
 المنع موضعاً مسموعاً خفاء المنوع عند المنافع اذ لو كان المنوع واهياً
 عنده لكان منعه مكابرة غير مسموعة ومعنى كونه واهياً عنده ان
 يسلمه ويجوز فيه بسبب من الاسباب سواء كان جزئياً مطلقاً

قوله كما سبق في مثال سند لا اعم مطلقاً
 فان الحقيقة اعم مطلقاً من الحيوان
 واعم من وجهه واخص من وجهه
 اللاحق ان اللاحق لا يفرق بين
 عنها في الحيوان وافتراق اللاحق بين
 عنها في الحيوان كغير واجتماعهما في المجموع

قوله كما سبق في مثال سند لا اعم من وجه
 فان اللاحق كما انه اعم من وجهه من اللاحق
 وهو اعم من وجهه واهياً من اللاحق
 لتحقيقهما في الخبر اللاحق واللاحق
 اللاحق في الحيوان اللاحق واللاحق
 اللاحق اللاحق منه في الخبر اللاحق

لواقع

للواقع حاصله بالبداهة او بالبرهان او بالتقليد او جهلاً
 مركباً حاصله بالدليل الفاسد او بالتقليد او بفلسط الحسن كما
 قال ابو الفتح وضوع المقدمة المنوعة يعني وضوعها عند المنافع
 لا يستلزم صدقها في الواقع كما في الجهليان واخطوط الحسن انما
 قيد الخفاء والوضوع بكونها عند المنافع مع المنافع مع ان القيد
 المذكور لم يوجد في الكتب المشهورة اذ قد وصف ابو الفتح خفاء
 المقدمة المنوعة في هذا الباب يكون بناء المنع عليه وضع المنافع
 انما يفتي على خفاء المنوع عنده كما لا يخفى فاذا قال احد العالم
 حدثت منع المؤمن مكابرة غير مسموعة لانه واضح عنده بخبره
 بالبرهان او بالتقليد جزئياً مطابقتاً للواقع واما اذا منعه
 الفيلسوف فتنعه له مسموع فيجب على المعلل دفعه واذا قال احد العالم
 قديم منع الفيلسوف له مكابرة غير مسموعة لانه واضح عنده بخبره
 به الدليل الفاسد او بالتقليد وان كان جزئياً جهلاً مركباً
 غير مطابق للواقع واما اذا منعه المؤمن فتنعه له مسموع
 فيجب على المعلل دفعه وان كان دفعه بشئ من المغالطات و
 الا يلزم الاتهام واذا راي زيد شيخاً هو فرس في الواقع لكنه
 جزم بسبب غلط حسنه يانه يقر فان قال احد مشير الى
 ذلك الشيخ هذا بقر منع زيد له مكابرة غير مسموعة لانه
 واضح عنده لجزئه به بسبب غلط حسنه وان كان جزئياً جهلاً

مركباً واذا علمت هذا فاعلم ان بين نقيض المنوع وبين خفاء
المنوع عند المانع عموماً وخصوصاً من وجه بحسب التحقيق في
الواقع كما قال ابو الفتح اذ يتحققان عند منوع واحد كمنع المؤمن
قدم العالم وقد يتحقق نقيض المنوع بدون خفاء عند المانع
كما اذا منع الفيلسوف قدم العالم كما اذا منع زيد كون شئ
يقرا وقد يتحقق خفاء المنوع عند المانع بدون نقيض كما اذا منع
الفيلسوف قدم من العالم **فصل** اعلم ان النسب الرابع كما
تعتبر بين مستند وبين نقيض المنوع وهو المشهور بين المتأخرين
وقد سبق بيان ذلك قد تعتبر بين مستند وبين خفاء المنوع
كما قال ابو الفتح وربما يقال ان المساوات وسائر النسب بين
المستند والمنوع يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المنوعة لا
بشيء المنوع عليه انتهى مثلاً اذا منع استسائل مقدمة واستند
بقوله كيف وهي عند غير بيئته اي غير واضحة فهذا المستند
مساو لخفاء المنوع عند المانع بمعنى كما يتحقق في الواقع خفاء
عند تحقق فيه كونه غير واقع عند مع العكس الكلي واذا
استند بقوله كيف وهي غير ثابتة عند برهان او بقوله كيف
وهي غير ثابتة عند دليل فكل واحد من هذين المستندين
اعتم مطلقاً من خفاء المنوع عند المانع كلاً يتحقق في الواقع
خفاء المنوع عند تحقق فيه كونه غير ثابتة عند برهان

قوله
اعلم ان النسب الرابع
بين مستند وبين خفاء
منتهى

قوله لما قال ابو الفتح وربما يقال ونقد نقله
قال وفيه ان المستند من دليل
المستند ثبات وخفاء المقدمة من قبل
النسب واثبات واعتبار النسبة بينهما
على ما ينبغي الا ان يرجع خفاء المقدمة
الى القضية كما لا ينبغي انتهى اقول بل ينبغي
ان يستند الى التصور الذي لا يقتضي
القبض بل اكثر الاسانيد كذا فيقول
لجواز ان يكون كذا منتهى

وكونه غير ثابتة عند دليل بدون العكس الكلي اذ يجوز ان
يكون المنوع غير ثابت عند المانع برهان وغير ثابت عند
دليل ويكون واضحاً عند المجتهد به بسبب تمكيد مثلاً والفرق
بين هذين المستندين بالعموم والخصوص المطلق الا ان كل ما هو
غير ثابت عند المانع دليل فهو غير ثابت عند برهان او ثبات
دليل اعتم مطلقاً من برهان البرهان اذ اراد ان يراد كذا دليل
الفاصل اثبات ايضاً ونفي الاعتم يستلزم نفي الاختصاص
وليس كل ما هو غير مبرهن عند غير مثبت عند دليل
لان البرهان هو الدليل القطعي انتفاء مطلق الدليل نعم
ان المستند الاول منهما اعتم مطلقاً من نقيض المنوع والمستند
الثاني منهما اعتم من وجه واختصاص من وجه من نقيض المنوع
فدبر واذا استند بقوله كيف وقد ثبت عند خلافها
برهان او بقوله كيف واما متردد فيها فكل من هذين المستندين
اختصاص مطلقاً من خفاء المنوع عند المانع اذ اكمل تحقق ثبوت
خلاف المنوع عند المانع وتحقق ترده فيه ثبت خفاء المنوع
عند بدون العكس الكلي لان خفاءه عند يمكن ان يكون ثبوت
خلافه عند فقط وان يكون ترده فقط وهو ظاهر بل
لا يمكن اجتماع دينك مستندين في منع واحد لبيانها والمستند
الاول منهما كما انه اختصاص مطلقاً من خفاء المنوع اختصاص مطلقاً

من خفاء المنوع اخص مطلقاً من نقيض المنوع ايضاً بخلاف سند
الثاني فانه اعتم من وجه واخص من وجه من خفاء المنوع واذا
استدل بقوله كيف وط احو فبما لا يتصور هذا الاستداع من
وجه واخص من وجه من خفاء المنوع لانها قد يتحققان في منع واحد
كما اذا كان المانع متردداً في المنوع وقد يتحقق الخفاء عنده بذكر
السند كما اذا كان المانع جازماً بخلاف المنوع كالمؤمن المانع
لقد علم العالم وقد يتحقق سند بدون الخفاء عند المانع كما اذا
كان المانع جازماً بالمنوع ومنعه مكابرة كالفلسفي المانع لعدم
العالم وكما اذا استدل بقوله وكيف لم تثبت هي عندك ببرهان
فهذا السند اعتم من وجه واخص من وجه من خفاء المنوع
عند المانع ومادة الاجتماع والافتراق ظاهرة وسند الاول
اعتم من وجه واخص من وجه من نقيض المنوع ايضاً والسند
الثاني اعتم مطلقاً من نقيض المنوع اذا كمل تحقق نقيض المنوع
والواقع تحقق عدم ثبوت المنوع عند المعلل ببرهان بدون
العكس الكلي ثم ان كل سند مساو لنقيض المقدمة المنوعة
فهو اعتم من وجه واخص من وجه من خفاء النسبة اذ بين
نقيضها وخفاءها عموم من وجه كما عرفت فللسند الذي هو
اعتم من وجه واخص من وجه من الخفاء ثلث احتمالات قد ير
وقد يتم بيان النسب الاربع واذا استدل بقوله كيف وهي

واحدة عندي وهذا السند مساو لخفاء المنوع ثم اذا
استدل المساوي لخفاء المنوع او اخص من خفاء مطلقاً
تؤيد ان المنوع لان كلاهما يوضح المنوع اعتم من وجه من وجهه لان
مدار كونه موجباً لخفاء المنوع عند المانع كما سبق بيانه كما يؤيد السند
المساوي لنقيض المنوع واخص من نقيضه مطلقاً **فصل**
اعلم انه اذا ثبت ان بين الخفاء المقدمة المنوعة وبين نقيضها
عموماً وخصوصاً من وجه فبين سند المساوي لخفاءها
بين نقيضها عموم وخصوص من وجه ايضاً البتة وذلك ظاهر
وسند اخص مطلقاً من خفاءها لان يكون مساوياً لنقيضها
وذلك ظاهر ايضاً بل قد يكون اخص مطلقاً من نقيضها ايضاً و
قد يكون اعتم من وجه واخص من وجه من نقيضها كما عرفت في
سندين الاحصيين من خفاء المنوع والسند الاعتم مطلقاً
من خفاءها لا يكون مساوياً لنقيضها بل قد يكون اعتم مطلقاً من
نقيضها ايضاً وقد يكون اعتم من وجه واخص من وجه من
نقيضها كما عرفت وبالجملة ان السند المؤيد للمنوع في الواقع
ليس الا السند المساوي لنقيض المقدمة المنوعة او خفاءها
عند المانع والسند الاخص مطلقاً من احواء قد صرح بات
الواجب على المعلل عند منع المسائل مقدمة دليله ان يثبت
تلك المقدمة اولا بواسطة ابطال السند وقد بينوا ان السند

تجوز من ابطال بعض الاسانيد المروية
استند الذي يكون اعم مطلقا من مقتضى
المقدمة المنوعة كما انه اعم مقتضى
من خفاء هذا وجبه التذبر من

المؤيد للمنع لا يلزم من ابطاله اثبات المقدمة المنوعة الا اذا
كان مساويا لنقيضها واتفاقنا بالمؤيد لان الاستدلال اعم
مطلقا من نقيضها يلزم من ابطاله اثباتها ايضا فيلزم من
ابطال بعض الاسانيد التي هي اعم مطلقا من خفاء المقدمة
المنوعة اثباتها تدبر ويسا في بيانه انشاء الله تعالى كما قاله
ابن قتيبة ودرست ان دفع ذلك الاستدلال يعني استند المساوي
لخفاء المقدمة المنوعة او اعم مطلقا من خفاءها يدل ثبوت
المقدمة المنوعة كدفع استند المساوي لنقيض المقدمة المنوعة
والاعم منه مطلقا انتهى يجب منه اذا ابطال استند المساوي
لخفاءها او اعم مطلقا منه يستلزم وضوح المقدمة
المنوعة عند المانع ولا يلزم من وضوحها عند ثبوتها في
الواقع كما في الجهليات واغلاط الحسن كما سبق نقله منه
ولا تغفل من ان الاستدلال اعم مطلقا من خفاء المقدمة المنوعة
وقد يكون اعم مطلقا ايضا من نقيض المنوع فابطاله يدل
على ثبوت المقدمة المنوعة الا ان يقال مراد ابن قتيبة من ثبوت
المقدمة المنوعة هنا عند المانع وهو اعم من ثبوتها في الواقع
ويجوز ان يكون مراد القوم بقوله ان الواجب على المحلل عند
منع السائل اثبات المقدمة المنوعة ان الواجب عليه ايراد
دليل يدل على اثبات المقدمة المنوعة اعم من ان يدل على

ثبوتها

ثبوتها في الواقع او يدل على ثبوتها عند المانع لكن هذا التوجيه غير
مناسب يقول ابن قتيبة كدفع استند المساوي الخ اقلت ما هذا
التقويل والاهتمام في التوضيح والزكي مستغن والعادل تكفيه
الاشارة قلت مراتب الناس متفاوتة ومن استغنى عن هذا
التوضيح وامثاله فعليه الاكتفاء بالمفصلات المؤخرة **المقالة**
الثانية في المنع جزء الدليل على الصغرى والكبرى في القياس
الاستقرائي والشرطية والاستثناء في القياس الاستثنائي
ويشترط في منعه ان يكون يديها اوليا او قضيتها قياسها
معها او مسلما عند المانع اذ منع اراشئ مكابرة كما سبق في
المقدمة قال بعض المحققين مخروق الخبريات والجدسيات
والمتواترات ان يجوز منعها بناء على عدم كونها حجة على
الغير الا عند الاشتراك انتهى يعني عند اشتراك هذه الامور
عامة الناس اذ منعها مكابرة غير مسموعة كذا قاله محققه
اخر يقول الفقير وكذا الحسيات والوجدانيات يجوز منعها
عند الاشتراك الحسن والوجدان بين عامة الناس ان قلت
اليس يكفي في كون المنع مكابرة اشتراك هذه الامور بين المحلل
والسائل قلت نعم لكن ذكر الاشتراك بين عامة الناس لثلاثة
يتمكن السائل من المنع باخفاء حاله الذي هو حصول هذه
الامور له من التجربة والحدس وغيرها وعند شيوع هذه

الامور فيجب على العقل ان المانع مكابرة يمنع ما يتحقق عند
المقالة الثالثة في منع شيء من شرائط انتاج الدليل ومعناه
 منع اشمال الدليل على شرائط الانتاج كالحايب الصغرى وكلية
 الكبرى في الشكل الاول وكتكرار الحد الاوسط في جميع الاشكال
 وكلية الكبرى احراز عن كونها جزئية وطبيعية عن كونها
 شخصية لما قال السيد الشريف في حاشيته شرح الشمية ان
 الشخصية قد تقوم في اللفظ مقام الكلية فتنب في كبرى كل
 الاول نحو هذا زيد حيوان انتهى قيل انما قال في الاطلاق
 المعنى في الحقيقة هذا مسمى زيد وهو معنى كلي ويكون الشرطية
 في القياس الاستثنائي موجبة وكلية احدها المقدمتين فيه
 وتفصيل شرائط في كتب المنطق وتصوير منع اشمال الدليل
 على شرائط الانتاج كما اشير اليه في التلويح عند بيان المانع
 ان يقول السائل لانهم تحقق شرائط الانتاج هذا الدليل كيق
 وصغراه سالبة وكبراه جزئية او طبيعية الى غير ذلك لكن
 اغلبا ذكر من شرائط الانتاج شرط لا طراد الانتاج لانفسه
 اذا اعتبر عند الميزانين الامور الكلية كما صرح به البعض
 فينتج الدليل في بعض المواد مع انتفاء الشرط كما قال ذلك
 في انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول في كلية الانتاج لان
 الانتاج بين قولنا انسان حيوان ناطق والحيوان الناطق

كلا

كلى انتهى فلعل ان يتفكر في دليله عند منع السائل اشماله
 على شرائط انتاجه فان منع انتاجه بدون ذلك الشرط كما في
 المثال المذكور يدفع المنع باثبات انتاجه بدون ذلك الشرط
 بدليل او تنبيه ولعل مرجع هذا الدفع اثبات المقدمة الممنوعة
 وهي اشمال دليله على شرائط انتاجه لان ذلك كشرط المنسحق
 اذ لا يمكن من جملة انتاج دليله يثبت اشمال دليله على شرائط
 انتاجه وانما قلنا اغلبا ما ذكر لان بعض ما ذكر من شرائط الانتاج
 شرط لنفس الانتاج كتكرار الحد الاوسط وقد يتوهم عدم تكرار
 وهو مكرر ومن جملة ذلك خذ والقييد الذي في محمول الصغرى
 عن موضوع الكبرى في الشكل الاول نحو هذا الحيوان ناطق وكل حيوان
 متنفس لان مدار الانتاج انه راجع الى صغرى تحت الاوسط و
 اندراج الاوسط الاكبر ليلزم اندراج الاوصغرى تحت الاكبر والقييد
 مندرج تحت المطلق فيتم ما ذكر من الاندراجات لكن لا يندرج
 المطلق تحت المقيّد فاذا زيد في موضوع الكبرى قيد لا يمكن في
 محمول الصغرى في الشكل الاول انتهى التكرار نحو هذا الحيوان وكل
 حيوان ناطق فهو انسان وقد يتوهم تقييد موضوع الكبرى لتبادر
 ذلك من ظاهر العبارة مع ان ذلك القيد متعلق بالحكومة فيها
 كما قال القبط لانها تابعان لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدونه
 المنبوع ثم قال الحاشية في الكبرى ليست قيد الاوسط بل الحكم فيها

قول لانها تابعان اي التقييد
 والاولى ان تابعا ان لمطابقه
 منقطع

قوله كما اشار اليه المفتي اي عند قول
المفسر الخ في بدل على ان الكلام صفة
ثابتة لله تعالى

فهو انسان فهو ممنوعة وان كانت وكل متحرك بالوراثة فهو حيوان
فالتقريب ممنوع كما اشار اليه ابو الفتح وظن ان اغلب ما وقع من
الخطا في امثال هذا المقام منع التقريب فقط بناء على تقرير الكبرى
المقابلة وقدر رد السائل في الصغرى اي بين احتماليها فيمنعها
على وجه وينع الكبرى على وجه اخر وهذا انما يكون اذ الزعم منع
فقط على وجه وينع الكبرى فقط على وجه اخر كان يقول المعلن
مشيرا الى فرس مثله هذا الانسان لانه حيوان وكل حيوان انسان
فيقول السائل ان اردت انه حيوان ناطق فالصغرى ممنوعة و
ان اردت انه حيوان مطلقا فالكبرى ممنوعة وذلك لان الحد
الوسط في الصغرى على اي وجه كان حمل فهو كذلك يحمل عليه
في الكبرى وقد يلزم منع احد المقدمتين على احتمال الصغرى
ويلزم منعهما معا على احتماليها الاخر كان يقول المعلن مشيرا الى الفرق
هذا الجسد وكل جسد حجر فيقول السائل ان اردت انه جسم
مطلقا فالكبرى ممنوعة و اردت انه جسم جامد فالصغرى ممنوعة
ولو سلمناها فالكبرى ممنوعة واية الايراد بين قد متها جان وقد
يكون الصغرى فلا نعم الكبرى ممنوعتين معا بل وتردد في احديهما
فيقول السائل لان نعم الصغرى ولو سلم فلا نعم الكبرى وقد جرت العادة
على ذكر ولو سلم فيما منعت المقدمتان معا على وجه واحد
وليت شعري ما احتجج له تقرير تسليم احديهما ويمكن ان يقال

انه اشارة الى ان اثبات احديهما لا ينفع المعلن لان الاخر ايضا
ممنوعة ويكفي بقاء منع احدي المقدمتين في لزوم الفهم وقد
نرى مكتوبا في بعض الورقات ان تقدير التسليم اشارة الى
مكان الجواب عن المنع واعلم ان مورد المنع لا ينحصر في المقدمات
اوردته على المدعى الغير المدلل ايضا وكل ما يجوز منعه يجوز
ابطاله بدليل وكذا اثبات نقيضه به وهما خارجان عن الوسط
الثالث المناقضة والنقض والمعارضة لكن يجوز ان يسمى
الاول نقضا والثاني معارضة مجازين المقالة الخامسة
في بيان الحل والعقب اما الحل في اللغة الفرق بين شيئين
وفي اصطلاح النظار هو مخصوص لكنه ط اظفر بيان منشأ
في كتابه قال بعض الرسل الحل هو تعيين موضع الغلط وهو
كسائر انواع المناقضة و ارد على مقدمة من مقدمات كذا دليل
واما الفرق بينهما هو ان الحل انما يرد على مقدمة مبنية على
الغلط بسبب اشتباه شيء باخر انتهى وقوله تعيين موضع
الغلط خفاء المعنى تعيين منشأ غلط المعلن وغلطه هو
مقدمته الكاذبة كما قال البعض الحل يقصد به ما ذكرته غلط
ومنشأه فهم دامن كذا انتهى والخطاب للمعلن وما ذكره هو
مقدمته وفي قوله واما الفرق بينهما الخ نظر اذ دليل الفرق
بينهما بحسب المورد بل يجب بيان منشأ الغلط حتى لو منع المقد

التي غلط فيها بسبب اشتباه شيء باخر بدون منشأ الغلط فهو
 ليس بحل وقوله مبتدأ على غلط نظر والظان يقال مقدمة غلط
 فيها بسبب قوله بسبب اشتباه شيء باخر نظر اذ لا ينحصر منشأ
 الغلط في ذلك الاشتباه بل قد يكون منشأ الغلط توهيم وقوع
 شيء يتم مقدمة المعلل وقوعه لكن وقوعه غير مسلم فينته
 المانع على ذلك التوهيم فيقول لانهم تلك المقدمة وانما تصح
 لو كان الامر كذلك اي كما فتمته لم لا يجوز ان يكون الامر كذلك
 كما ذكر ابو كفتح في مثال المغالطات التي يمكن ان يستدل بها
 على جميع الاشياء حتى النقيضين وهو ان يقال الشيء الذي هو
 وعدمه مستلزمان للطالب اما ان يكون مودا ومعدوما
 واما كان يلزم ثبوت المطل لا امتناع تخلف اللازم عن الملزم
 وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشيء المذكور معدوما
 وينع الملازمة مستنداً بانها انما تتم اذا كان عدم ذلك
 الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء صفته التي هي كون انتفاءه مستلزماً
 للطالب يعني كما تم المغالطة لم لا يجوز ان يكون عدمه بانتفاء
 ذاته وتلك الصفة معاً او بانتفاء تلك الصفة فقط انتهى
 يعني لا يتم الملازمة على شيء من التقديرين اللذين جواز والمغالطة
 انما جاز بالملازمة لتوهم وقوع التقدير الاول واما الحل
 لو اراد على غلط مبني على اشتباه شيء باخر فكان يقال امكان

العامية الورود معنى
 المغالطات

المكن

المكن ليس معدوماً في الخارج والانتقائي الامكان على تقدير ثبوت
 والثاني بطل منشأ اعادة تلك الملازمة عدم الفرق بين
 امكانه لا قول الامكان له وتوضيح الكلام ان انتفاء الامكان
 هو لازم الثاني لا الاول والمعلل يعلم ان الواقع على تقدير
 كون الامكان صفة عدمية هو الاول لكن يتوهم ان الاول
 عين الثاني لتفسير التميز بينهما وليس كذلك اذ معنى الاول
 كون الامكان ثابتاً في نفس الامر ومعدوماً في الخارج ومعنى
 الثاني كون الامكان منقياً في نفس الامر فيقول استأثر لانهم
 الملازمة وانما يصح لو لم يكن بين امكانه لا ولا امكان له فرق
 فان معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية ومعنى الثاني
 سلب تلك الصفة وهذا المنع من قبيل الحل وهو مطابق لما ذكر
 من بيانه في بعض الرسائل اعلم ان المعلل قد يستدل على غلط
 المبني على اشتباه شيء باخر بعدم الفرق بينهما كما ذكره المسعودي
 في تشكيك الرازي ان الملازمة لو كانت معدومة في الخارج
 يلزم عدم الملازمة على تقدير وجودها وهو باطل لانهما
 لم يكن بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة فرق فيقولنا
 لو كانت معدوماً في الخارج يلزم الحل لكن المقدم وهو عدم الفرق
 بينهما ثابت وبعبارة اخرى لانه ان لم يكن بين الملازمة ولا
 ملازمة فرق والباقي كما ذكر فممنع استثناء عين المقدمة و

يسمى صاحب الحاشية الالوعية هذا المنع حاداً وقررت
بعض منها بان قال اما الحل فهو الفرق بينهما فان قولنا
مدانية لا معناه انه متصفة بصفة عدمية وقولنا لا ملة
معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه انتهى مختصاً يقول
الفقيه في كون هذا المنع يقيناً المنشأ الغلط نظر فالظان
الحل على ثلثة أنحاء لكن لم اعش على تعريف جامع لها ولما رغب
فهو دعوى استاتل فساد مقدمة دليل المعلن مع الاستدلال
على فسادها قبل استدلال المعلن عليها كذا يفهم من كتب هذا
الفن والتمسك بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى فساد
المدعى الغير المدلل مع الاستدلال عليه غصب ايضاً كما اثير
اليه في الحاشية الالوعية وذكر قولهم قبل استدلال المعلن
عليها لاخراج المعادضة في المقدمة عن تعريف الغصب ووجه
تسمية غصباً ان منصب السائل مطالبة الدليل من المعلن
على مدعاه وعلى مقدمة دليله ليظهر حقيقة دعواه ومنصب
المعلن التعليل عليها فاذا ادعى السائل شيئاً واستدل عليه
فقد غصب المعلن والغصب قد يخاطب عن طلب الدليل على الغضب
فيه وقد يكون مسبوقاً بطلب الدليل عليه ولذا ذكرناه في
موقف المنع والثاني هو الذين ادعاسيق الكلام فخرتم في
البيان ومثله المسعود بقوله لانهم ان ارادة محل النزاع

بل هي ليست بمحققه لانه لو تحققت الخ في هذا المذال لوقيل او
لارادة محل النزاع ليست بمحققه لانه لو تحققت الخ في لوقيل
اولارادة محل النزاع ليست بمحققه لانه لو تحققت الخ كان غصباً
ايضاً وهناك مكتته وهي ان ذكر دليل دال على فساد المدعى او
المقدمة بعد طلب الدليل علمها ان خلى عن دعوى فسادها فهو ليس
بغصب بل هو منع مع استناد السند الذي هو ملزم ومنه يفتر
المنوع اذكر بطريق القطع لا بطريق الجواز فهو دليل على ذلك
النقيض قد طويت احدى مقادير كقول السائل لانهم انه
ليس حيوان كيف وهو منتفص فانه مع الكبري المطوية
ينتج انه حيوان وكقوله لانهم ان النهار ليس بوجود كيف
الشمس طالعة فانه مع الماونة المطوية ينتج ان النهار موجود
وقس عليهما امثالهما واما اذا ذكر بطريق الجواز كان يقال لم
لا يجوز ان يكون الشمس طالعة فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية الا
جواز النقيض وجواز النقيض لا يستلزم الحكم بفساد
النقيض فلو قلنا ان اراد دليل دال على فساد المدعى او
المقدمة غصب وان خلى عن دعوى فسادها الزم ان يكون
بعض صور المنع مع السند غصباً واختلف علماء هذا الفن في
ان الغصب مسموعاً موجه فنه من قال انه ليس بمسموع لانه اذا
بتوز الغصب السائل قد يعرض عن الاستدلال على ما وقع

الغضب فيه من دعواه او مقدمة دليلها وبغضب مقدمة
 دليل استاثل الغضب وهكذا يجري المقاصبة من الطرفين
 بعد ان عن اظهار الصواب في مدعى المعلن لان الصواب انما
 يظهر اذا منع الاستاثل واستدل المعلن الى ان يخرج احدهما ثم
 ان من قال انه ليس لمسمع لا يقول بانه مكابرة ان هو نافع في
 اظهار الصواب كما صرح به في التلويح لكنهم اصطحو على عدم سما^{عة}
 سد الباب البعد عن المطلوب والمكابرة هي الوعتر اضرب بالانفع
 في اظهار الصواب ولعل معنى قول صاحب التلويح نافع في اظهار
 الصواب انه نافع فيه اذا لم يقع الغضب من الطرفين بل اشتغلا
 المعلن على اثبات المعضوب فيه في اظهار الصواب ظاهر
 بل هو داخل في اظهار الصواب اذا لا استدلال على فساد
 كلام المعلن اولى من طلب دليل عليه ومنهم من قال انه سمع
 لانه بالناية يستحق الجواب بيانه ان المعلن اذا لم يسمعه
 فلتاثل ان يقول اريد المنع مع الاستدلال بما ذكرته في صورة
 الابطال والاستدلال في يستحق الجواب لان تحرير المراد
 مستفيض في تحرير المباحثات قال صاحب التوضيح ينبغي لمن حكم
 بفساد مقدمة معينة ان يورد اعراضه عليها على سبيل المنع
 لا على سبيل الابطال لئلا يقول الخصم انه غضب فتخرج الى
 العناية انتهى وقال ابو الفتح هذا مبني على اخفاء حال الذين هو

الحكم بالفساد واختيار الطريق الاسلام واعلم ان طريق
 الجواب عن الغضب على تقدير كونه مسماة كاتبيه الشارح الموعود
 ان لا يطعن فيه المعلن بانه غضب وان لا يعترض لدليل الغضب
 قبل اثبات المقدمة المنوعة بان يورد على دليل المناقضة
 لانه لا يارخ من شيء منهما ما يجب على المعلن من اثبات المقدمة
 المنوعة على ان استاثل ان يعرف كلامه بالعناية اي بان يقول
 مرادى المنع بالاستدلال فخرج عن كونه غضباً ويسقط المنع الوارد
 عليه اذا الاستدلال بالمنع بل ثبت تلك المقدمة او لا ثم يعترض
 لدليل الغضب لان دليله بعد ذلك الاثبات ينقلب الى
 المعارضة في المقدمة والالزام في جواز التعرض لدليل الغضب
 بعد ابقاوية الى المعارضة في المقدمة قال في الحاشية الاولى
 بخلاف ما اذا تعرض لدليل الغضب قبل اثبات المقدمة المنوعة
 فانه يخرج من المعلن لانه ليس للمعلن في قانون التوجيه ان يعترض
 لدليل سائل غير معارض اصل انتهى يقول الفقير وقد استثنى
 منه التعرض لدليل المناقضة نقضاً اجمالياً ان يجوز للمعلن ان
 يعترض لدليله وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى قال شاه حسين
 ما ملخصه انه كما يكون ابطال الاستدلال بقبول اذا كان راجعاً الى
 اثبات المقدمة المنوعة كذلك يكون ابطال دليل الغضب مقبولا
 اذا كان ابطاله راجعاً الى اثبات المنوعة وفي هذا المقام بحثنا

البحث الاول قال المسعودي بل يعرض المعلن لدليل الغاصب
 بعد اثبات مقدمته قال في الحاشية الالوانية بيا نال ذلك
 القول ان يعرض واما اذا لم يعرض ولم يلتفت اصله فذلك
 حسن انتهى وفيه نظر لانه قد صرحوا بان دليل الغاصب ينقل
 الى المعارضة في المقدمة بعد اثبات المعلن اياها والمعارضة
 وظيفة من وظائف السائل اذا اورد لها السائل لا بد
 ان يجيب عنه المعلن والا يلزم الاتهام وقال بعض الافاضل
 اقول يجب دفع الاستد الذي هو ملزوم لنفيض المقدمة
 المنوعة اما بالمنع او بالابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستد
 على المقدمة لوجود معارض وهذا بين وان اصطلحوا على عدم
 وجوب دفعه بعد اثبات المقدمة المنوعة انتهى ولعله
 اراد من يستند الذي هو ملزوم لنفيض المقدمة المنوعة ما لم
 يورد على سبيل الجواب بل على سبيل القطع فانه مع ما ينضم
 اليه من المقدمة المطوية دليل ينتج نفيض المقدمة المنوعة
 كما سبق بيانه وبالحيلة ان النظر اصطلحوا على عدم وجوب
 دفع الاستد ودليل الغاصب بعد اثبات المعلن المقدمة
 المنوعة مع ان الدليل العقل يقتضي وجوب دفعه لانه يجب
 على المعلن دفع ما يناقض حقيقة كلامه ليظهر كصوب ودليل
 الغاصب وسند المانع يتايدان حقيقة كلامه وقد اوجب

عما ذكر

عما ذكر بعض الافاضل بان المانع لم يعتبر كون سنده معارضا
 لما يستد كره المعلن من الدليل على المقدمة المنوعة بل انما ذكره
 على قصد تقوية المنع حقيقة المعارضة للسند بدون قصد
 المانع فيكون المعارضة امر لم يقصد السائل اصطلاحا على عدم
 وجوب دفعه يقول الفقير بمثل هذا الجواب يجاب عن منظر
 المذكور ايضا وتقدير الاعتراضين انه يجب دفع دليل الغاصب
 والسند بعد اثبات المقدمة المنوعة لانها معارضان لدليل
 الاثبات وكل ما هو معارض لدليل يجب دفعه والا يلزم ان
 لا يظهر حقيقة مدعى ذلك الدليل وكل ما يجب دفعه فالاعراض
 على عدم وجوب دفعه غير مستحسن في تقرير هذا الجواب عنهما
 انه لا يجب دفعهما لان كونهما معارضين امر لم يقصد السائل
 فهو امر لم يورد له السائل لا يجب دفعه على المعلن يقول الفقير
 هذا الجواب نزاع جدلي يختص به المعلن عن ان يطلب منه دفع
 دليل الغاصب والسند كما ان قولهم بان الغصب غير مسموع
 لاستلزامه الحيط لان البحث نزاع جدلي كما صرح به صاحب
 التلويح فيفيد دفع مؤنة الجواب والاشتغال به كما صرح به في التلويح
 الالوانية فالمعلن ما لم يدفع دليل الغاصب والسند الذي هو
 ملزوم لنفيض المنوع فهو مخم بمسب الحقيقة وان اثبت
 المقدمة المنوعة لانه يبقى مقدمته غير ثابتة وان اصطفا

على ان مجرد اثباتها يدفع الاتهام في جميع صور الاعتراض عليها و
ههنا استثناء اشار اليه ابو الفتح عند قول شارح الحق في دفع -
بالابطال وهو ان الغاصب والمستدل اذا اعتبر بعنايات -
المعدل المنوع كون دليله وسنده معارضا لدليل المعلن على ثبوت
الممنوع بان قال مثلاً دليلك هذا وان دل على ثبوت الممنوع لكن
عندك ما ينفيه اعني ذلك الممنوع وهو دليل الغصب سند المنوع في
يجب على المعلن في اصطلاح النظار دفع دليل الغصب وسنده
المنوع بمنعها او ابطالها كما هو حكم المعارضة **المبحث الثاني**
قد نقض شارح الحق دليل كون استدلال السائل على بطلان
المقدمة غير مسموع بان قال والقول بانه غصب لان المعلن ما
دام معلوماً يكون التعايل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه
وليس للسائل هناك المطالبة ذلك مردود بانه لو لم دل
على ان النقض غصب بل المعارضة ايضاً فما هو جوابكم فهو جوابنا
انتهى ومعنى قوله والقول بانه غصب غير مسموع ومخلص كدليل
انه خلاف وظيفة السائل لان وظيفة ليس الان والمطالبة
وكل ما هو خلاف وظيفة فهو ليس بمسموع ومخلص النقض انه لو لم
لدل على ان النقض غصب غير مسموع بل المعارضة ايضاً يعني انها
جاز في عدم سماعها او المذكر مختلف عنه وبالجملة ان المقصود
بالدليل اثبات عدم السماع لا اثبات صفة الغصبية ومادة

النقض

النقض كون النقض والمعارضة مسموعين لا كونهما غير غصبيين
ويعبر بما ذكرنا ان بعض الاقاصيل نقل كلامه ذلك الشارح ملخصاً
وقال واما ما يقال لو لم ما ذكرنا في عدم اعتبار النقض والمعارضة
فيمكن ان يدفع الحما قال ومخلص ما ذكر من دفع هذا النقض ان يقال
الغصب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض والمعارضة
ضرورة لان السائل ربما لا يعلم خلل دليل المعلن على سبيل
التعيين فيضطر الى النقض والمعارضة فلو لم يعتبر له بما -
اضطر السائل الى قول دليل باطل لعدم تنبيهه على فساد -
مقدمة معينة بخلاف الصورة المذكورة وهي ابطال المقدمة
لانه لا ضرورة يدعو اليها الا يمكن منعها مع السند المأخوذ
من ابطالها وفي كيفية انتفاء النقض المذكورة بهذا الجواب
خفاء لان جواب النقض بالجريان دليل قد يكون بمنع الجريان و
يكون بمنع التخلف وهذا الجواب لا يطلق على شيء منهما ولم يتعارف
في كتب هذا الفن جواب عن النقض بالجريان غيرهما لكن ذكر
في المناشئة الالوانية جواباً اخر عن النقض بالجريان وهو اظهار
المانع من ثبوت الحكم في مادة التخلف وهذا الجواب من ذلك -
القبيل فتقريره انما سلمنا ان دليل عدم الاعتبار الاستدلال
المذكور حايث في عدم اعتبار النقض والمعارضة والحكم مختلف
عنه لان اعتبارهما منفلان عما مغيران اجماعاً لكن تخلفه عنه

قوله ان بعض الاقاصيل
وهو عصاف نقله في شرح
الاداب المعتمدة
مسألة

ليس لفساد في الدليل بل المانع من ثبوت الحكم وهو الضرورة
 المجلية الى كنفقض والمعارضة ويستوعب توضيح هذا النوع من الجواب
 عند بيان كنفقض الوجاهي ان شاء الله تعالى وقال ابو كنفقض وفيه ان
 هذا الجواب يعني الجواب الذي نقل عن بعض الافاضل عما يتم فيما
 اذا لم يعلم التناقض والمعارض خلل دليل المعلن على سبيل التغيير
 واما في غير هذه الصورة كما اذا اجتمع المانع منع كنفقض والمعارضة
 فلا يتم الا هم ان يعتبر اطراد الباب فتدبر انتهى يريد اللهم الا
 ان يعتبر قصد اطراد الباب مانعا من ثبوت الحكم في مادة
 المختلف في صورة اجتماع المانع بها والندرة وقوع صورة الاجتماع
 لم يفتت الجواب كنفقض بمرابان لذي ليل في تلك الصورة
 ولعل وجه التدبر هذا المقالة **المسألة** في بيان وظيفة
 المعلن عند منع مسائل مدعاء مقدمة دليل مجرد او مع
 مستند اعلم ان وظيفته عند ذلك اثبات المانع بدليل او
 تنبيه اما اثباتا بالذات كان يقول عند منع مسائل قوله العا
 حادث لانه متغير وكل متغير حادث وكان يقول عند منع
 المسائل قوله لانه متغير ولانا شاهد التغييرات فيه من
 الحركات والوانار المختلفة واما اثباتا بواسطة وتلك بواسطة
 امران احدهما ابطال المانع بمعنى ابطال صحة وروده على المانع
 والاخر ابطال مستند امارجوع ابطال مستند الى اثبات المانع

هو مشهور

فهو مشهور في هذا الفن وله تفصيل ستمقف عليه ان شاء الله
 تعالى واما رجوع ابطال المانع الى اثبات المانع فقد اشار اليه ابو كنفقض
 حيث قال قوله اي قول الشارح للحق فان قيل المدعى ليس الا
 ان الكلام صفة ثابتة له تعالى اذ لا الجواب بتحرير المدعى ليعتبط
 المانع المذكور ويثبت المقدمة الممنوعة انتهى اراد بالمقدمة
 الممنوعة الترسيب كما يظهر المناظرة كلامه و اراد بثبوتها بواسطة
 سقوط المانع الوارد عليها واعلم ان المعلن يحتمل ان ينقل عن غيره
 المسائل مقدمة دليل مدعاء الى دليل اخر اشار ذلك المدعى
 ويحتمل ان ينقل الى بحث اخر عند منع مسائل مدعاء او مقدمة
 دليله ومعذرة اخرى ذلك البحث عدم افادته اثبات شيء فما
 ذكره المعلن فلا بد هنا من اربعة فصول **الفصل الاول** في بيان
 ابطال المانع اعلم ان المانع انما يبطل اذا كان المانع نظريا مسلما
 عند المانع او بديهيا نظريا بالقياس او بديهيا اشتراكا منشأ بداهة
 بين عامة الناس وابطال المانع دعوى لا بد لها من دليل وتقرير
 دليله ان هذا المانع مورد على دعوى او مقدمة شاتها كذا او
 كل منع كذلك فهو باطل ثم يستدل بطلان المانع على ثبوت
 المانع بان يقال ان كان منعه باطلا فهو ثابت لكن المقدم
 حق وهنا تقرير اخر وهو ان هذا المانع بديهي كذا او مسلم
 المانع وكل ما كان كذلك فهو باطل المانع وكل ما هو باطل المانع

قوله من اربعة فصول الفصل الاول
 في بيان ابطال المانع الفصل الثاني في بيان
 ابطال المانع الفصل الثالث في بيان
 انتقال المانع الى دليل اخر والفصل الرابع
 في بيان انتقال المانع الى بحث اخر ولما كان
 امر اثباته او لا يظهر لا يفتت له فضاء
 منسجم

باتفاق العلماء وان كان الجيب تنحصر عن طرف المثل
 فان كان ذلك المعنى الحرريه معنى حقيقياً ظاهراً من اللفظ فصح
 دعوى ان الممثل ارادة ولا يطالب بالدليل على ارادته لان
 ظهوره من اللفظ يقوم مقام الدليل على ارادته واما اذا كان
 المعنى مجازياً او معنى حقيقياً غير ظاهر فتمنع دعوى ان الممثل
 ارادة وطريق دفع ذلك المنع اذا كان المعنى معنى حقيقياً غير
 ظاهر بيان قريه تعين ارادته واما اذا كان مجازياً بيان قريه
 احدها صادقة عن ارادته المعنى الحقيقي والاخرى معينه لارادة
 هذا المعنى المجازي ولا يكتفي بما حدى القريتين المذكورتين
 كما لا يخفى على من يعلم البيان وقد يتحد قريتان كقول الشاعر
 واذا نزل السماء بارض قوم وعيناه واما اذا كان الجواب
 تحرير المراد جواباً عن النقص فيكون التفسير سندا للمنع ويستند
 يكفي جواز وقوعه في الاستنادية فله يجب على المانع اثبات
 وقوعه وان ذكر على صورة الحرمة فلا يمنع التحريح وان لم يكن
 الحر هو الممثل نفسه وطريق المعنى الحرريه ظاهراً ما لم يكن مجازاً
 بلو علاقة واما ان كان مجازاً بلو علاقة فيبطل كفاً ذلك
 المستند بمثل ما سبق ان قلت ان كان الجيب عن النقص شخصاً
 اخر غير الممثل وكان المعنى الحرريه معنى مجازياً ليس بطالب الجيب
 بالقريه الصادقة عن ارادة المعنى الحقيقي قلت لا يطالب بها

لان

لان بعض كتب التفسير وكتب السنن مشحونة بتجوير المعنى
 المجازي بلا ذكر قريه صادقة عن ارادة المعنى الحقيقي فكانت
 القريه الصادقة تأسرط للقطع بارادة الى المعنى المجازي
 لا لتجوير ارادته وتستند بكفى جواز وقوعه **الفصل الثاني** في
 بيان ابطال استند وهو يحتاج الى تقديم مقدمة وهي ان ثبوت
 احد المتساويين يستلزم ثبوت الاخر وانتفاءه وثبوت الاخر
 مطلقاً من شيء يستلزم ثبوت ذلك الشيء بدون العكس اعني لا
 يستلزم ثبوت الاخر مطلقاً من شيء ثبوت ذلك الشيء وانتفاءه
 الاخر مطلقاً من شيء يستلزم انتفاء ذلك الشيء بدون العكس
 اعني لا يستلزم انتفاء الاخر مطلقاً من شيء انتفاء ذلك الشيء
 واما الشئان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه فليس بينهما
 تلازم لافي الثبوت ولا في الانتفاء واما ان كان بين الشئين عموم
 من وجه يكون بينهما خصوص من وجه ايضاً وبالعكس وقد
 ليكتفي بذكر احدهما عن ذكر الاخر واما تمهيد هذا فقوله
 الواجب على الممثل عند منع مسائل مدعاه العي والمثل او شيئاً
 من مقدمات دليله اثبات المنوع بدليل او تبنيه فابطال
 مستند المساوي لنقيض المنوع بقيام الممثل لان بطلانه يستلزم
 بطلان نقيض المنوع وبطلان نقيضه يستلزم ثبوت عينه و
 ابطال مستند الاخر مطلقاً من نقيض المنوع لا يفيد اذ لا يلزم

قوله يستلزم ثبوت الاخر هي باع
 وهو ان المتساويين احدهما من الزوم
 والساوي قد يكون على سبيل الدوام
 بلا ملازمة بينهما فتمثل ان يكون تساوي
 يستند كذا المعنى فالصواب ان يقال
 ثبوت احد المتساويين لا ينتفاء
 ثبوت الاخر وانتفاءه عن انتفاءه لكان
 انتفاء اللفظ يستلزم بناء على ما هو
 التحقيق من الذي لا دوام لا ينتفاء من
 الزوم كما صرح به ابو الفتح ان الحكم
 بوجود الدوام بدون الزوم
 لا ينتفاء الزوم فيه في الواقع بل
 انتفاء العلم بملفشاء الزوم كتحقق
 نطق اجمالية بان فيه لزوماً

من بطلانه بطلان نقيض المتنوع حتى يلزم ثبوت عينه لكن لا
يفترق ايضا بان يستلزم بطلان عين المتنوع لان الاختصاص يقتضي
شيء لا يكون اعم مطلقا من عينه بل بيان عينه البتة وابطال
السند اعم مطلقا من نقيض المتنوع ففيه تفصيل لان ذلك
النوع من مستند على قسمين القسم الاول ما يكون اعم من وجه
من عين المتنوع وهو الغالب في هذا النوع وابطاله يفيد المعلل
لان بطلانه يستلزم بطلان نقيض المتنوع فيلزم ثبوت عين
المتنوع ولا يستلزم بطلانه بطلان عين المتنوع لانه ليس
اعم مطلقا من عينه فان بطلان هذا القسم يفيد المعلل
ولا يفترقه والقسم الثاني ما يكون اعم مطلقا من عين المتنوع
ايضا وابطاله يضر المعلل ولا يفيد اصلا لان بطلانه وان
كان يستلزم بطلان نقيض المتنوع لكنه يستلزم بطلان
عينه ايضا فلا يلزم من ابطال هذا القسم مستند اثبات المتنوع
قال الشارح الحنفى هذا قاذن ابطاله يضر بالمعلل اذ يبطل
بسببه مقدمته الى مقدمة المعلل كما يبطل منع كسائل ان
منع كسائل مبني على جواز نقيض المقدمة المتنوعة قاذن ابطال
نقيضها يبطل منع كسائل قاذن ابطاله يضر بالمعلل من جهة وبيان
من جهة اخرى وفيه نظر لان الظاهر ان منع كسائل مبني على
عدم ثبوت المقدمة المتنوعة قاذن ابطال نقيضها وعينها معا

قول بل بيان عينه البتة ذلك لان الاختصاص
مطلقا من نقيض شيء اذ اختصاص نقيض ذلك
الشيء البتة قاذن اعم ذلك الاختصاص عين
ذلك الشيء في مادة لزوم اجتماع النقيضين
منهم

بقي عدم ثبوتها فلم يبطل مع المسائل ولذا قلت ابطاله يضر بالمعلل
ولا يفيد اصلا اصدق قيل الا ولى للشارح الحنفى ان يقول يدل
قوله قاذن ابطاله يضر بالمعلل اذ يبطل بسببه مقدمته كما يبطل
منع كسائل قاذن ابطاله لا يمكن لانه يلزم ارتفاع النقيضين
انتهى وقال ابو فتح هذا ليس شي لان ابطال شيء اقامة دليل
على بطلانه وهي لا يستلزم البطلان في الواقع لجواز ان يكون
الدليل فاسدا قاذن ابطال السند اعم لا يستلزم ارتفاع
كنقيضين نعم يستلزم ارتفاع كنقيضين في زعم المعلل لكنه
بحث اخر انتهى قوله نعم يعني ان دليل بطلان مستند فاسد
البتة لان فساد اللازم يدل على فساد الملزوم ولكن لو لم
صدقة لزومه ارتفاع كنقيضين لان ارتفاعهما في الواقع
وزعم ارتفاعهما ليس محال قاذن ابطال السند اعم مطلقا
من عين المتنوع ونقيضه المستلزم لارتفاعهما ليس محال يقول
الفقيه معنى قول الشارح الحنفى اذ يبطل بسببه مقدمته يبطل
بسببه ما يسلم المبطل حقيقته وهذا اشارة الى نقص الزام
عام لجميع ادلة المعلل على بطلان مستند اعم مطلقا من نقيض
المتنوع وعينه وتقريره لوصح دليلك هذا جميع مقدماته للزم
بطلان ما سلمته وهنا نقص تحقيقتي عام ايضا وتقريره لوصح
دليلك هذا جميع مقدماته للزم ارتفاع نقيضين في الواقع ولعل

مراد ذلك المقائل ان الاولى مشارح المنع ان يذكر النقص
 التحقيق يدل النقص الان في معنى قوله ابطال لا يمكن ابطاله -
 بالدليل الصحيح لا يمكن فعدم الامكان راجع الى صحة الدليل لا الى
 مطلق اقامة الدليل وبالجملة ان في كلام القائل قيد محذوف وهو
 مرجع عدم الامكان وهذا مسالحة بيسيرة واما ابطال السند
 الاعم من وجه من فقيض المنوع فهو غير مفيد للعلة اصلا بل
 قد يضره وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين المنوع وامثلة -
 الجميع قد سبق وبالجمله ان يراد السند المساوي مقيد للمانع و
 ابطاله مفيد للعلة والسند الاخص مطلقا اراده مقيد للمانع
 وابطاله يضر مفيد للعلة وغيره مضر له ايضا والسند الاعم
 مطلقا اراده غير مفيد للمانع وابطاله قد يقيد للعلة ولا يضره
 وذلك اذا كان اعم من وجه من عين المنوع وقد يضره ولا يفيد
 اصلا وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين المنوع ايضا والسند
 الاعم من وجه اراده لا يفيد للمانع وابطاله لا يفيد للعلة لكن
 قد يضره وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين المنوع وقد لا يضره
 كما لا يفيد وذلك اذا كان اعم من وجه من عينه ايضا اذ قلت
 المنع المجرد موجه كالمنع مع السند فاذا ابطال السند بقي المنع
 مجزئا وهو موجه يحتاج الى دفعه ايضا فلا يكفي في دفع المنع
 ابطال السند قلت ان لم يستلزم ابطال السند فقيض المنوع فالامر

كذلك

كما ذكرت واذا استلزم ثبت عين المنوع فيسقط المنع بالكلية و
 اعلم ان ابطال السند المساوي لخفاء المنوع والاعم مطلقا من خفاء
 ان كان مفيد للعلة من جهة ان ابطاله يستلزم بطلان خفاء المنوع
 فيثبت وضوحه والواجب على المعلن عند منع المانع اثبات نفس المنوع
 او اثبات وضوحه عند المانع كما سبق بيانه فابطال السند اذا
 مطلقا من خفاءه اذا كان اعم مطلقا وضوحه ايضا يفيد للعلة
 اذ يبطل بسببه وضوحه مقدمته عند المانع فلا يثبت دعواه
 عند المانع قولنا فابطاله الى هنا مأخوذ من كلام ابي الفتح لكن
 قيد عند المانع في الموضوعين من زيادتنا يقول الفقير امثالا ان
 السابقان للسند الاعم مطلقا من خفاء المنوع عند المانع لا -
 يصلحان متالين بما هو اعم مطلقا من وضوحه عند ايضا لانهما
 اعمان من وجه وضوحه عند بل مثاله ان يقول مثالا لا يتم هذه
 المقدمة كيف ويمكن ان لا تكلم بهما فان كلاما من وضوح ذلك
 المقدمة وخفاها لا يتحقق في الواقع بدون تحقق امكان عدم
 التكلم بهما بدون العكس اذا امكان عدم التكلم بهما يتحقق لواحد
 منهما بدون الاخرى وهذا السند وامثاله فذكر في هذا المقام
 لئتمم البيان ويشهد الاذهان بعيدة الوقوع من مباحث العقول
 ان قلت المفهوم من كلامهم ان ابطال السند الاخص مطلقا غير
 مفيد للعلة في شيء من الصور مع ابطاله يفيد في بعض الصور

قوله ان كان مفيدا واما قلنا كذلك لان
 في قوله له بحيث قد سبق الروايات
 منسوخة

وهو ابطاله بدليل يلزم منه ثبوت المنوع كما يلزم منه بطلان
ذلك مستند كما اذا قال المعلن لانه حيوان فقال سائل لانهم
لا يجوز ان يكون حجر فهذا المستند اخص مطلقا من انه ليس بحجر
فان قال المعلن لا بطلان هذا المستند انه ليس بحجر لانه تنقضى فهذا
لا بطلان مفيد للمعلن لانه مقدمته وهو انه حيوان ثبت بهذا
الدليل قوت ما ذكره للمعلن لا بطلان مستند صغير يمكن ان يضم
اليه كبير ينتج مع ضم احدهما بطلان مستند مع ضم الاخرى
عين المنوع فالفائدة لم تحصل من حيث ابطال مستند بل من
حيث اثبات المنوع به ووضح من هذا ان يقال الصغرى المذكورة
مع احدى الكبرى من دليل الاخرى فالمقدمة المنوعة تثبت
بدليل يبرر دليل ابطال المستند وبالجملة ان ابطال مستند لا يضر
مطلقا غير مفيد في هذه الصورة ايضا **تذييل** اعلم ان
المعلن اذا ابطال مستندا مانعا ان يعود ويقول لانهم كون هذا
الابطال مفيد مع كونه متبعا للمقدمة المنوعة لم لا يجوز
ان يكون مستندا لمذكور من لوازم المنوع يعني من لوازم نقض
المنوع بان كان اخص والمذا ان هذا مانع للملازمة المطلوبة
اذ طريق اثبات المنوع بابطال مستند ان يقال اذا بطل هذا
مستند يبطل نقض المنوع فيثبت عينه لكن المقدم حق قصار
للسائل منعان الاول منعه لمقدمة دليل المعلن على مدعاه

قوله من لوازم نقض المنوع انما يكون من
لوازمه اذا كان مستويا له او اعم مطلقا
منه فان العاقل لازم لنفسه بدو العاقل
منه

قوله بان كان اخص من مطلقا ان قلت كسند
الذي لا يلزم نقض المنوع لا يضر الاخص
مطلقا ان المانع والواضح من وجه
غير لازم ايضا قلت هذا المستند للمانع
الاول وسعدته ان يعود بكون
سند الاول لغوا منه

قوله لان المقدم حق فابطال مستند
عين مقدم على الاستدلال عليه
منه

وقد اجاب

وقد اجاب عنه المعلن باثبات تلك المقدمة بابطال سند و
الثاني منعه للملازمة المطلوبة في دليل اثبات المقدمة المنوعة
فعلم المعلن ان يجب عن هذا المنع ايضا اما باثبات متبعا منه المنوعة
بدليل اخرى غير ما ذكره لا بطلان مستند واما بابطال سند هذا
المنع ايضا وطريق ابطاله اثبات كون سند المنع الاول من
لوازم نقض المنوع اما باثبات مساواته له او باثبات عمومية
مطلقا منه هذا ما يفهم من كلام الشارع لسعود وقد يقول
المانع بطل منعه الثالث هذا الابطال كلامه على كسند وهو غير
مفيد وهذا القول منه بحسب الظاهر ابطال للملازمة المطلوبة
ومراد به بقوله غير مفيد غير مستلزم لبطان نقض المنوعة
فقد يقول المعلن ان ارادت انه كلامه على كسند الذي ليس
بلوازم المنوع او لنقض المنوع يعني ان ارادت انه كلامه على كسند
الواضح فهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون كلاما على كسند المساوي
او الواسع مطلقا وان اردت انه كلامه على كسند مطلقا فالكبرى
منوعة كيف والكلام على كسند المساوي والواسع مفيد ويجوز
ان يكون هذا كسند من قبيل احدهما وهذا ترديد في الصغرى وقد
يرد في الكبرى ويقول ان اردت ان الكلام مطلقا غير مفيد
فهو ممنوع وسند ما سبق وان اردت ان الكلام على كسند
الذي ليس بلوازم المنوع غير مفيد فالصغرى ممنوعة لم لا يجوز ان

قوله واما بابطال سند هذا المنوع لان
قلت ليس يمكن اثبات تلك الملازمة
اولا بدون واسطة ابطال المستند
قلت ذلك الاشياء من وظائف
المعلن لا من وظائف المستند
هذه المناظرة اثبات الملازمة المنوعة
الابواسطة ابطال كسند الله اعلم
منه

يكون هذا كلاما على كسند الذي هو لازم للمنع وهذا التردد
 الثاني دفع في كلام المسعود لكنه ركيك لان الظاهر ان الحد
 او وسط في الكبرى على وقف وقعه في الصغرى لا العكس قال
 شارح المسعود هذا التردد لا يفيد المعلل اصلا لان السائل
 وان ذكر كلامه على صورة الابطال والاستدلال لكن ياوله بالمنع
 مع استند فلا يفيد المعلل منعه فيبقى عليه اما اثبات مقدمته
 المنوعة بدليل اخر واثبات كون استند لازم للمنع المقدمة
 فظهر ان التردد المذكور عن طرف للمعلل خارج عن قانون
 التوجيه انتهى يعني اذا توجه على استائلي يجب عنه تحرير المراد
 اي بان يقول مرادى المنع مع استند فترديد المعلل يكون
 منعاً للاستند في الحقيقة ومنع الاستند خارج عن قانون التوجيه
 يقول الفقير في كلام شارح المسعود خفاء لان كون المنع بجاء
 عنه بالتحرير والعناية لا يستلزم كونه خارجاً عن قانون التوجيه
 والظن يقال كلامه استائلي ح غصب منع المعلل اياه لا يلزم
 منعه ما يجب على المعلل من اثبات مقدمته المنوعة فلا يتفنع
 منه المعلل كمنع استند فيكون منعه خارجاً عن قانون التوجيه كمنع
 الاستند وقد سبق ايضاً انه ليس للمعلل في قانون التوجيه ان
 ينعزض لدليل سائل غير معارض واذ اقطع النظر عن كونه خارجاً
 عن قانون التوجيه فلا سائل ان يجب عنه بالعناية **تم** قد

اشهر

اشهر فيما بينهم ان منع استند ليس بموجبه اصلاً كما صرح به ابو
 الفتح وبانه ما قاله شارح الحنفى اعلم ان كلام المعلل على سند
 المنع اذا كان على سبيل المنع فهو لا يفيد سواء كان مساوياً او لا
 منع يمنع ومنع ما يؤيده لا يجيب اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب
 على المعلل عند منع المانع انتهى واما ابطالهما فها يعين ان كما عرفت
 تفصيله فظاهر ان مرادهم بقوله ان منع استند ليس بموجبه
 لانه ان منع استند ما دام متصفاً بوصف استندية ليس بموجبه
 لان المعلل اذا اثبت مقدمته المنوعة ثم اذا اعتبر المانع كون استند
 معارضاً له فمنع ذلك الاستند موجه عندهم لانه زال عنه وصف
 الاستندية وعرض له وصف المعارضة فيجب على المعلل دفعه بالمنع
 والابطال كما يدفع دليل المعارض صرح به ابو الفتح واما اذا لم يعتبر المانع
 كون سند معارضاً لدليل اثبات المنوعة فدفعه غير واجب على
 المعلل في عرفهم لان كونه معارضاً امر طر يقصد السائل وقد
 عرفت تفصيله في بحث العقب واما ان دفعه بالمنع غير موجه
 ففيه شبهة يقول الفقير والفرق بين كون البحث موجهاً وبين
 كونه واجباً ان الاول اعم مطلقاً من الثاني الا ترى ان دفع
 المنع شيء عن طرف الدفع واجب على المعلل لكن لا يقال لطريق
 بعينه انه واجب مع ان ذلك الطريق موجه وبالجمله ان معنى
 كون البحث موجهاً كونه معتبراً غير مستقيم عندهم قال ابو الفتح

قوله اصل معنى سواء كما استند مساوياً او
 الحنفى واصح ووجهه كما صرح به ابو الفتح
 عند قول شارح الحنفى وح حذفه بالابطال
 حيث قال هناك هذا المنع على ما استمر فيما
 بينهم من ان منع الاستند ليس بموجبه استند
 وابطاله موجه اذا كان مساوياً لا غير انتهى

منصوب

قوله اجبت لم يعتبر المانع كون سند
 معارضاً معارضاً لدليل اثبات المنوع
 مستقيم

قد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع استدلال مساوي ايضا
اي كابطاله موجها فيما اذا قام المعلن دليله على المقدمة المتقدمة
لان استدلال مساوي ح يكون معارضا لذلك كدليل فيكون
دفعه بالمنع او الابطال من انه معارض له نافعاً وكل ما يكون
نافعاً فينبغي ان يكون موجهاً ووجهه نفعه انه يدفع المعارض
انتهى نعم اعلم ان منع الاستدلال مطلقاً ينبغي ان يكون
موجهاً كمنع استدلال مساوي فيما اذا قال المعلن دليله على المقدمة
الممنوعة لان المنع يستلزم نفي المنع كالمساوي فيكون
معارضاً لدليل المعلن فينفع منه وابطاله من هذه الخشية
وان لم ينفعاً من حيث كونه سنداً او قرأ و رد ابوجه نظر
على ما نقله من قول لقائل وظهرت دفع ذلك النظر لكن تركت
ذكرها خوفاً من الاملا **الفصل الثالث** في انتقال المعلن الى دليل
اخر لاثبات مدعاه عند منع السائل مقدمة من مقدمات دليل
ذلك المدعي اعلم اولاً ان اثبات المدعي الواحد بدليلين لا يكون
الا بتغيير حد الاوسط فقط ان كانا اقترانيين وتغير الجز
المتكرر بعينه نقيضاً او اثباتاً ان كانا استثنائيين وذلك
ظاهر بالتفكير نعم اعلم انه قال صاحب التوضيح ان كان انتقال المعلن
الى دليل اخر عند اعتراض السائل على دليله لاجل ان ذلك
الاعتراض وارد عليه والمعلن لم يستطع الجواب عند ذلك

قول ان كان اقترانيين كقولك هذا حيوان
لا يتنفس وكل متنفس حيوان لانه متقدم
بالارادة وكل حيوان لا يتنفس بالارادة
كقولك هذا حيوان لا يتنفس لانه متقدم
فهي حيوان لانه متقدم بالارادة
بالارادة فهو حيوان لانه متقدم بالارادة
وكقولك هذا السهل حيوان لانه لو كان حيواناً
كان متنفساً لانه ليس متنفساً ولا يتنفس
لو كان حيواناً كان متنفساً بالارادة لانه
ليس متنفساً بالارادة

الاستدلال

الاستدلال بعد في عرف النظر انقطاعاً بالبحث بسبب تمام المعلن
واما ان الانتقال للبحر عن دفع الاعتراض بل لا يرد دليل اظهر
لا يشبهه على السامعين كما في حاجة الخليل عليه الصلاة والسلام
مع نزول من لا بعد انقطاعاً في عرفهم انتهى وقال صاحب التوضيح
ان يكون الانتقال الى دليل اخر للبحر عن دفع الاعتراض من قبيل
انقطاع البحث مجرد اصطلاح من اهل المناظرة كيلا يطول
الكلام بالانتقال الى دليل اخر وليس بانقطاع البحث في الحقيقة
لان الغرض لما كان اظهار تصواب لرفق جوار الانتقال الى دليل
اخر لان المقصود ظهور الحق باي دليل كان نعم لو انتقل في منفر
الاستدلال الى ما لا يناسب المطلوب اصله دفعاً لظهور تمام
فهو يكون انقطاعاً في الحقيقة انتهى لعل يريد بما لا يناسب المطلوب
ما لا يلزم منه ثبوت المطلوب وهو الانتقال الى بحث اخر
سينكشف لك حقيقة في الفصل الا في ان شاء الله تعالى
ههنا بحثان **البحث الاول** قد اشتهر عند النظر امران احدهما
الانتقال الى دليل اخر والاخر تغيير الدليل وله تحقيق انهما
محددان في عرفهم امر بينهما فرقاً لكني اقول قولنا لا ينفصلان
شاء الله تعالى وهوان تحقيق ذنبك الامر بين مبني على معياره
الدليل الثاني الاول في الحد الاوسط ان كانا اقترانيين
وفي الجز المتكرر ان كانا استثنائيين والنظر ان المترادفين

كالميث والاسد بعد ان متغيرين لان مفهوميهما متحدتان
 في متغيران انما هما المختلفان في المفهوم ويختص النسب بين المتغيرين
 في اربعة المساوي كالانسان والناطق والعموم والمخصوص المطلوب
 كالحيوان والانسان والعموم والمخصوص من وجه كالحيوان والناطق
 والبيان كالانسان والفرس فنقول ان كانا ما تضمنته الدليل
 الثاني من الحد الاوسط والجزء المنكر غير لازم تحقيقه عند
 تحقق ما تضمنته الدليل الاول بان كان بينهما تباين او عموم
 ومخصوص من وجه او كان ما تضمنته الاول الثاني اخص مطلقا
 مما تضمنته الدليل الاول فلا شك في وجود الانتقال الى اخر
 في عرفهم في صورة التباين وكذا الاشك في عدم اطلاقهم
 تغيير الدليل عليه واما الصورة الاخرتان فان ظاهرهما
 من قبيل الانتقال الى دليل اخر في عرفهم لا من قبيل تغيير الدليل
 واما ان كان ما تضمنته الدليل الثاني لازما لتحقيقه عند
 تحقق ما تضمنته الدليل الاول بان كان بينهما مساوات وكان
 ما تضمنته الدليل الثاني اعم مطلقا مما تضمنته الدليل الاول
 فلا شك في وجود تغيير الدليل في عرفهم في هاتين الصورتين
 ويدل على ذلك ان ابي الفتح غير لفظ لزوم الواقع في بعض
 الادلة الى لفظ الدوام ثم قال فيثبت المدعى بانه في تغيير
 الدليل انتهى والدوام اعم من لزوم ولا شك ان صورة

المساوات

المساوات اقرب لان يستحق تغيير الدليل في عرفهم من صورة
 التي ذكرها ابو الفتح ثم انما هو ان لا يستحق هاتان انتقالا الى دليل
 اخر في عرفهم ولا يكون من قبيل انقطاع البحث في اصطلاحهم
 وبالجملة ان في جميع سور النسبية اربعة انتقالا الى دليل
 بحسب اللغة وتغيير الدليل بحسبها ايضا واما الكلام في وقوع
 الاصطلاح ان قلت اذا كان الدليل الاول من الاقران كالدليل
 الثاني من الاستثنائي او كان بالعكس فكيف تعرف على المتغيرة
 من الدليلين قلت يتوقف معرفته على معرفة كيفته رد -
 الاقيه بعضها الى بعض فنقول في بيان كيفته العاشرا اما اقتراني
 واستثنائي متصل واما استثنائي منفصل الاستثنائي
 المتصل اما ان يتثنى فيه عين المقدم او اكثر استعماله ان يذكر
 الشرطية بلفظان وان يستثنى فيه فقبض التالي او اكثر استعماله
 ان يذكر الشرطية بلفظ او ولما وجب رد ماعد الشكل الاول
 من الاقراني الى الشكل الاول يقتصر البيان على رد الشكل الاول
 الى استثنائيات ورد الاستثنائيات اليه اما رد الاستثنائي
 متصلا او منفصلا الى الاقراني اذا كان المقدم والتالي في
 الشرطية المستعملة فيه مشتركين في الموضوع ان يجعله الاستدلال
 صغري ويجعل حمل محمول المطلوب كبرى مثال الاستثنائي المتصل
 الذي يستثنى فيه عين المقدم وقولنا ان كان هذا انسانا كان

حيوانا لكته انسان ينتج انه حيوان فيقال هذا انسان وكل انسان
حيوان مثال الاستثنائي المتصل الذي يستثنى فيه نقيض التلا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكته ليس بحيوان ان ينتج انه ليس
بإنسان انه ليس بانسان فيقال هذا ليس بحيوان وكل ما ليس
بحيوان ليس بانسان ومثال اخر منه ان كان هذا ورسا فهو ليس
بجماد لكته جماد ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال هذا جماد وكل
جماد ليس بفرس مثال الاستثنائي المنفصل الذي استثنى
فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد لكته
ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال هذا ليس بزوج وكل ما ليس
بزوج فهو فرد هذا اما ذكر القطب العلامة في حاشيته
شرح مختصر الاصول وقال السيد الشريف في حاشية ذلك الشرح
ان قلت رد الاستثنائي متصلا او منفصلا الى الاقتراني
انما يتم بما ذكرنا ان كان المقدم والتالي في المتصلة والمنفصلة
مشاركين في الموضوع كما في الامثلة المذكورة والا فالرد
مشكل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة وكقولنا
اما ان يكون الليل موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل
ليس بموجود قلت اما الاول فيقال في رده هكذا وجود
النهار لا رده لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس
الموجود فهو محقق ينتج ان وجود النهار يتحقق واما الثاني فيقال

في رده هكذا وجود الليل مناف لطلوع الشمس الموجود وكل ما
هو مناف لطلوع الشمس الموجود فهو ليس بمحقق ينتج ان وجود
الليل ليس بموجود ومحقق انتهى وهو الذي ذكره انما هو فيما
استثنى عين المقدم واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل
في المثال الاول لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست
بطالعة فيقال في رده طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار
وهو مستف وكل ما هو ملزوم لوجود النهار المنفصل فهو مستف
ينتج ان طلوع وكما اذا قيل في المثال الثاني لكن الشمس ليست بطالعة
ينتج ان الليل موجود فيقال في رده عدم الليل مناف لعدم طلوع
الشمس المحقق اي ذلك عدم وكل ما هو مناف لعدم طلوع
الشمس المحقق فهو ليس بمحقق وبالجملة فطريق الرد في المتصلة التي
استثنى فيها عين المقدم في صورة عدم اشتراك المقدم والتالي
في الموضوع ان يحمل على الثاني بانه لازم للمقدم الموجود ويجعل
هذا صغرى ويجعل على ما هو لازم للمقدم الموجود بانه موجود
ويجعل هذا اكبرى وفي المتصلة التي استثنى فيها التالي يحمل على
المقدم بانه ملزوم للتالي المعدوم بانه معدوم ويجعل
هذا اكبرى وفي المتصلة التي استثنى فيها عين احد الجزئين في
صورة عدم اشتراكهما في الموضوع ويجعل على الاخر بانه مناف لعدليه
الموجود ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو مناف لعدليه الموجود

بأنه ليس بمحقق ويجعل هذا كبرى وفي المتصلة التي استثنى فيه
 نقيض التالي أي في صورة عدم الاشتراك أن يجعل على المقدم بانه
 ملزوم للتالي المنقضي ويجعل هذا صغرى ويجعل على ما هو ملزوم
 لتالي المنقضي فهو مستف وجعل هذا كبرى وفي المتصلة التي
 استثنى فيه نقيض أحد الجزئين وصورة عدم الاشتراك أن يجعل
 على ما مناف للنقيض المحقق لانه ليس بمحقق ويجعل هذا كبرى
 وقد تغير بعض العبارات في هذا الباب الى ما هو اخصر بما
 يوراده ولا يخفى ذلك على الزكي واما رده الاقتران الى
 الاستثنائي المتصل فطريق ان يجعل ثبوت الحد الأوسط
 الموضوع المطلوب مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى غير
 المقدم وهذا مطرد كقولك هذا حيوان لانه انسان
 وكل انسان حيوان فيقال في رده اليه ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه انسان ينتج هذا حيوان وكقولك هذا جاد
 وكل جاد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس وكقولك هذا
 ليس بانسان لانه ليس بحيوان وكل ما ليس بحيوان ليس
 بانسان فيقال في ردها اليه ان كان هذا جاد فهو ليس بفرس
 لكنه جاد وان كان هذا ليس بحيوان فهو ليس بانسان لكنه
 ليس بحيوان كذا يفهم من كلامه السيد الشريف في حاشيته شرح
 مختصر الاصول لكن الظ في المثال الاخير ان يقال ان كان

هذا انسانا

هذا انسانا كما نأحيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسانا
 وبالجملة اذا كانت النسبة في الصغرى ربطا للسلب فالظ
 ان يرد الى ما يستثنى فيه نقيض التالي فيجعل نقيض الدعوى مقدما
 ونقيض الصغرى تاليا ثم يستثنى التالي وهو عين الصغرى لينتج
 نقيض المقدم وهو عين الدعوى ومثال اخر منه هذا الجسم
 جاد لانه ليس بنام وكل ما ليس بنام فهو جاد فيقال في رده
 لو لم يكن هذا الجسم جادا لكان ناميا لكنه ليس بنام واما رده
 الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يرد بين الحد الأوسط و
 بين منفيه كذا قال العبد في شرح مختصر الاصول والمراد من مناف
 الحد الأوسط نقيض الحد الأكبر كما اشار وينبغي ان يراد هنا ويقال
 ثم يستثنى عين الاوسط مثاله على ما ذكره العبد الاثنان زوج
 وكل زوج ليس بفرس فناف الزوج الذي هو الاوسط اما هو ففرس
 فنقول الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرس
 انتهى ومثال اخر الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية
 فيقال الوضوء اما عبادة واما يصح بدون النية لكنه عبادة
 ينتج لانه لا يصح بدون النية ومثال اخر هذا انسان وكل انسان
 حيوان فيقال هذا اما انسان واما ليس بحيوان لكنه انسان
 ينتج انه حيوان وهذا الطريق مطرد في صورة الاقتران الاستثنائي
 المنقل فظهر ان الاقتران الاستثنائي يرد من الاستثنائي المنقل

قوله كما اشار اليه بما
 يستقبل عنه
 مستطاع

قوله ٢
 ومثال اخر الوضوء اما
 العبادة في حاشيته
 بناء على مذهب الشافعي

الى ما تقدمته مانعة الجمع واستثناء عين احد الجزئين ولا حاجة
 الى اعتبار منع الخلو يقول الفقير طار فيما رايته من الكتب بيان
 طريق رد الاستثنائي الى المنفصل وعكسه فكانهم تركوا بيانها
 اعتمادا على انها مرهما ما ذكره ولا باس بان تذكرها استيلاء
 بطالبين واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه عين
 المقدم الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يرد بين المقدم
 وبين نقيض التالي ثم يستثنى عين المقدم مثاله ان كان هذا
 انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيقال هذا اما انسان واما ليس
 بحيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان ومثال اخر ان كانت الشمس طالعة
 والنهار موجود لكن الشمس طالعة فيقال اما ان تكون الشمس طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود
 وان شئت قلت بدل قولك واما ان لا يكون الليل موجود فبدل
 واما ارد الاستثنائي الذي استثنى فيه نقيض التالي
 الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يرد بين عين المقدم و
 نقيض التالي ثم يستثنى نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والمثال
 ظاهر مما سبق وبالجمله المراد اليه في كلا النوعين الاستثنائي
 المنفصل مانعة الجمع المستثنى فيه عين احد الجزئين لينتج نقيض
 الاخر ولا حاجة الى اعتبار منع الخلو معه واما رد الاستثنائي

المنفصل

المنفصل الذي استثنى فيه عين احد الجزئين الى الاستثنائي
 المتصل فطريقه ان يجعل الجزء الذي استثنى عينه مقدما ويجعل
 نقيض الاخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم لينتج عين التالي وهو نقيض
 الجزء الاخر مثاله هذا العدد امار زوج واما فرد لكنه زوج ينتج
 انه ليس بفرد فيقال ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد لكنه
 زوج ينتج انه ليس بفرد واما الاستثنائي المنفصل الذي استثنى
 فيه نقيض احد الجزئين الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل
 نقيض الجزء الذي استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الاخر
 تاليا ثم يستثنى عين المقدم وهو نقيض احد الجزئين لينتج عين
 التالي مثاله هذا العدد امار زوج واما فرد لكنه ليس زوج
 ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن هذا العدد زوجا فهو فرد لكنه
 ليس زوج ينتج انه فرد وبالجمله المراد اليه في هذا النوعين
 الاستثنائي الذي استثنى فيه عين المقدم لينتج عين التالي
 فاذا عرفت كيفته رد الاقيسه بعضها الى بعض عرفت محل
 المغايرة في الانتقال الى دليل اخر يخالف الاول في الصورة
 فاذا كان الاول اسائيا متصلا او منفصلا والمنفصل اليه
 اقترانيا محل المغايرة من الاول تحول الاستثنائي ومن المنقول
 اليه الحد الاوسط هذا اذا كان المقدم والتالي في الاستثنائي
 مشاركين في الموضوع والا فان كان استثنائيا متصلا واستثنى

او منفصل استثنى فيه عين احد الطرفين
والمنفصل اليه اقترانياً فحل المفارقة من
الاول عين المقدم

فيه عين المقدم ان كان متصلاً وعين الجزء الذي استثنى عنه
ان كان منفصلاً ومن المنفصل اليه ما يتعلق بلفظ لازم ان
كان الانتقال اليه من استثنائي المنفصل لان المتعلق بهما
في صورتين اعيان المذكوران واما ان كان الاول استثنائياً
استثنى فيه نقيض التالي او منفصلاً لا استثنى فيه نقيض الجدي
الجزئين والمنفصل اليه اقترانياً فحل المفارقة من الاول فنقيض
الجزء الذي استثنى نقيضه ان منفصلاً وترك بيان الوقت
اعتماداً على استخراج الزكي **المبحث الثاني** قال محمد بن محمد قدس سره
المقدم من ذلك ليل لا يضر المعلن بان يكون انتفاء تلك المقدمة
المنوعة مستلزماً لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل -
المتقدم بتلك المقدمة المنوعة وجواب ذلك المنع ان يرد
المعلن بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة غير ممنوعة
يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم تكن يستلزم المدعى مثاله على
ما ذكره انشراح المسعود ان يقول المعلن مثلاً العالم حادث
لانه لا يخالو عن الحوادث وما لا يخالو عن الحوادث يكون حادثاً
ثابتاً بالضرورة انه لا يخالو عن الحركة والسكون وهما حادثان
وبيان عدم الخالو عن الحركة والسكون ان كل جزء من اجزاء العالم
كائن في مكان البتة فذلك الجزء باعتبار كونه في ذلك المكان
اما مسبوق يكون اخر في ذلك المكان واما مسبوق يكون اخر

في مكان

في مكان اخر فعلى الاول فهو ساكن وعلى الثاني فهو متحرك فلو قال
المانع لانهم قولت اما مسبوق واما مسبوق يعني لانه ذلك الاختصار
لم لا يجوز ان يكون مسبوقاً يكون اخر اصله كما في الحدوث فان الحادث
في ان حدوثه في مكان وليس مسبوقاً في ذلك الا ان يكون اخر اصله
فلعل ان يرد بقول لا يخالو اما ان يكون الاختصار المذكور ثابتاً
ام لا فان كان ثابتاً فيتم دليل حدوث العالم فيلزم منه المطلوب
وان لم يكن ثابتاً يلزم المطلوب على حدوث العالم لان كل كائن
اذا انقصف يكون غير مسبوق يكون اخر من حوادث البتة لان ذلك
الكون لا يتحقق الا في ان الحدوث انتهى مطلقاً يقول الفقير ذلك
لترديد من المعلن من قبيل الانتقال الى دليل اخر لاثبات المطلوب
وتقريره ان كانت تلك المقدمة او نقيضها ثابتة فالمدعى ثابتة
لكن احدهما ثابتة البتة لا منتهى ارتفاع التقيضين وقما ينبغي
ان يعلم ان ثبوت المدعى على تقرير ثبوت المقدمة اما هو على
تقرير الانتاج اعني ان تلك المقدمة مع المقدمة الاخرى دليل
ينتج المدعى واما ثبوت المدعى على تقرير ثبوت نقيضها فهو ليس
بطريق الانتاج اعني ان ثبوته ح ليس بطريق ان ينضم الى نقيضها
مقدمة اخرى ينتج مجموع المدعى بل بطريق ان نقيضها لا يتحقق
الا يتحقق المدعى وبالجملة ان نقيضها يستلزم لذاته المدعى كما
تستلزم النقيضه عكسها واما عينها فهو يستلزم المدعى

قوله لا يجوز ان يكون مسبوقاً يكون اخر
وهو الاستثنى وقوله في ان الحدوث في
تقرير الاستثنى

قوله فلعل ان يرد
هكذا فلعل ان يرد
ان يكون ذلك الاختصار ثابتاً ام لا فان
قد لا يلزم ثبوت المطلوب انتفاء
الايمان وهو ثابت لانه اذا انقصف
الشيء والمنقسم يكون بالكون المسبوق
يجب ان يكون متصفاً بان يكون الاول
وهو نقيض حدوثه بغير اشتباه انتهى
منتهى

لا لذاتها بل بواسطة ضم مقدمة اخرى اليها وفي هذا المقام
 بحث وهو ان ظاهر كلام محمد استمر قدي ان المدعى يلزم من انتفاء
 المقدمة الممنوعة والظاهر من المثال الذي ذكره انتفاع المنع
 ان المدعى يلزم من سند المانع وهو قوله لا يجوز مسبقا يكون
 اخر كما في ان الحدوث قلت انتفاء المقدمة الممنوعة يقتضي
 الحدوث بواسطة اقتضاء السند المذكور مساواته له فكما
 تحقق انتفاءها تحقق سند المذكور فيتحقق الحدوث و
 توضيحه انه اذا انتفى المسبوقان تحقق بالضرورة عدم
 المسبوقية بالكون وهو يقتضي الحدوث بلا اشتباه وذكر
 محمد استمر قدي في موضع اخر في انتفاء التمثيل بان يكون انتفاء
 المقدمة الممنوعة عن نقيضها منضمًا الى مقدمة اخرى ينتج الجرح
 المطلوب كما ان عينها كذلك بخلاف ما ذكر سابقا فان استلزام
 انتفاء المقدمة الممنوعة المطلوب هناك ليس بطريق ضم مقدمة
 اخرى اليها كما عرفت ومثاله كما ذكر ان يقول المعلن ان كل متغير
 حادث لان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو
 حادث بيان الصغرى ان كل متغير محل لامر حاصل بعد ان لم
 وذلك الامر حادث فاذا قال السائل لا فرق لك ان كل
 متغير محل الامر حادث بعد ان لم يكن لا يجوز ان يكون
 تغيرين والامر كان فيه فلم يعلل ان يرد بقول ان كل

منع لا يضر المعلن بل ليس عدم الضرورة
 على كفته عدم ضروره ما يستلزم لانه
 عدم ضرورة فيما ذكره في مثله التمثيل
 صح

متغير

متغير اما على الامر حاصل فيه بعد ان لم يكن او على لزوال امر
 كائن فيه والاول حادث بلا شك والثاني حادث ايضا لان
 كون الزوال امر اعمد ميا لا يتا في كونه حادثا ولا كونه صفة
 لشيء كالجمل بعد العلم ينتج ان كل متغير محل للحوادث انتهى
 ملخصا هذا الترديد انتقال الى دليل اخر كالسابق واشير
 في الحاشية الالوعية الى ان الجواب هنا بالترديد بالسند
 وقسيمه وانبات المطلوب على كل تقدير بخلاف الجواب في الصور
 السابقة فانه بالترديد بين المقدمة الممنوعة وانتفاءها
 واشير في موضع منها الى انتفاء المقدمة الممنوعة في كلتا الصور
 مثبت المدعى لكن في الصورة السابقة مثبت بالذات
 وفي الصورة اللاحقة مثبت بوجه اخر يقول الفقير ولعل
 كسفت المقام ان المبتدئ للدعوى في صورتين هو السند و
 انتفاء المقدمة الممنوعة يستلزم استلزام مساواته له لكن
 اثبات السند للدعوى في الصورة الاولى انما كان هو بالذات
 اعني بدون بواسطة ضم مقدمة اخرى اليه وهي قولنا في المثال
 المذكور والثاني حادث فلما اجتمع في الصورة الثانية الى
 ضم مقدمة اخرى الى السند جعل الترديد بين السند و
 قسيم اعني المقدمة الممنوعة قائما وقسيم السند المساوي
 لنقيضها ليضم الى كل واحد منهما مقدمة اخرى ولما لم يجتمع

في الصورة الاولى الى صمم مقدمة اخرى الى المستند لم يلزم
ذكر مستند فجعل التردد بين المقدمة الممنوعة وانقائها
وان كان استلزام انقائها الدعوى بواسطة استلزام
مستند كما اشرنا اليه والاستثناء المذكور في الصورة الاولى
منضم الى الملازمة لا الى انقائها المقدمة الممنوعة ولا الى
مستند الذي هو واسطة في استلزام انقائها المطلوب
ان قلت فواجه ما اثير اليه في الحاشية الاوعية من انقضاء
المقدمة الممنوعة في الصورة الاولى مثبت بالذات للدعوى
قلت ارادته مثبت لها بدون واسطة مقدمة اخرى اليه
ولما كان مستند من لوازمه عدم ما يلزم مستند لازماله
بالذات بخلاف المقدمة الاخرى فانها ليست من لوازمه واراد
بقوله مثبت بوجه اخر مثبت بطريق غير طريق اثبات الاول فان
طريق اثبات الاول اثبات بالذات وطريق اثبات الثاني اثبات
بطريق ضم مقدمة اخرى اليه ان قلت ليس بين صورتين
المذكورتين لكون المنع غير مفرق اخرى وهو ان اللازم
من المقدمة الممنوعة وانقائها في الصورة الاولى هو تفسير
الدعوى واللازم منهما في الصورة الثانية هو مقدمة من
مقدمات دليل المدعى قلت هذا الفرق ليس بشئ لانه انما
وقع في خصوص المثالين لتباين الصورتين ولو مثل للصورة

7 قوله عدم ما يلزم مستند الموضوع عبارة
عن المطلوب قوله لا لازماله اي لا انقضاء
منه

الاولى

الاولى تماثل يستلزم فيه عين المقدمة الممنوعة وانقائها
مقدمة من مقدمات دليل المدعى والصورة الثانية بما
يستلزم فيه عينها وانقائها نفس المدعى لصح وفيما ذكرنا كفاية
الترك وانما طولت الكلام في هذا المقام لكونه حاوي الخلق
مشية الاعلام يقول كفاية ثم ان التردد في الصورتين
وان كان من قبيل الانتقال الى دليل اخر لكن الظاهر من كلام
محمد شمر قدسي انهما ليسا من قبيل انقطاع البحث في عرف النظار
ففي عرفهم استثناء والله اعلم **الفصل الرابع** في انتقال المعلن
الى بحث اخر عند منع السامع مدعاه الغير المدل وشيئا
من مقدمات دليله وهما مقدمة ومقصد وخاتمة **المقدمة**
اعلم ان البحث في اللغة التخصيص والتقييد وفي الاصطلاح
يطلق على ثلثة معان الاول حمل الشئ على الشئ واثباته له
سواء كان بديهيا او نظريا والثاني اثبات نسبة او نجاة
والسلبية بطريق الاستدلال وبنيهما عموم وخصوص
من وجه والثالث المباحنة والمناظرة كما قال شاه حسين
والمراد هنا المعنى الثالث ان قلت المعنى الثالث لا يصدق
الا على مجموع كلام الخصمين ففي مقام الدعوى سواء استدل
عليها او لا قبل ان يعترض عليه الخصم لا بحث بالمعنى الثالث
وبعد اعراض الخصم عليه يكون مجموع كلام المدعى والسائل

قوله وبنيهما عموم وخصوص من وجه
لصفتها في اثبات النسبة الايجابية
بالاستدلال وتحقيق الاول والثاني
الثاني في المبدئيات النظرية المحرمة
والثالث وتحقيق الثاني بدوينا الاول
في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال
منه

بحثا واما كل واحد منهما فموجز البحث لانفسه فقولك
 انتقال المعلن الى بحث اخر فيه نظرا لانه يشعان اعتراض المعلن
 على كلامه مسائل نفس البحث مع انه جزء كما عرفت قلت لعل معنى
 قولهم انتقال الى بحث اخر ان بذلك الكلام يتحقق البحث الاخر
 الا انه بحث اخر على انه لا يوجد ان يسمى بحثا مجازا اذ البحث
 يتحقق عنده وتوضح الكلام ان من ادعى شيئا بالاستدلال
 او بدونه فلا يسمى كلامه بحثا بالمعنى الثالث ولا مناظرة
 نعم اعتراض مسائل على مدعاه او على دليله فجميع كلام المعلن
 والمسائل بحثا ومناظرة وضع المسعود بانه يسمى الدعوى
 بحثا نعم ان اجاب المعلن عن اعتراض مسائل فهذا الجواب ليس
 انتقال الى بحث اخر بل من نعمة البحث الاول فذلك كزيادة
 عنصر الشجرة اعتراض المسائل على ذلك الجواب المسائل على
 ذلك الجواب فالامر كذلك وهكذا الى ان سيكت المسائل
 او يحو المعلن ومثله بالشجرة التي تزايدت اغصانها كل سنة
 فكما ان تلك الوعضان قائمة على اصول واحد كذلك تلك المدعى
 رابعة الى دعوى واحدة واما اذا لم يرجع كلام المعلن بعد
 اعتراض مسائل الى دفع اعتراضه فذلك الكلام ان لم يقابل ولم
 يدفع شيئا فما ذكر المسائل فذلك ليس كلاما اخر في بحث
 املا وان دفع شيئا فما ذكره المسائل فذلك الكلام مع ما ذكره المسائل

قوله
 وضع المسعود عند
 المشرق في مسألة العالم
 مفتقر الى الجواب
 مستطرد

بحث

بحث اخر ومناظرة اخرى فيكون ذلك كغير شجرة اخرى يقول
 المفتقر هنا شبهة وهي ان البحث بمعنى المناظرة لا يطلق على كلام
 واحد من الخصمين بل على مجموع كلاميهما فتسمية الدعوى بحثا
 يقتضي ان لا يوجد البحث والمناظرة عند منع المدعى الغير المدلل
 وكذا عند ابطاله لان المدعى خارج عن اركان البحث بل هو محل البحث
 وليس للمعلن كلام اخر سواه حتى يكون هو مع اعتراض المسائل بحثا
 فالبحث لا يتحقق الا باعتراف مسائل على المدعى المدلل ويشعر
 بذلك تعريفهم بالمناظرة بالنظر من الجانبين في النسبة بين
 الشئين اظهر للصواب فان المراد بالنسبة نسبة الدعوى
 فهذا يقتضي ان يوجد لكل من الجانبين كلام متعلق بتلك
 النسبة هذا مع ان قولهم انتقال الى بحث اخر يشعان منع الدعوى
 المحرر عن الدليل وكذا ابطاله يتحقق به البحث لا مادفعه المعلن
 من كلام المسائل حيث حكموا بوجود الانتقال الى بحث اخر ليس
 بعدل كافى منع كسند ومنع صدقيته وابطال تلك الصلحية
 نعم لو دفع المسائل اعتراض المعلن على مدعاه الغير المدلل
 يكون مجموع الاعتراض والدفع بحثا بلا شبهة وعلل الصواب
 ان قولهم انتقال الى بحث اخر مجازا اما باعتبار تسمية مجموع
 المدعى الغير المدلل والاعتراض عليه بحثا ومناظرة على سبيل
 التشبيه واما باعتبار تسمية كلام المعلن عند ذلك الانتقال

بحثاً جازاً بعبارة السببية اذا هو سبب في العادة لدفع التل
 اياه فحقق البحث كما عرفت ثم اعلم انتقال المعلق الى بحث آخر
 بعد الختام وانقطاعاً للبحث الاول كما اشار اليه ابو الفتح و
 اما ان ذلك الانتقال هل هو من فضول الكلام او هو موجه
 فسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى في الخاتمة ان قلت اليس
 يتصور من مسائل الانتقال الى بحث آخر قلت الانتقال
 الى بحث آخر يشعر بتحقيق البحث قبل الانتقال فاعتراض
 المسائل او لا لا يمكن ان يكون انتقالاً الى بحث آخر واما اعتراضه
 ثانياً فان كان قبل جواب المعلق من اعتراضه الاول فان كان
 ذلك الاعتراض الثاني راجعاً الى مرجع الاعتراض الاول فليس ذلك
 انتقالاً الى بحث آخر وان لم يكن راجعاً الى مرجع السؤال الاول
 هو انتقال الى بحث آخر لكن بعد ذلك الزاماً وان بعد جواب
 المعلق من الاعتراض الاول فان كان ذلك الاعتراض الثاني راجعاً
 الى مرجع الاعتراض الاول فهو لا بعد انتقالاً الى بحث آخر سواء كان
 اعتراضاً اعتراضاً على جواب المعلق او لم يكن بل انتقالاً الى اعتراض
 آخر على ما قاله المعلق اولاً لكن الظاهر ان هذا لا يعد نقضاً
 للبحث في عرفهم كالاتقال الى دليل آخر وان لم يكن راجعاً الى
 مرجع السؤال الاول فهو تسليم لجواب المعلق وانتقال الى بحث آخر
 وبعد ذلك الزاماً ولا ينبغي ان يثبت فيه المقصد اعلم ان

قوله راجعاً الى مرجع الاعتراض الاول
 كان عارضاً للدعوى المدعى بها بل منع شيئاً
 من مقدمات دليلها فان مرجع الاعتراض
 الاول قول وان لم يكن راجعاً الى مرجع
 السؤال الاول كان عارضاً للدعوى المدعى بها
 المدعى بها ثم اعتراض من بعض الفاظ الدعوى
 والدليل بانه مخالفت للقانون العربي
 فان مرجع الاعتراض الثاني ليس للنسبة
 الذي هو التصريح الذي هو مرجع الاعتراض
 الاول بل مرجع منه دعوى ضمنته
 هي كالموافق للقانون العربي

منصف
 قوله لا بعد ذلك
 وان لم يكن راجعاً
 الى مرجع السؤال الاول
 المعلق منصف

انتقال

انتقال المعلق الى بحث آخر منحصراً في ثمانية انواع الاول الاعتراض
 على بعض الفاظ المسائل بانه مخالف للقانون العربي وهذا
 معنى ما قال ابو الفتح ومن قبل الانتقال الى بحث آخر لدخل في مستند
 بانه في آية غير مستقيم انتهى يعني ان لفظ المعلق يحيد بل فيه خلل
 والثاني منع المنع بمعنى منع صحة وروده لان المانع شيئاً من
 كلام المعلق فكأنه ارتحان منع صحيح وروده فتصوير منع المنع
 انما لان صحة وروده على هذه الدعوى او المقدمة لا يجوز
 ان يكون بديهية اولية او مسلمة عندك واما منع ذات
 المنع فهو مكابرة اذا المنع طلب الدليل ولا منع لطلب على طلب
 الدليل والثالث المنع المستند قال الشارح الخفي ان منع المنع و
 منع ما يؤيده لا يوجب ثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب
 على المعلق عند منع مسائل انتهى وهذا وجه كون كل منهما انتقالاً
 الى بحث آخر وينبغي ان يقال مع منع المستند على ثلثة وجوه الا
 الوجه الاول منع مستند الذي ذكر بصورة القطع فهو انتقال
 الى بحث آخر بلا شبهة والوجه الثاني منع مستند الذي ذكر على
 طريق الجوار كان يقول كسائل لانهم هذا لا يجوز ان يكون الامر
 كذلك لا يجوز ان يكون كونه متمنعاً وهذا ايضا انتقال الى بحث
 آخر بلا شبهة والوجه الثالث منع متعلق الجوار كان يقول
 المعلق في الصورة المذكورة لانهم كون الامر كذلك لا يجوز ان

من منع

الدليل

لا يكون الامر كذا وهذا المنع من المعلن ليس في المقابلة بل يجوز
 كون الامر كذا لا يمنع جواز نفيقه وهذا ظاهر فهو ليس بانقال الى
 بحث اخر اذا لا يتحقق البحث انما يتحقق بالمدافعة كما صرح به بعض الشارحين
 في بيان تعريف المناظرة الرابع والخامس منع صلاحية السند
 للسندية وابطال تلك صلاحية مستند السند لا يكون مستند
 اعتم من نقيض المنوع او ميانا له قال شاه حسين ان منع ذات
 السند غير مفيد ومنع صلاحية للسندية وابطال تلك
 الصلاحية مفيد ان انتهى لمحض وفيه نظر لانه اذا اراد انهما
 مفيد ان المعلن بان يوجب اثبات المنوع كابطال ذات السند
 كما يشعر به سوق كلامه فهو غير صحيح لان السند اذا لم يصلح للسند
 يبقى المنع مجردا وهو موجه ايضا واقادة ابطال ذاته ليس
 من جهة اخلاص المنع عن مستدبل من جهة ان ابطاله يستلزم
 ابطال نقيض المقدمة المنوعة فيلزم ثبوت عينها كما عرفت
 ذلك وان اراد انهما موجهان باعتبار قصد الانتقال الى
 بحث اخر اعني انهما مفيدان بالنظر الى البحث الاخر المستقل اليه
 فمنع ذات السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك المقصد
 ويمكن توجيه كلامه بانه اراد المعنى الثاني واراد من منع مستند
 منع متعلق الجواز اذا كان مستند مصدرا به فانه غير موجه
 اصلا اذ هو ليس في المقابلة كما عرفت وبالجملة كلام ذلك المحقق

ديك

ديك السادس ابطال السند الاخص مطلقا ومن وجه وكذا
 ابطال السند المبين السابع والثامن منع تنوير السند وابطاله
 ثم ان منع المضاف في قولهم منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ان
 اثبات المقدمة المنوعة بجاذب عن طلب البيان وكذا في قولنا
 منع صلاحية السند للسندية ومنع تنوير مستند ان المنع
 طلب الدليل على مقدمة الدليل والمضاف اليه ليس بمقدمة
 الدليل في شيء من المواضع المذكورة ولا كلام في جواز استعمال
 المنع بالمعنى المجازي الخاتمة قال الشارح الحنفى في بعض منهواته
 واذا ثبت ان الواجب على المعلن عند منع المنع انما هو اثبات
 المقدمة المنوعة كما هو المشهور عند ارباب هذا الفن كان كدخل
 في مستند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يستلزم المنع او بانه
 في حد ذاته ليس بجيد بل فيه خلل من قبيل ترك الواجب
 وفصول الكلام وكذا الدخول فيما يذكرون موضع مستند وتبيينه
 مع ان كلام المحقق الشريف في كتابه يدل على ان كلاما موجه
 انتهى اراد من كدخل في المواضع الثلاثة ما يقع المنع والابطال
 الا في الثاني لان المراد منه الدخول في عبارة السند وقد سبق
 ان المشهور بين الطلبة ان ناقض العبارة مستدل وتقرير
 كلام ذلك الشارح ان المذكورات لا تقيد الواجب على المعلن
 وكل ما هو كذلك فهو ترك الواجب ومن فصول الكلام وما هو

قوله كلامه في جوازه رده لما قاله
 المحقق في بعض منهواته المنع طلب الدليل
 على مقدمة الدليل والمضاف اليه ليس عليه
 حقيقة الدليل بل هو تصور بعد تعليق المنع
 على شيء من المنع ما يؤيده لوجه قوله ان
 منها مقدمه فلهذا يظهر وجه قوله ان
 منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ان
 المقدمة المنوعة لانه ليقا جواز تعليقه
 يا بطل منها لكنه لا يتعلق بغير منهما انتهى
 مستحق

[illegible]

أن دليلك هذا باطل لأنه مستلزم للشيء الفلاني وهو فاسد
وكل ما مستلزم للفاسد فهو فاسد فالصغرى كل من الشاهدين
متضمنة لقدمتين كاللا يمتنعى قال بعض الأفاضل لا يخفاه في أن
نفي صحة الدليل دعوى لا بد لها من بيان فلذا قالوا انقضت الدليل
بلا شاهد مكبرة غير مسموعة بخلاف منع المقدمة المعنية فأنه
يسمع مجرد أو فيما قالوا ونظرا لأنه يجوز أن يكون عدم صحة الدليل
بجميع مقدماته من أجل البداهيات فلا يحتاج إلى شاهد فأنه
نقضه بلا شاهد مكبرة التهم إلا أن تجعل بداهته العقل
داخلة في الشاهد وهذا الجواب مع أنه يعسف سيتلزم أن
يكون المنع المستوجه بداهته منعاً مجرداً وأن لا ينحصر شاهد النقض
في المختلف والمستلزم فساداً آخر مع ظاهر تحقيقاً ثم انحصار
فيما انتهى يقول الفقير يمكن أن يحجب عن النظر المذكور وجواب
ليس فيه تعسف ولا لازم فساد وهو أن مراده بقوله فهم نقض
الدليل بلا شاهد مكبرة نقضه بلا شاهد إذا لم يكن عدم صحته
بديهياً جلياً مكبرة وبعبارة أخرى نقضه بلا شاهد مكبرة
إلا أن عدم صحته بديهياً جلياً ولما كان الاستثناء نادراً
ترك ذكره وهذا عارضة العلماء يتركون ذكر الاستثناء
المقارن وما ينبغي أن يعلم أن المعلل قد يستدل على شيء يكون نقضه
بديهياً كتنكير أن الأري في لزوم فيقال عليه أن دليلك

[illegible]

هو استنساخ الرازي يعني ان قال الرازي
بين المستعدين لانه لازم مني الحس قال
ان وجود الشيء بين الشيئين من اليد
منه

مصادق للبداية كما هو مشهور في دفع ذلك التشكيك كما صح
 به أبو الفتح في بعض نسخ حاشيته ضد قول شارح الحنف في مختل الحصر
 يقول الحقير بعد هذا الاعتراض نقض باستلزام الفساد وتقريره
 أن دليل مستلزم لتصادق البداية وهو فاسد الفصل الثاني
 فيما يستلزم بالنقض المذكورة قال شارح الحنف في بعض منهوات
 شرعه اعلم أن النقض الإجمالي على وجهين أحدهما أن يكون دليل
 المعال مع جميع خصوصياته يعني بعينه جارية في مادة تختلف
 الحكم عنه والثاني أن يكون زبدة دليله وحلاصته مع قطع
 النظر عن بعض الخصوصيات جارية فيها مع الخلف والاول هو
 المشهور انتهى والثاني هو الذي يستلزم بالنقض المذكور كما صح
 بعض الرسائل لكسر النقض بقوله كالدليل وإجرائه دليل في
 مادة الخلف حاليًا عن ذلك التقيد وقال أبو الفتح وليس معنى
 جريان الدليل بعينه في مادة الخلف أن لا يتفاوت الدليلان
 في الموضوعين أصلاً ضرورة أن تعدل المدعى يستلزم تعدد
 الدليل بل معناه أن لا يتفاوت الدليلان الاعتبار الحكم
 عليه يعني الحد الأصغر في الأقيسة الوقتانية والاعتبار الجزء
 المتكرر بعينه أو نفيًا وإثباتًا كما في الأقيسة الاستثنائية
 انتهى يعني وبهذا التفاوت لا يصير النقض مكسورًا وإجرائه خلاصة
 الدليل كما توهم والادكان جميع النقض مكسورة إذ لا يمكن أن يخلو

بعض

قوله كما توهم المتوهم شارح الحنف ذلك
 في بعض منهوات بشرحه وشارح الحنف
 إلى شارح توهم الكلام خلاصته ما ذكره
 بعنوان التفسير

نقض

نقض عن التفاوت المذكور في قوله والاعتبار الجزء المتكرر
 نظروا وتبينوا أنك إن قلت في اثبات أن هذا حيوان لأنه تام
 وكل تام حيوان أو قلت لأنه إن كان تامياً فهو حيوان لكنته
 تام أو قلت لأنه إن لم يكن حيوان فهو ليس تام لكنته فينقض
 كل من هذه الأدلة بجريانه في الشجر مع تخلف الحكم عنه فيوضع
 الشجر مكان الحد الأصغر في الاقتران ومكان موضع الجزء المتكرر
 في الاستثنائي وهذه امثلة جريان الدليل بعينه فالصواب
 أن يقول الاعتبار الحكم عليه في التقصير أن كان الدليل اقتراناً
 وباعتبار الحكم عليه في الجزئ المتكرر وغير المتكرر أن كان الدليل
 استثنائياً إذا كان المقدم والتالي مشتركين في الموضوع كما في المثال
 المذكور وباعتبار بعض صفات أن لم يشتركا في الموضوع كان يقول
 كما كانت الأرض مضيئة فالنهار موجود فيه لكن المقدم حتى الآن
 ينتج أن النهار موجود الآن وأردت بالآن بعض ساعات النهار
 فينقض هذا الدليل بجريانه في بعض ساعات الليل إذ ظهر فيه البرق
 فليس التفاوت الآتي قيد الآن فتدبر أيها الزكي وقس على
 المذكور غيره وبالجملة أن التفاوت ليس في تمام الجزء المتكرر وإن غير متكرر
 مشترك له فيما به التفاوت فليست شعري ما زارده أبو الفتح وشالاه
 النقض المسكور على ما في بعض الرسائل هكذا قال الشافعي في منبر مع
 الغائب مبيع أنه مجهول الصفة عند العاقلين فلا يصح بيعه وقال

حين العقد

الناقض هذا منقوص بما لو تزوج امرأة لم يرها فانه مجهولة -
 منقصة عند العاقلين حال العقد وهو صحيح فقد حذف قيد كونه
 مبيعاً وقد يجاب عنه بمنع الجريان مستنداً بأن العلة المجموع
 وقد دفع ذلك المنع بابطال كون العلة المجموع انتهى ملخصاً وبالجملة
 المنقضى المكسور اجزاء الدليل بترك بعض خصوصياته للحدود
 في الإقتراني و بترك بعض خصوصيات محمول الجزئية المتكررة في
 الاستثنائي اذا اشترك المقدم والتالي في الموضوع مثال الثاني
 ان كان هذا نامياً حياً ساء فهو حيوان لكنه نام حساس فقال
 الناقض هذا منقوص باشجار لانه نام فقد حذف قيد كونه حساساً
 واما الحد وكبر في الإقتراني ومحمول الجزاء الغير المتكرر في صورة
 الاشتراك فلو بدان لا يتفاوتان ^{في المدعى ومادة} المتخلف
 المتخلف ^{ان قلت} ما معنى ما زيكوا به بعض النقص من
 قولهم فاهو جوايكم فهو جوايتا وما محله وما الغرض منه قلت
 وبالله التوفيق لعلمهم لا يقولون ذلك الا اذا كان النقص
 بواسطة الجريان والتخلف وكان التخلف مسكماً عند العقل وقد
 كان المعلن او رد دليله اعتراضاً وابطالاً شئ من كلام خصمه
 وما ابطال ذلك الدليل شيئاً مما سلمه العقل كاد عليه المنقصر
 لزوم المعلن ان يحجبه بمنع شئ من مقدّماته فمعناه المناقضة التي
 هو جوايكم عن دليل الدال على خلاف ما زعمتم فهو جوايتا لانه ايضاً

قوله
 اصوابه الا في دلتها
 اولاً في بعض مقاماتها
 منسوبة

فعلم محقق

انقر

ان قلت هذا يشعر بان نقضه ليس جواباً عنه مع ان نقض دليل
 كما تثل جواب ايضاً عنه في عرفهم قلت وان اصطلاحاً على ان
 المعارضة والنقض يدعيان الدليل وجواباً بهما عنه الا انهما
 من قبيل الغضب الذي حقه ان لا يسمع وانما سمعها لامر
 فاعرفته في باب الغضب وان شبهة المعلن لا يندفع بهما حق
 الاندفاع لانه وان علم اجمالا عند ايراد الخصم احدهما ان
 في دليله خلافاً لكن لما لم يعلم تعييناً لا يزول شبهة كما قال
 في الحاشية الالوعية عند نقل المسعود تشكيك الرازي
 في الملازمة ان شبهة لا تندفع بالمعارضة قالوا وطى دفعه
 بالنقض بل بالمناقضة انتهى اشارة اليه ان النقص اقرب
 من المناقضة في دفع الشبهة لكن لا تدفع بالكلية واذاته
 في المناقضة فالجواب الخاص هو المناقضة فالقوام وان
 اصطلاحاً على انهما يجاب بهما لكونهما يشبهان لدفع الجدل
 حتى ان صاحب الحاشية الالوعية قال بعض المواضع
 ويمكن ان يدفع بطريق الجدول وفسر الجدول في بعض منهوات
 حاشية بالنقض هذا وقد عرفت بهذا التقرير الغرض منه
 فتأمل **الفصل الثالث** وظيفة المعلن عند نقض السائل
 دليله وهي عند النقص الجريان منع شئ من المقدّمات
 اللتين تضمنها الصغرى وهي الجريان والتخلف وكذا وظيفة

قوله
 في بعض المواضع اي في بعض مواضع
 تشكيك الرازي من الملزوم
 منسوبة

عند النقض باستلزام الفساد والمقدّمات ح الاستلزام
والفساد لكن لا يمكن منع فساد بعض التوازم كاجتماع التقييد
وارتقاءها والغالب في سندهم المقدمة الاولى في النوعين
تحرير بعض مقدمات الدليل بمعنى لا يجري ولا يستلزم كما قال
في التلويح يمكن ان يحترز عن ورود النقض بان يفسر الكلام
بمعنى القياس الفقهي نوع تفسير ويغير كما قال الوضع كالتيم
فشرط فيه النتيجة فينقض بتطهير البحث يعني ان هذا القياس
جار في تطهير البحث مع ان النتيجة ليست بشرط فيه فيجاء بانها
تطهير ان حكمان فلا يرد عليه النقض بتطهير البحث لانه
تطهير حقيقي انتهى والظاهرة اراد بالتغير التفسير عطفاً
لتفسير لان التفسير تغيير للمعنى عن ظاهره لكن التغيير بغير
التفسير في عرف النظار لانه عندهم تبديل بعض الفاظ
الدليل الى لفظ اخر كما عرفت ان قلت ليس يمكن منع كبرى
في شيء من النوعين قلت اما في النقض باستلزام الفساد فلا
ازما يستلزم الفساد فاسد النتيجة واما في النقض بالجران
ففي امكانه بحث قال في الحاشية الاوالية يعني الاصوليين
بان جواب النقض بالتخلف احد الامور الثلاثة اما منع وجود
العلة يعني علة القياس في صورة النقض يعني صورة التخلف
لعدم قدم القيود المعبرة في العلة واما دعوى الحكم بها

او في التغير

كلا

طهارة

او مقصورة

في صورة النقض واما اظهار المانع من ثبوت الحكم فيها
انتهى اراد من دعوى الحكم ما ذكره المتظار من منع التخلف وقال
في التوضيح والاى وان لم يتسرع دفع النقض شيء فارجع الى
منع الجريان والتخلف فان لم يوجد مانع من ثبوت الحكم في
مادة الجريان فقد يطلب العلة وان وجد المانع فلا يمكن
بعض اصحابنا يقولون العلة توجب هذا الحكم في مادة الجريان
لكن تخلف الحكم مانع فهذا تخصيص تأثير علة القياس ببعض
صور وجودها المانع عن تأثيرها في بعض اخر ونحن نعلم جبراً
الخصفية لا نقول به اى تخصيص العلة بل نقول بعدم الحكم
لعدم ما هو العلة حقيقة فيجعل عدم المانع جزء العلة او شرطها
انتهى يقول الفقير فالجواب عن بعض قياس الفقهاء باظهار المانع
راجع الى منع الكبرى عند من يقول تخصيص العلة وارجع الى
منع الجريان عند الجمهور وقال ايضا ما ملخصه انما يجوز بعض
اصحابنا تخصيص علة القياس قياساً له على تخصيص الادلة التفسيرية
يعني الكتاب والسنة مانع وتنبيهها له يتخلف الحكم عن العمل
العقلية مانع اما تخصيص الادلة التفسيرية فتتابع واما العمل
العقلية فقد قال صاحب التلويح في بيان تخلف الحكم ان الحكم
قد يتخلف عن العمل العقلية كالا حراق بالنار عن الخشب الملتصق بالنار
الحلول انتهى قيل هو ضرب من الاووية يقول الفقير الدليل المنطوق

العلة يعني تخصيص

بالتلويح

العدة

ان كان لميا ملحوظا من عقليته فيجوز دفع نقيضيه بالتخلف
 بمعنى كبرى مستند باظهار المنافع وهذا باعتبار اخذه من
 نفس العلة بمنع الجريان وهذا باعتبار اخذه من علة الحقيقة
 بعدم المنافع فان الخطيب الملقى في النار انه محرق لانه خصيب ملقى
 في النار وكل خطيب كذلك فهو محرق فيقول النار قض هو جاز
 في الخطيب الملقى في النار الملقح بالطلق مع تخلف الحكم عنه فيه
 فالمعلل اما ان يمنع الكبرى مستند باظهار المنافع من ثبوت الحكم
 واما ان يمنع الجريان مستند بالثبوت لانه المراد كل خطيب
 كذلك مع عدم المنافع من الاحتراق فهو محرق والله اعلم ثم ان اعلم
 ان المعلل اذا منع شيئا من مقدمات التناقض فلنا وقلنا نقض
 ان يجيب عنه باثبات تلك المقدمة فلو منع الجريان مستند
 بان في الدليل قيد معلول او غير موجود في مادة التخلف فلنا نقض
 ان يثبت الجريان فيه باقامة الدليل على ثبوت ذلك القيد في مادة
 التخلف ايضا كما اشير اليه في الحاشية الا لو غلب ثم اعلم ان
 المعلل قد يثبت مدعا بدليل اخر سلم عن نقض المذكور وهو
 الانتقال الى بحث اخر قد عرفت الكلام في انه انقطاع بحث ام لا
 وقد تغير الدليل المنقوض الى ما لا يرد عليه النقض وقد عرفت
 تغير الدليل واما التقرير فقد سبق في قولنا والغالب في مستند منع
 المقدمة وقد اشار اليه الشارح الحنفى الى انه يجوز دفع كتنقض

علم وان ثبت مع انشائي الى ان الدليل النقي
 بجو تخلف الحكم عنه وكذا الدليل العقلي
 انطوي لانهما اما بيان والاما لا يثبت
 من زعمه المدلول لها فلا يثبت بانتفاء مدلولها
 بخلاف الدليل العقلي البقي فانه يزدوم
 له لولا فلا يجوز تخلف الحكم عنه فيقول
 ان يثبت المدلول كان دليل المعلل في مقام
 يثبت فيه بيقين فلا يثبت
 رافق منع الكبرى
 صح

بالنقض

بالنقض والمعارضة يقول الفقير ما نقض للنقض فعناه ابطال شاهد
 النقض بالتخلف او باستلزام الفساد ولا يخفى بعده واما معارضة
 فعناها اثبات صحة الدليل المنقوض وهذا يعرط اهر بل غير جاز
 ان لا يمكن اثبات صحة الدليل لانه مركب من مقدمتين والدليل
 لا ينجح الا مقدمه واحدة كما سبق في بيان انه لا يمنع الدليل ويمكن
 ان يقال هنا ما قاله ابو الفتح هناك من انه يمكن ان يثبت صحة كل واحد
 ثم يستدل بصحة كل واحد منهما على صحة المجموع ان قلت هل ينتقل
 للمعلل الانتقال الى بحث اخر عند نقض السائل دليله قلت نعم اذ يمكن
 ان يتغير من لبعض الغلط التناقض بانتهج خارج عن القانون العربي
 ولا اعلم انه يتصور الانتقال الى بحث اخر هنا بغير ذلك الباب
الثالث في المعارضة هي اقامة الدليل على خلاف الدليل عليه الخصم
 وطريق المعارضة كما ذكره محمد بن قتيبة ان يقال ما ذكرتم من الدليل
 وان دل على ثبوت المدلول لكن ما ينفيه عندنا قال المسعودي لا يقال
 وان ثبت اي الدليل او صدق لثلاث يرفع ثبوت المدلول عند
 المعارض انتهى يعني لثلاث يلزم التناقض قد برر والمراد من خلاف
 ما اقامه النقيضه بان يساويه او كان اخف منه مطلقا قال
 ابو الفتح الدليل الدال على اخف المدعى المعلل او على مساويه
 دال على نقيضه قطعاً ضرورة استلزام الاخف للاصح واحد
 المساويين الاخر انتهى واما قلنا اقامة الدليل اذ دعوى بطلان

مدعي الخصم بلا اقامة دليل على ذلك البطلان مكبرة غير مستمرة
وفيه نظر لجواز ان يكون بطلانه من اجل البديهيات فلا يحتاج
الى دليل فلا دعوى ذلك البطلان بلا دليل مكبرة ان يجعل بداهة
العقل داخله في الدليل وهذا النظر وجوابه مقتضيان فانقلنا
عن بعض الفاضل في بحث النقض فتذكره فيما ينبغي ان يعلم ان عرض
المعلل بتعليه ان كان مجرد ايقاع الشك لا اثبات المدعى في
الواقع كتعليل الراي على نفي لزوم فالجواب عنه بالمعارضة
غير مرضية لان الشك لا يدعي حقيقة مقاله بل غرضه مجرد
ايقاع الشك والقاء شبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالاول
دفعه بالنقض بل بالمنافضة كذا في الحاشية الاوعية و
قال شاه حسين وانما لا يندفع بالمعارضة لان الجيب ينعرض
لدليل المشتك فاذا انظر اليه ناظر يحصل الشك والاشبهة و
هي المدعى وانما قال فالاولى لانه وان لم يدع المعلل المشكك
حقيقة مقاله في نفس الامر لكنه يدعيه بحسب الظاهر فيندفع
بالمعارضة نظرا الى الظاهر انتهى فائدة اختلف في ان متعلق المعارضة
مدعي المعلل او دليله والمفهوم من كلام الترمذ ان حقيقة
المعارضة ان يسلم المسائل دليل المعلل لا بمعنى اعتقاد ثبوته
والا يلزم اعتقاد ثبوت مدلوله فيكون معارضة تناقضات
بمعنى عدم التعرض له ويرد المدلول ويستدل على ما فيها

هذا الكلام ظ في ان متعلق المعارضة مدعي المعلل لا دليله اذا
الدليل مسكوت عنه ويلازمه التعريف السابق في اول الباب
وقد خرج كسند التعريف يكون متعلقها المدعى حيث فسره قول
العصدي او عرض بقوله اي ما ادعى المدعى و رده الشارح للحنفي
بان المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى وقال ابو الفتح في
تفسير كلام ذلك الشارح المتبادر من المعارضة بحسب العرف
ان يكون متعلقها الدليل الذي اقام المعلل على ما ادعاه الا يرى
انه يوصف كالدليون بالتعارض دون المدلولين ثم قال
ما ملخصه ان المعارضة عرفت بتعريفين احدهما المقابلة على
سبيل الممانعة والاخر اقامة الدليل على خراف ما اقام عليه
الخصم الدليل والثاني هو المشهور والتعريف الاول يقتضي
ان يكون متعلقا متعلقها الدليل انتهى لان معناه مقابلة دليل
المعلل بواسطة مدلوله اي رده فهذا التعريف غير
ما قاله البعض هي مقابلة الدليل بدليل الخراف يقول الفقير و
بالجملة كما ان للمعلل مدعي ودليلا كذلك للمعارض مدعي يتناهي
مدعاه ودليلا عليه فان اعتبر المعارض بفتح الراء مدعي المعلل
يعتبر المعارض بكسر الراء مدعي استايل وان اعتبر دليل المعلل
يعتبر دليل استايل كما اشار اليه قول ابو الفتح يوصف كالدليون
بالتعارض دون المدلولين ولا يعارض الدليل ولا المدعي الدليل

فنازل وفي باب المعارضة فضلا عن الفصل الاول في تقسيمها
 هي ينقسم الى المعارضة في المدعى الى المعارضة في المقدمة
 كما عرفت وكل منهما ينقسم الى ثلثة اقسام لان دليل المعارض
 ان كان عين دليل المعلن مادة وصورة كما في المغالطات العامة
 الورد ويسيى قلبا ومعارضة على سبيل القلب دليل
 المعلن عليه واعلم ان زيادة دليل المعارض بما يفيد تقريرا و
 تغييرا لا يتبدلا وتغير لا يفتح في كون المعارضة قلبا كما صرح به
 في التلويح قال ابو الفتح المغالطات العامة الورد وهي التي
 يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى التقيضين مثلاً
 يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً للمطلوب
 اما ان يكون موجوداً او معدوماً وايما مكان يلزم ثبوت
 المطلوب انتهى والمراد من صورة الدليل كونه اقترانياً
 او استثنائياً بوضع المقدم او رفع التالي من الاقتراني
 ضرباً او لا من شكل الاول مثلاً قال ابو الفتح ليس المراد من العينية
 اتحاد الدليلين مادة وصورة من جميع الوجوه كما هو المتبادر
 والاله يتصور التعارض بينهما بل باعتبار خصوص صورة
 وبعض المادة وهو الحد او وسط في الاقية الاقترانية
 والحجة المتكررة بعينه ونفيها واثباتها في الاقية الاستثنائية انتهى
 وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن مادة وعينه صورة

قوله قلباً ومعارضة على سبيل القلب
 صرح به المصنف وشرح بالاول في تعريف
 المعارضة وبالثاني في تعريف النقض
 مستحسنة

فول هذا القياس استثنائي تقريه
 ان كان وجود الشيء الذي يستلزم وجوده
 وعدمه المطلوب او عدمه ثانياً لم يثبت
 المطلوب لكن احدهما ثابت البتة وقد
 قدم ابو الفتح الاستثناء على الدلالة
 لان قوله ما كان اشاراً اليها مستحسنة

ويسمى

وليس معنى معارضة بالمثل كما اذا قال الفيلسوف العالم قديم لانه اثر القديم
 وكل ما هو اثر القديم فهو قديم فمعارضنا بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير
 حادث وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن صورة تستحق معارضة
 بالغير سواء كان غير مادة ايضاً كما اذا عرضنا الفيلسوف في المثال
 المذكور بان العالم حادث لانه اثر المختار ولا شيء من القديم باثر
 المختار او كان عينه مادة قال عصام في شرح الادب العصرية
 وقد لا يكون صورته وليس معنى معارضة بالغير وان اتحاد المادة
 فيهما ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يناقش بانه مزية لاتحاد
 الصورة على اتحاد المادة حتى يكون اتحاداً مقصوداً مع اختلاف
 الصورة معارضة بالغير على ان الصورة يكون الشيء معها بالفعل
 بخلاف المادة انتهى فائدة قال المصنف المسعود اذا قام المعلن
 على مطلوبه دليل لا يمكن ايراده على نقيضه ايضاً فهناك يمكن
 ايراده كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان دليلك
 هذا اما لا يصح ان يستدل به لانه جار في نقيض مدعائك مع خلاف
 الحكم عنه يكون نقضاً اجمالياً وان قال دليلك هذا وان دل
 على مطلوبك لكن عندنا ما ينفيه وهو هذا الدليل بعينه يكون
 معارضة على سبيل القلب انتهى ولهذا سمي الاصوليون المعارضة
 على سبيل القلب معارضة فيها معنى المناقضة ارادوا بالمناقضة
 النقض الاجمالي كما هو اصطلاحهم وقال في التلويح واما وجوه

معنى المناقضة يعني النقص الاجمالي في المعارضة في القليلين
 حيث ابطال دليل المعلل اذا الدليل الصحيح لا يقوم على التقييد
 انتهى وهذا تقرير النقص باستلزام الفساد بخلاف تقرير المسعودي
 نعم قال في التلويح ان قلت في كل معارضة معنى المناقضة يعني النقص
 الاجمالي لان في حكم الخصم وابطاله يستلزم في دليله المستلزم
 لذلك الحكم ضرورة انتفاء المازوم وبانتفاء التلويح انتهى
 يعني يقال دليلك هذا باطل لانه جار في مدعائك هذا مع -
 تخلف الحكم عنه لان عندي دليل ينفي مدعائك وهذا ما قالوا
 ان معارضة الدليل العقل كنفقه حصول الدليل العقل لانه
 المنقذ مادة وهي غير ملزمة المدلولها فلا يطلها انتفاء
 مدلولها بخلاف الدالة العقلية ثم قال قلت عند تغاير
 الدليلين لا يلزم ذلك الاحتمال ان يكون الباطل دليل المعارض
 بخلاف ما اذا اتحد الدليل انتهى ولو سلم ان دليل المعارض
 صحيح فلا يلزم من المعارضة بطلان دليل المعلل الاحتمال
 ان يكون دليله ظنييا والدليل المنقذ اماره وقد عرفت حالها
 والى هذا الجواب اشار كشارح الحنفى وبالجملة ان المعارض
 اذا يدل معارضة نقضا بالتخلف يمنع المعلل التخلف مستند بخلاف
 بطلان دليل المعارض ولو سلم التخلف يمنع الكبرى القائلة بان
 كل دليل تخلف عنه المدعى فهو باطل مستندا بان دليله ظني نعم

لو كان تعليل المعلل في مقام يطلب فيه البقايين ولا يكفي فيه الظن
 فليس له منع الكبرى **الفصل الثاني** في وظيفة الملل عند المعارضة
 وهي ثلث منع مقدمة دليل المعارض ونقص ذلك الدليل ومعارضة
 قال بعض الافاضل قيل المعارضة لا يعارض لان المعارضة تعارض
 ما يعارضها ايضا انتهى يعني ان معنى معارضة المعلل معارضة
 السائل ان يستدل على دعواه بدليل اخر غير الاول فدليل المعلل
 متحدان في الدعوى ودليل السائل لما نفي ذلك الدعوى فهو
 يعارض كلا الدليلين وذلك ظاهر فلا ينفع المعارضة الا بالرفع
 في دليل المعارض يقول الفقير كلام القائل سلبية كلية محولة
 لا شيء من المعارضة بمندفعة بالمعارضة لان كل معارضة كما يعارض
 الدليل الاول يعارض الدليل المذكور بعد ايرادها لانها تنفي مدلوله
 ايضا لان مدلوله عين مدلول الدليل الاول وكل ما يعارض يذكر
 لدفعه فلا يندفع به واجاب عنه الشارح الحنفى في بعض نهوات
 شرحه بمنع الكبرى مستندا بانه يجوز ان يكون الدليل الثاني
 للمعلل اظهر مادة وصورة من الاول ومسلما عند المعارض او
 يكون اخلاف دليل المعارض مستنفار امته بلا خفاء فيعترض
 بسبب عن معارضة فلا يكون السلب الكلي على ما ينبغي وعلى تقدير
 ان لا يكون الدليل الثاني اظهر من الاول فيجوز ان يكون مجموع
 الدليلين اقوى من دليل المعارض فتكون معارضة المعارضة

قوله قال بعض الافاضل
 وهو حسان في شرح
 الاداب العنصرية

قوله لان المعارضة اي
 معارضة السائل

مفيد قدح تامل اني لعل وجه التامل ان القوم بما جعلوا معارضة
معارضة السائل من وظائف المعلن ولما يقيدوها بشرط فكانهم
ادعوا ان كل معارضة المعارضة مفيدة وهي موجبة كليته
فيكون في ردّها منع كليتها بان يقال لان هذه الكلية وانما تقع
لو كان كل ما يأتي به المعلن للمعارضة اقوى من دليل سائل ولا يخ
ذلك ودفع هذا المنع اصعب كما لا يخفى على المتأمل بقول الفقير
اذا كان دليل المعارض عين دليل المعلن كما في المعارضة بالقلب
ففي امكان المعارضة بالمنقضة والمنقضة نظر لان المناقضة
والناقض هو المعلن ودليل المعارض عين دليله فكيف يقيد المعلن
في دليله ويمكن الجواب عن هذا المنظر بان دليل المعارض لا يمكن
ان يكون عين دليل المعلن في جميع المادة لوجوب تغيير بعض
المادة كالحديث والوسط الاكبر في الاقتران فيمكن منع الكبر فيه
وكذا ابطال الجميع بطريق النقص فاما ان قلت ينبغي
ان يكون معارضة المعارضة من قبيل انقطاع البحث لانه عين
المنقار الى دليل اخر قلت لا انتقال الى دليل انما بعد انقطاع
ان كان الدليل الاول مقدمة وحاشي جهة السائل والسائل
المعارض مسلم لدليل المعلن في الظاهر ان قلت ليس يتصور
للمعلن عند معارضة السائل الانتقال الى اخر غير معارضة
المعارضة اما عند معارضة السائل مدعاه فلا يتصور ذلك

فذلك

فذلك وذلك ظاهر واما عند معارضة مقدمة دليل
فالمعلن اذا اقام دليل اخر على اصل المدعى فذلك انتقال الى
دليل اخر لا معارضة للمعارضة ان معارضة السائل ليست ح
في اصل المدعى واما اذا اقام دليل اخر على تلك المقدمة فذلك
معارضة للمعارضة ان قلت هل يفيد المعلن تغيير مدعاه او دليله
او تحريرها عند معارضة السائل قلت فيه تفصيل اذ معارضة
السائل ان كانت في اصل مدعى المعلن فللمدعى ان يغير مدعاه
او تحريرها بحيث تدفع به المعارضة بشرط ان يكون مدعاه
بعد التحرير والتغيير لازما لدليله الذي ساقه لاثباته و
الا فالتحرير والتغيير بغيره ويكون سببا لورود المنع على
تقريب دليله لكن يفيد ح تحرير دليله او تغييره اذ لا تدفع
بهما المعارضة انا المعارض لم يعارض لدليله واما ان كانت
معارضة السائل في مقدمة وتغيير لان تلك المقدمة ح
بمنزلة اصل المدعى ودليله بما بمنزلة دليله ولا يفيد ح
تحرير اصل المدعى وتغييره وذلك ظاهر واما الخفاء فيها
بحثان البحث اول ما هو تمة للقوانين السابقة وفيه مقام
المقام الاول منع شيء يفيد خفائه ولا يفيد بطلونه واذا
كانت مقدمة الدليل خفيا يكون الدليل غير ثابت وما ليس
ثبات لا يثبت به شيء اخر فلا يثبت به المدعى المدلل به ونقص

قول ان يعتبر مدعاه او تحرير كان ظن
مدعى المعلن موجبة اعتبار كونه معارضة
بالسائلة تحريرية فاذا اعتبر المعلن
مدعاه الموجبة حرمه او تحريرها
المعارضة والدليل يثبت الموجبة الكلية
يثبت الموجبة الجزئية

شيء يفيد بطلانه فنقص الدليل يفيد بطلانه لكن لا يلزم بطلان
 المدعى المدعى اليه كما صرح به ابو الفتح وذلك لجواز ان يكون المدعى
 دليل اخر ومبنى ذلك ان الدليل ملزوم للمدعى وانقضاء الملزوم
 لا يستلزم انقضاء اللزوم غاية ما لم يرد انقضاء ثبوت المدعى بالدليل
 المذكور فان المناقضة والنقض الحقيقيين في المدعى متحدان
 وان اختلف اثرهما ومتعلقهما وحكم المعارضة المساقطة
 لانها المقابلة على سبيل كما صرح به السيد الشريف في شرح الاذنا
 العسدي وتوصيحه ان المعارض وان ابطال مدعى المعلن لكن
 كان للمعلن دليل عليه فيعارض ثبات المعلن وابطال السائل
 فيسقط كل واحد منهما بالآخر فلا يثبت مدلول شيء منهما مجزئاً
 ايضاً انقضاء ثبوت مدعى المعلن لانه لما سقط دليل المعلن
 بقي مدعاه بلا دليل فاتحدت الوظائف الثلاث في المرجع ويجب
 ان يشي من المعارضة حكمها المساقطة المعارضة بالقلب
 اذ حكمها ابطال دليل المعلن كما قال في التلويح ان الدليل الصحيح
 لا يقوم على التفتيشين ولذا قيل ان المعارضة بالقلب قوة
 النقض الاجمالي وقد سبق نقله لكن بطلان دليل المعلن
 لا يلزم مدعاه كما عرفت فهذا الاستثناء لا يغير قولنا
 فرجعها ايضاً انقضاء ثبوت مدعى المعلن بقول الفقير فاشد اعترافاً
 واقواها ابطال المدعى الغير مدلل ثم المعارضة ثم النقض لما قل

ابو الفتح

ابو الفتح ان الدخلة في الدعوى اقوى من الدخلة في الدليل والمنامة
 اضعف الاعتراضات لكنها اسلم من اكل لعدم احتياجها الى
 ذكر شاهد لها وارسل في اظهار الصواب اذ يحكي على المعلن
 اثبات ما منعه السائل وعند اثباته تظهر حقيقة مدعاه
 بخلاف سائر الوظائف فان المعلن يصير فيها سائلاً فله ان
 ينقض دليل السائل ولا يعارضه او يمنع شيئاً من مقدماته
 ولا تظهر حقيقة مدعاه الا باثبات ما منعه السائل وينقصر
 ما استدل به السائل بالانتقال الى دليل اخر يعرفه المتأمل
المقام الثاني قال الشارح المسعود فاذا كان الكلام جاب
 يابين المخصمين يلزم ان ينتهي البحث والمناظرة اذ الطاقة البشرية
 قاصرة عن ترتيب امور غير متناهية فاما ان ينتهي البحث الى
 الزام السائل هو ان لا يكون له سبيل لمنع كلام المعلن الذي
 يكون بينهما مطالبته ونزاع بان ينتهي ادلة المعلن الى امر يقبله
 السائل ما لكونه بديهياً حلياً او لكونه مسلماً عند السائل
 وان ينتهي البحث الى انقضاء المعلن وهو مجزئ عن اثبات ما هو
 مطلوب ومدعاه ان لا يمكن له اثبات امور لانهاية لها و
 للشارح المسعود هنا كلام طويل بناه لقلة حدواه وفي بعض
 الكتب الدخول في لفظ يقال رخصت حجته اذ لم تثبت قال
 الله تعالى فجمعوا رخصته اي باطله ثم رانية انتهى **الحج الثاني**

في بعض احوال الاقبة ومعرفة يتفع المعطل اعلم ان القياس اما
اقتزائي واما استثنائي وكل منهما اما مفرد واما مركب لان القياس
المسوق لاثبات مدعى واحد ان لم يجز بثنى من مقدمته الى
كسبها بقياس اخر فهو قياس مفرد وان احتاجت مقدمناه واتخذنا
الى كسب بقياس اخر فهو القياس المركب قال المشايخ القطبي في شرح
الشمسية القياس المركب قياس تركيب من مقدمات ينتج مقدمات
منها نتيجة اخرى وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى ويسلم جزا
الى ان يحصل المطلوب وذلك انما يكون اذا كان القياس المنتجة
للمطلوب يحتاج مقدماتا واحدهما الى كسب بقياس اخر كذلك الى
ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات
مرتبة محصلة للمطلوب ولهذا يسمى قياسا مركبا فان صح به نتائج
تلك القياسات يسمى موصولة النتائج بالمقدمات كقولنا كل
ج ب وكل **ب د** فكل **ج د** وكل **د ا** فكل **ج ا** انتم كل **ج** او كل
ه ج فكل **ج ه** وان لم يربح بها يستفي موصول النتائج لفصلها عن
المقدمات في الذكر وان كانت مرادة من جهة المعنى كقولنا كل
ج ب وكل **د ا** وكل **ه ج** انتهى انما قال مرادة من جهة
المعنى لان القياس لا ينقل عن النتيجة فهي معقولة البتة والكبرى
المذكورة بعد القياس منضمه في الحقيقة الى تلك النتيجة المطلوبة
ونظير ذلك العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل

للحوادث فهو حادث وكل حادث فله مؤثر ينتج ان العالم مؤثر وهذا
القياس مركب من ثلاثة اقبة ولنفرض ان مقدمي القياس
الاول بديهية بديهية والاولادات الاقبة على الثلثة و
صغرى القياس الثاني نظرية لانها نتيجة القياس الاول ثابتة
لكن نفرض كبراه بديهية للثلاث يتراد دعواه الاقبة على الثلثة
وكذا صغرى القياس الثالث نظرية لانها نتيجة قياس الثاني و
ثابتة ولنفرض كبراه بديهية واذا تميز عندك المقدمات
البدئية على المقدمات النظرية من هذا القياس المركب اعلم
ان المعطل ان يستدل على هذا المطلوب بقياس واحد مركب من
مقدمتين احدهما نظرية والاخرى بديهية او كلاهما نظريتا
واما الاول فكما تكون صغره نتيجة القياس **الثاني** وهو القياس
الثالث كان يقول العاد م حادث وكل حادث فله مؤثر
فيح يقول في بيان الصغرى لان العالم متغير وكل متغير محل
للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث ويقول لان العالم
محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث فهو حادث بيان الصغرى
الثانية ان العالم متغير وكل متغير محل للحوادث وكما تكون
صغره صغرى القياس الاول وهي ان العالم متغير ويكون
كبراه قولنا وكل متغير فله مؤثر وهذا الكبرى نظرية موضوعها
الحد الوسط من القياس الاول ومحورها الحد الاكبر من القياس

الثالث فللمعالج ان يقول في بيان الكبرى لان كل متغير محل
للحوادث وكل ماهو محل للحوادث محل للحوادث فهو حادث فكل حادث
فله مؤثر او يقول لان كل متغير حادث وكل حادث فله مؤثر
بيان هذه الصغرى ان كل متغير محل للحوادث فهو حادث واما
الثاني وهو ما تكون كلتا مقدمتيه نظريتين فكما تكون صغره
نتيجة القياس الاول وهي قولنا العالم محل للحوادث وتكون كبراه
قولنا وكل ماهو محل للحوادث فله مؤثر فللمعالج ان يذكر في بيان
الصغرى القياس الاول في بيان الكبرى قولنا لان كل ماهو محل
للحوادث فهو حادث وكل حادث فله مؤثر يقول الفقير لم يذكر
مثال القياس الاستثنائي المركب في شرح التسمية ولعل مثاله
الارض مضيئة لانه اذا كانت الشمس طالعة والنهار موجود واذا
كان النهار موجود فالارض مضيئة لكن النهار موجود وهذا
موصول بالنتيجة وان قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان موجود فالارض مضيئة
لكن النهار موجود فالارض مضيئة وهذا موصول بالنتيجة ومن
الافقية المركبة ماهو مركب من الاقتراني واستثنائي كقولك
هذا متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك
بالارادة وكل حيوان متنفس لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان
لكنه متحرك بالارادة وكل حيوان متنفس ينتج المدعى وهذا مفصول

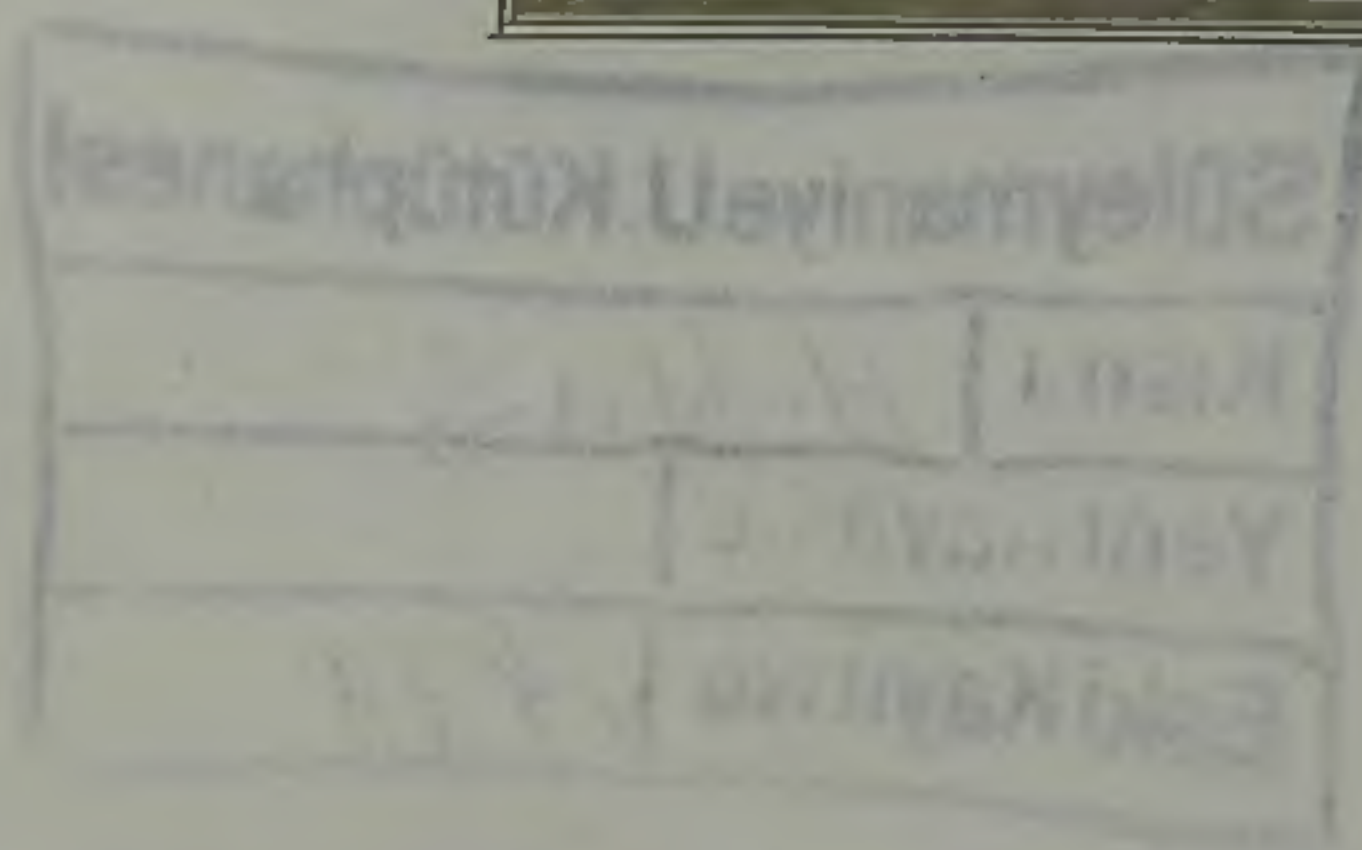
النتيجة واذا بالنتيجة الاستثناء وضمت الكبرى اليها فهو مفصول
النتيجة ولولا خوف الفضاء الى الاملا لامت بالبيان والله الموفق
ثم اعلم ان القياس الاقتراني حق الصغرى فيه وهي ما اشتملت
على موضوع المطلوب او على مقدمته ان تذكر قبل الكبرى وهي ما اشتملت
على محمول المطلوب او على تاليه وذلك في جميع الاشكال ولهذا
اعتبر والاشكال الاربعة بعد اعتبار تقديم الصغرى على الكبرى
كما يشهد به تتبع امثلتهم لها فلو وجد رتبة الكبرى في كلام واحد
منقذمة على الصغرى فلا تغير الشكل فيه الا بعد اعتبار تقديم
الصغرى عليها ان قلت قد صرحوا بان الضربين الاولين من شكل
الرابع ينتجان بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس
النتيجة وهذا يشعر ان الشكل الاول قد تغير بتقديم الكبرى على
الصغرى قلت كون ذلك القياس شكلا او لا ليس بالنظر
الى النتيجة المطلوبة بل بالشكل الرابع بل بالنظر الى النتيجة تنعكس
الى النتيجة المطلوبة بالشكل الرابع وهذا اظهر من يمارس الميراث
فالقياس الاقتراني ان تركيب من جملة من يسمى قياسا حائيا فالنتيجة
حمليه البتة وان تركيب من شرطتين او شرطية وحمليه تفصيل
في كتب المنطق يسمى قياسا شرطيا فالنتيجة ح شرطية الا في القياس
المقسم فان نتيجة حمليه وهو قياس مؤلف من شرطية منفصلة
وحمليات بعدد اجزاء المنفصال وكانت نتائج التاليفات

بين اجزاء الانفصال والهيئات متحدة كقولنا ج اما ب و اما د
 و اما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ط ه ينتج كل ج ثم **اعمل** ان
 القياس لا يقتضي قد ينتج الشرطية المتصلة وقد ينتج الشرطية المنفصلة
 وتفصيل ذلك في كتب المنطق واما القياس الاستثنائي فهو
 ينتج الحلية وذلك اذا كان شرطية متصلة او منفصلة ذات
 جزئين وقد ينتج المنفصلة وذلك اذا كانت شرطية منفصلة
 حقيقة او مانعة الحوادث اجزاء واستثنى نقيض احد اجزاء
 كقولنا هذا العدد امانا ائدا او ناقص او مساو لكنه ليس
 وينتج ان هذا العدد امانا ائدا او ناقص وقد ينتج المتصلة و
 ذلك اذا كان مائلا لشرطية متصلة ناهيا متصلة ومن
 استثناء عين المقدم كقولنا ان كان العالم متغيرا فان كانت
 كل متغير محل لحدوث فالعالم محل لحدوث لكن العالم متغير
 ينتج الملزمة فهو ان القياس سواء كان مفردا او مركبا قد يطول
 بعض مقدماته احتصارا ونسبة ان يكون من هذا القبيل
 قوله تعالى احدى ما يابست استاجران خير من استاجرت
 القوي الامين قال البضاوي ببيان قولها ان خير من استاجر
 الاية تعليل شائع يجري مجرى الدليل على انه حقيق بالاستيجار
 انتهى واداد من قوله تعليل شائع ان الاول فرق في القوي للجنس
 لا للعهد على ان يكون المراد به موسى عليه الصلوة والسلام وقوله

مجرى

يجري مجرى الدليل لان قصده اذ راجعه عليه صلوة والسلام تحت
 الجنس كذا قوله بعض المحشين ومحموله ان قصدها تقرير قولها
 هو اقوى امين فيكون دليلا على صورة التشكل واعتبر كون
 الام للجنس ليعكس الكبرى الى الكلية فيصير شكلا او لا
 وما قاله الميزانيون من اشترى من اشترط اختار وقدمت
 الشكل الثاني في كيف انما هو شرط لا طراد انتاجه كقولهم
 ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وانما قال يجري مجرى الدليل
 لان المقدمة الواحدة ليست بدليل بل هي جارية مجرى الدليل
 الذي ركب منها من المقدمة الاخرى المطوية قوله على انه
 حقيق بالاستيجار لم يقل على استيجاره لان الانتاء لا يستدل
 عليه الا بعد تأويله بالخيار وتأويله على ما صرح به في بعض
 كتب النحويين قول في حقه هذا الكلام وهو هنا استاجرته ونجاة
 الدليل في الآية انه خير من استاجرت ومعناه قول البضاوي
 انه حقيق بالاستيجار فيضم لهذه النتيجة كبرى اخرى وهي
 ان كل من حقيق بالاستيجار فهو مقول في حقه استاجرته
 فانبات تأويل الانتاء هنا انما هو بالقياس للمركب ولو قال
 ان القوي الامين خير من استاجرت كما هو الظاهر لان الوصف
 الاول يكون سببا للوصف الثاني كما قاعدة تعليل الشيء
 بالوصف وقوته وامنيته على سبب الخيرانية لا بالعكس

اي احدي من شعبي عليهما السلام
 استاجرته اي موسى عليه السلام
 مستخرج



لكن الدليل من الشك الاول لكتبتها اختارت هذا القول لوجه
 ان خير بيته كانت سببا لقوته وامنه للبالغة في كل خير
 كما اشار اليه البيضاوي وادفعه بعض المحشين وانك تلقى
 القرآن من لدن حكيم عليم ثم اعلم ان المقدمة الواحدة
 من القياس المحيل ان اشتملت على موضوع المطلوب فهي صغرى
 والكبرى مطوية وان اشتملت على محوله وهي كبرى والصغرى
 مطوية وان لم تشتمل على شئ منهما فاعلم ان قياس مركب
 كقولنا في انبات ان العالم له مؤثر لان كل متغير حادث
 ومعرفة المطلوبات يحتاج الى سبط وليكن اخر الكا
 والحمد لله على التمام وعلى رسوله

افضل الصلوة ومثل

يقول البائس

الفقير المذكو

ساجد زاده

اكرمه الله

بالفوز

والنقاء

عنه



تمت الكلام بعون الله الملك الوهاب سنة ١٢٧٢

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | H. Hus

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No | 1479